



**HATEM REFAAT & PARTNERS  
CHARTERED ACCOUNTANTS**



القاهرة في 17 سبتمبر 2025م

[Scan Me](#)



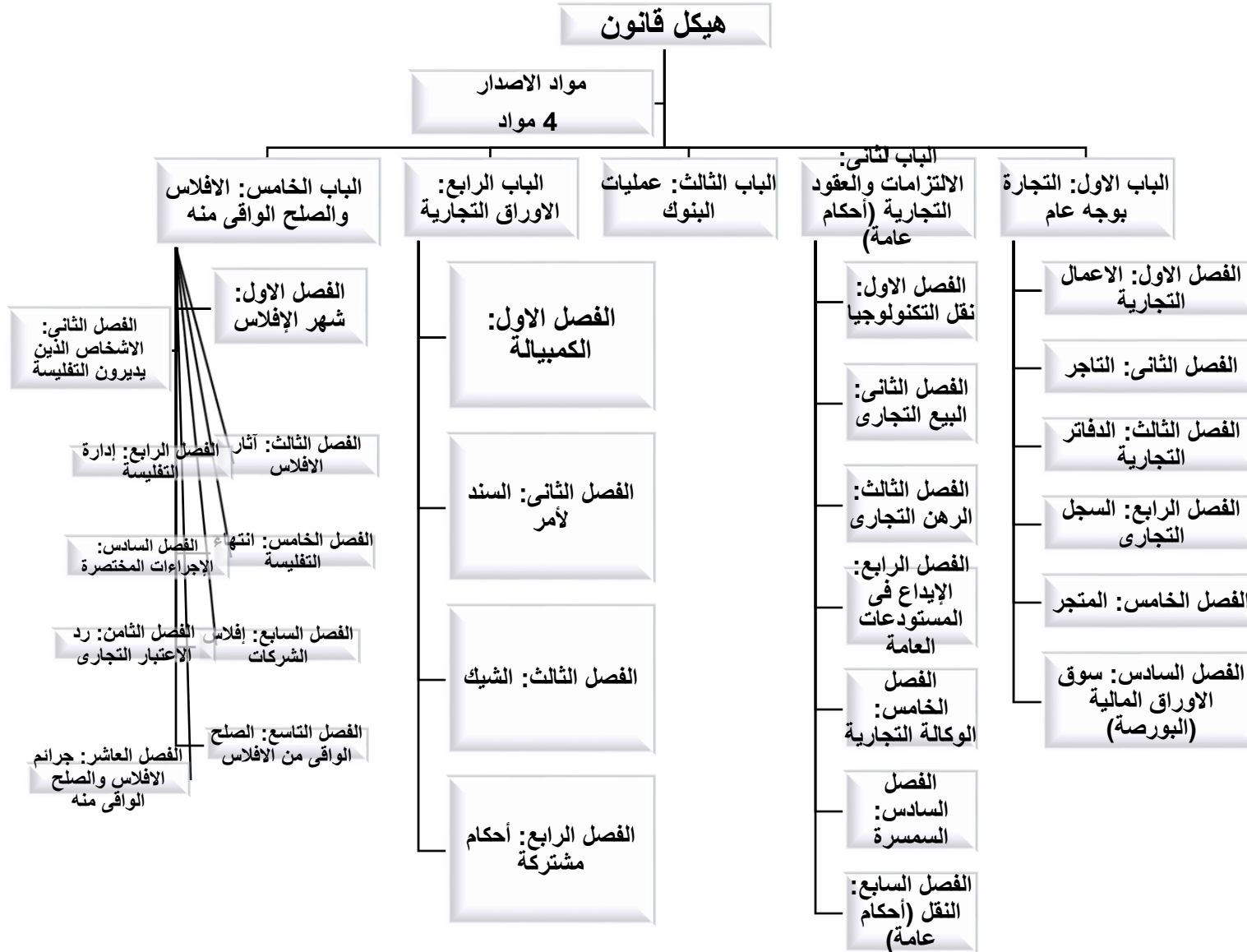
مراقب شركات مساهمة  
حاتم رفعت عبد الحكيم  
عضو بسجلات هيئة الرقابة المالية  
عضو جمعية الضرائب المصرية ETS  
عضو جمعية المحاسبين والمرجعيين القانونيين  
عضو إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب AFAA

للاستشارات والتواصل

0112 5449 154

0100 4860 369

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته



مواد القانون:

| المواد    | مواد قانون التجارة المصري                                     |
|-----------|---------------------------------------------------------------|
| م1:3م     | <u>الباب الاول: التجارة بوجه عام</u>                          |
| م4:9م     | الفصل الاول: الاعمال التجارية                                 |
| م10:20م   | الفصل الثانى: التاجر                                          |
| م21:29م   | الفصل الثالث: الدفاتر التجارية                                |
| م30:33م   | الفصل الرابع: السجل التجارى                                   |
| م34:43م   | الفصل الخامس: المتجر                                          |
| م44:46م   | الفصل السادس: سوق الاوراق المالية (البورصة)                   |
| م47:71م   | <u>الباب الثانى: الالتزامات والعقود التجارية (أحكام عامة)</u> |
| م72:87م   | الفصل الاول: نقل التكنولوجيا                                  |
|           | <u>الفصل الثانى: البيع التجارى</u>                            |
| م88:103م  | احكام عامه                                                    |
| م104:104م | أحكام خاصة                                                    |
| م105:107م | البيع بالتقسيط                                                |
| م108:114م | البيع بطريق التصفية أو المزايدة العلنية                       |
| م115:118م | عقد التوريد                                                   |
| م119:129م | <u>الفصل الثالث: الرهن التجارى</u>                            |
| م130:147م | <u>الفصل الرابع: الإيداع فى المستودعات العامة</u>             |
|           | الفصل الخامس: الوكالة التجارية                                |

| المواد    | مواد قانون التجارة المصري            |
|-----------|--------------------------------------|
| 148م:165م | <u>احكام عامة</u>                    |
|           | بعض أنواع الوكالة التجارية           |
| 166م:176م | الوكالة بالعمولة                     |
| 177م:191م | وكالة العقود                         |
| 192م:207م | <u>الفصل السادس: السمسرة</u>         |
|           | الفصل السابع: النقل (أحكام عامة)     |
| 208م:216م | <u>أحكام عامة</u>                    |
| 217م:254م | الفرع الأول: نقل الاشياء             |
| 255م:272م | الفرع الثانى: نقل الاشخاص            |
| 273م:283م | الفرع الثالث: الوكالة بالعمولة للنقل |
| 284م:299م | الفرع الرابع: احكام خاصة للنقل الجوى |
| 300م:300م | <u>الباب الثالث: عمليات البنوك</u>   |
| 301م:309م | وديعة النقود                         |
| 310م:315م | وديعة الصكوك                         |
| 316م:323م | تأجير الخزائن                        |
| 324م:328م | رهن الاوراق المالية                  |
| 329م:337م | النقل المصرفى                        |
| 338م:340م | الاعتماد العادى                      |
| 341م:350م | الاعتماد المستندى                    |

| المواد    | مواد قانون التجارة المصري             |
|-----------|---------------------------------------|
| 351م:354م | الخصم                                 |
| 355م:360م | خطاب الضمان                           |
| 361م:377م | الحساب الجارى                         |
| 378م:378م | <u>الباب الرابع: الاوراق التجارية</u> |
|           | <u>الفصل الاول: الكمبيالة</u>         |
| 379م:390م | الاصدار                               |
| 391م:400م | التظهير                               |
| 401م:408م | مقابل الوفاء                          |
| 409م:417م | القبول                                |
| 418م:420م | الضمان الاحتياطى                      |
| 421م:425م | الاستحقاق                             |
| 426م:437م | الوفاء                                |
| 438م:449م | الرجوع                                |
|           | <u>التدخل</u>                         |
|           | أحكام عامة                            |
| 451م:453م | القبول بالتدخل                        |
| 454م:458م | الوفاء بالتدخل                        |
| 459م:461م | تعدد النسخ                            |
| 462م:463م | الصور                                 |

| المواد    | مواد قانون التجارة المصري                                                                                                         |
|-----------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 464م:464م | التحريف                                                                                                                           |
| 467م:465م | التقادم                                                                                                                           |
| 471م:468م | <u>الفصل الثاني: السند لأمر</u>                                                                                                   |
|           | <u>الفصل الثالث: الشيك</u>                                                                                                        |
| 496م:472م | <u>الإصدار</u>                                                                                                                    |
| 499م:497م | مقابل الوفاء                                                                                                                      |
| 502م:500م | الضمان الاحتياطي                                                                                                                  |
| 517م:503م | الوفاء                                                                                                                            |
| 528م:518م | الرجوع                                                                                                                            |
| 529م:529م | التحريف                                                                                                                           |
| 532م:530م | التقادم                                                                                                                           |
| 539م:533م | العقوبات                                                                                                                          |
| 549م:540م | <u>الفصل الرابع: أحكام مشتركة</u>                                                                                                 |
|           | <u>الباب الخامس: الإفلاس والصلح الواقى منه *ألغى بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس</u> |
| 570م:550م | <u>الفصل الأول: شهر الإفلاس</u>                                                                                                   |
| 585م:571م | <u>الفصل الثاني: الأشخاص الذين يديرون التفليسة</u>                                                                                |
|           | <u>الفصل الثالث: آثار الإفلاس</u>                                                                                                 |
| 604م:586م | آثار الإفلاس بالنسبة إلى المدين                                                                                                   |

| المواد    | مواد قانون التجارة المصري                                                        |
|-----------|----------------------------------------------------------------------------------|
| م605:م612 | آثار الافلاس بالنسبة إلى الدائنين                                                |
| م613:م619 | آثار الافلاس بالنسبة إلى اصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على منقول          |
| م620:م622 | آثار الافلاس بالنسبة إلى اصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص على عقار |
| م623:م632 | اثر الافلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل شهره                                   |
|           | <u>الفصل الرابع: إدارة التفليسة</u>                                              |
| م633:م649 | إدارة موجودات التفليسة                                                           |
| م650:م657 | تحقيق الديون                                                                     |
| م658:م659 | قفل التفليسة لعدم كفاية الأموال                                                  |
|           | <u>الفصل الخامس: انتهاء التفليسة</u>                                             |
| م660:م661 | انتهاء التفليسة لزوال مصلحة جماعة الدائنين                                       |
| م662:م682 | الصلح القضائي                                                                    |
| م683:م683 | الصلح مع التخلي عن الاموال                                                       |
| م684:م696 | اتحاد الدائنين                                                                   |
| م697:م697 | <u>الفصل السادس: الإجراءات المختصرة</u>                                          |
| م698:م711 | <u>الفصل السابع: إفلاس الشركات</u>                                               |
| م712:م724 | <u>الفصل الثامن: رد الاعتبار التجاري</u>                                         |
| م725:م767 | <u>الفصل التاسع: الصلح الواقى من الافلاس</u>                                     |
| م768:م772 | <u>الفصل العاشر: جرائم الافلاس والصلح الواقى منه</u>                             |

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

التعديلات

| رقم القانون<br>تاريخ الصدور                                                         | التعديل                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                | ٥ |
|-------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|---|
| قانون رقم 11 لسنة 2018 بتاريخ<br>19/02/2018                                         | بشأن اصدار قانون تنظيم اعادة الهيكلة والصلح الواقى والافلاس .                                                                                                                                                                                                                                                                                          | 1 |
| قانون رقم 156 لسنة 2004 بتاريخ<br>14/07/2004                                        | تعديل مادة (503) بند (2):<br>"وإذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره وجب وفاؤه فى يوم تقديمه، وذلك باستثناء الشيكات المسطرة المنصوص عليها فى المادة (515) من هذا القانون والشيكات الحكومية فلا تكون مستحقة الوفاء إلا فى التاريخ المبين فيها كتاريخ لإصدارها".                                                                      | 2 |
| قانون رقم 158 لسنة 2003 بتاريخ<br>03/07/2003                                        | تستبدل عبارة "أول أكتوبر سنة 2005" بعبارة "أول أكتوبر سنة 2003" الواردة بكل من نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 17 لسنة 1999 بإصدار قانون التجارة                                                                                                                                                                                     | 3 |
| قانون رقم 150 لسنة 2001 بتاريخ<br>24/06/2001                                        | تستبدل عبارة "أول أكتوبر سنة 2003" بعبارة "أول أكتوبر سنة 2001" الواردة بكل من نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 17 لسنة 1999                                                                                                                                                                                                          | 4 |
| قانون رقم 168 لسنة 2000 بتاريخ<br>27/07/2000                                        | تستبدل عبارة (أول أكتوبر سنة 2001) بعبارة (أول أكتوبر سنة 2000) الواردة بكل من نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم 17 لسنة 1999 بإصدار قانون التجارة، ونص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من ذات القانون. كما تستبدل عبارة (أول أكتوبر سنة 2002) بعبارة (أول أكتوبر سنة 2001) الواردة بنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة المشار إليها. | 5 |
| بالنسبة للائحة التنفيذية                                                            |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |   |
| تصدر القرارات الوزارية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزراء المختصين كل فيما يخصه. |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |   |

قانون التجارة المصري

مواد الإصدار

(المادة 1:) يلغى قانون التجارة الصادر بالأمر العالي في 13 من نوفمبر سنة 1883، عدا الفصل الأول من الباب الثاني منه والخاص بشركة الأشخاص (\*). ويستعاض عنه بالقانون المرافق. ويلغى نص المادة ( 337 ) من قانون العقوبات اعتباراً من أول أكتوبر سنة 2005 (-) كما يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام القانون المرافق (\*).  
**الفصل الأول من الباب الثاني من القانون الملغى منشور في نهاية هذا القانون (-). استبدلت عبارة أول أكتوبر سنة 2005 بعبارة أول أكتوبر سنة 2003 ، كما استبدلت عبارة أول أكتوبر سنة 2006 بعبارة أول أكتوبر سنة 2004 - الجريدة الرسمية - العدد 27 في 2003/7/3 بالقانون رقم 158 لسنة 2003 . وقد سبق استبدال العبارتين المشار إليهما بالقانون رقم 168 لسنة 2000 - الجريدة الرسمية - العدد 30 ( تابع ) في 27 / 7 / 2000 ، والقانون رقم 150 لسنة 2001 - الجريدة الرسمية - العدد 25 مكرر (أ) في 24 / 6 / 2001 والقوانين المشار إليها منشورة في هذا الكتاب.**

(المادة 2:) تصدر القرارات الوزارية اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزراء المختصين كل فيما يخصه.

(المادة 3:) ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة 1999 ، عدا الأحكام الخاصة بالشيك فيعمل بها اعتباراً من أول أكتوبر سنة 2005 . ومع ذلك يعمل بأحكام المادتين ( 535 ، 536 ) من قانون التجارة المشار إليه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون (\*). وتطبق علي الشيك الصادر قبل هذا التاريخ الأحكام القانونية المعمول بها في تاريخ إصداره ، إذا كان ثابت التاريخ أو تم إثبات تاريخه قبل أول أكتوبر سنة 2006 . ويكون إثبات تاريخ الشيك المشار إليه لدى إحدى مكاتب التوثيق بمصلحة الشهر العقاري ، بلا رسوم ، أو بفيده في سجلات خاصة لدى إحدى البنوك ، أو بأية طريقة أخرى من الطرق المنصوص عليها في المادة (15) من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية . يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . صدر برئاسة الجمهورية في غرة صفر سنة 1420 هـ . (الموافق 17 مايو سنة 1999 م).  
**\*\* استبدلت عبارة أول أكتوبر سنة 2005 بعبارة أول أكتوبر سنة 2003 ، كما استبدلت عبارة أول أكتوبر سنة 2006 بعبارة أول أكتوبر سنة 2004 - الجريدة الرسمية - العدد 27 في 2003/7/3 بالقانون رقم 158 لسنة 2003 . وقد سبق استبدال العبارتين المشار إليهما بالقانون رقم 168 لسنة 2000 - الجريدة الرسمية - العدد 30 ( تابع ) في 27 / 7 / 2000 ، والقانون رقم 150 لسنة 2001 - الجريدة الرسمية - العدد 25 مكرر (أ) في 24 / 6 / 2001 والقوانين المشار إليها منشورة في هذا الكتاب (\*).  
الفقرة الثانية من المادة الثالثة أضيفت بالقانون رقم 150 لسنة 2001 **ثم استبدلت عبارة المادتين ( 535 ) ، 536 ( بعبارة المادة ( 536 ) من ذات الفقرة بالقانون رقم 158 لسنة 2003.****

الباب الأول: التجارة بوجه عام

(المادة 1:) تسري أحكام هذا القانون على الأعمال التجارية، وعلى كل شخص طبيعي أو اعتباري تثبت له صفة التاجر.

(المادة 1- (2:) تسري على المواد التجارية أحكام الاتفاق بين المتعاقدين، فإذا لم يوجد هذا الاتفاق، سرت نصوص هذا القانون أو غيره من القوانين المتعلقة بالمواد التجارية، ثم قواعد العرف التجاري والعادات التجارية، فإذا لم يوجد عرف تجاري أو عادة تجارية وجب تطبيق أحكام القانون المدني. 2- لا يجوز تطبيق الاتفاقات بين المتعاقدين ، أو قواعد العرف التجاري أو العادات التجارية متى تعارضت مع النظام العام في مصر |.الأحكام الدستورية|

(المادة 3:) إذا كان العقد تجارياً بالنسبة لأحد طرفيه ، فلا تسري أحكام القانون التجاري إلا على التزامات هذا الطرف وحده، وتسري على التزامات الطرف الآخر أحكام القانون المدني ما لم ينص القانون على غير ذلك.

الفصل الأول: الأعمال التجارية

قانون التجارة المصري

(المادة 4:) يعد عملاً تجارياً : (أ)- شراء المنقولات أيا كان نوعها بقصد بيعها أو تأجيرها بذاتها أو بعد تهينتها في صورة أخرى ، وكذلك بيع أو تأجير هذه المنقولات . (ب) - استئجار المنقولات بقصد تأجيرها وكذلك تأجير هذه المنقولات . (ج) \_ تأسيس الشركات التجارية.

(المادة 5:) تعد الأعمال الآتية تجارية إذا كانت مزاولتها على وجه الاحتراف : (أ) \_ (توريد البضائع والخدمات . (ب) \_ الصناعة . (ج) \_ النقل البري والنقل في المياه الداخلية (د) \_ الوكالة التجارية والسمسرة أيا كانت طبيعة العمليات التي يمارسها السمسار . (هـ) \_ التأمين على اختلاف أنواعه (و) \_ عمليات البنوك والصرافة . (ز) \_ استيداع البضائع ووسائل النقل والمحاصيل وغيرها. (ح) \_ أعمال الدور والمكاتب التي تعمل في مجالات النشر، والطباعة ، والتصوير ، والكتابة على الآلات الكاتبة ، وغيرها ، والترجمة ، والإذاعة ، والتلفزيون ، والصحافة ، ونقل الأخبار ، والبريد ، والاتصالات ، والإعلان. (ط) \_ الاستغلال التجاري لبرامج الحاسب الآلي والبريد الفضائي عبر الأقمار الصناعية . (ي) \_ العمليات الاستخراجية لمواد الثروات الطبيعية كالمناجم والمحاجر ومناجم النفط والغاز وغيرها . (ك) \_ مشروعات تربية الدواجن والمواشي وغيرها بقصد بيعها . (ل) - مقاولات تشييد العقارات أو ترميمها أو تعديلها أو هدمها أو طلائها ومقاولات الأشغال العامة . (م) - تشييد العقارات أو شرائها أو استئجارها بقصد بيعها أو تأجيرها كاملة أو مجزئة إلى شقق أو غرف أو وحدات إدارية أو تجارية سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة . (ن) - أعمال مكاتب السياحة ومكاتب التصدير والاستيراد والإفراج الجمركي ومكاتب الاستخدام ومحال البيع بالمزاد العلني . (س) - أعمال الفنادق والمطاعم والمقاهي والتمثيل والسينما والسيرك وغير ذلك من الملاهي العامة . (ع) - توزيع المياه أو الغاز أو الكهرباء وغيرها من مصادر الطاقة.

(المادة 6:) يعد أيضاً عملاً تجارياً كل عمل يتعلق بالملاحة التجارية بحرية كانت أو جوية ، وعلى وجه الخصوص ما يأتي: أ - بناء السفن أو الطائرات وإصلاحها وصيانتها. ب - شراء أو بيع أو تأجير أو استئجار السفن أو الطائرات . ج - شراء أدوات أو مواد تموين السفن أو الطائرات د - النقل البحري والنقل الجوي . هـ - عمليات الشحن أو التفريغ . و - استخدام الملاحين أو الطيارين أو غيرهم من العاملين في السفن أو الطائرات.

(المادة 7:) يكون عملاً تجارياً كل عمل يمكن قياسه على الأعمال المذكورة في المواد السابقة لتشابه في الصفات والغايات.

(المادة - 1 (8:) الأعمال التي يقوم بها التاجر لشئون تتعلق بتجارته تعد أعمالاً تجارية - 2 . كل عمل يقوم به التاجر يعد متعلقاً بتجارته ما لم يثبت غير ذلك.

(المادة 9:) لا يعد عملاً تجارياً بيع الزارع منتجات الأرض التي يزرعها سواء كان مالكا لها أو مجرد منتفع بها

الفصل الثاني: التاجر

(المادة 10:) يكون تاجراً: -1 كل من يزاول على وجه الاحتراف باسمه ولحسابه عملاً تجارياً . 2- كل شركة تتخذ أحد الأشكال المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالشركات أيا كان الغرض الذي أنشئت الشركة من أجله.

(المادة 1- 11:) يكون أهلاً لمزاولة التجارة مصرياً كان أو أجنبياً : أ - من بلغت سنه إحدى وعشرين سنة كاملة ، ولو كان قانون الدولة التي ينتمي إليها جنسيته يعتبره قاصراً في هذه السن . ب - من أكمل الثامنة عشرة بالشروط المقررة في قانون الدولة التي ينتمي إليها جنسيته وذلك بعد الحصول على إذن من المحكمة المصرية المختصة -2 . لا يجوز لمن تقل سنه عن ثماني عشرة سنة أن يزاول التجارة في مصر ولو كان قانون الدولة التي ينتمي إليها جنسيته يعتبره راشداً في هذه السن أو يجيز له الاتجار . 3- تكون للقاصر المأذون له في الاتجار الأهلية الكاملة للقيام بجميع التصرفات القانونية التي تقتضيها تجارته.

(المادة 1- 12:) إذا كان للصغير أو للمحجور عليه مال في تجارة جاز للمحكمة أن تأمر بإخراج ماله منها ، أو باستمراره فيها وفقاً لما تقضي به مصلحته . 2- إذا أمرت المحكمة بالاستمرار في التجارة وجب أن تمنح النائب عن الصغير أو المحجور عليه إذناً مطلقاً أو مقيداً للقيام بالتصرفات التي تقتضيها التجارة . 3- إذا طرأت أسباب جدية يخشى معها

قانون التجارة المصري

سوء إدارة النائب المأذون له في الاستمرار في تجارة الصغير أو المحجور عليه جاز للمحكمة أن تسحب الإذن أو أن تقيده وذلك دون إخلال بالحقوق التي اكتسبها الغير حسن النية . 4- كل أمر يصدر من المحكمة في شأن الاستمرار في تجارة الصغير أو المحجور عليه أو سحب الإذن أو تقييده أو تصفية التجارة ، يجب قيده في السجل التجاري ونشره في صحيفة السجل.

(المادة :13) إذا أمرت المحكمة بالاستمرار في تجارة الصغير أو المحجور عليه ، فلا يلتزم إلا في حدود أمواله المستثمرة في هذه التجارة ، ويجوز شهر إفلاسه على ألا يشمل الإفلاس الأموال غير المستثمرة في التجارة ، وفي هذه الحالة لا يترتب على الإفلاس أثر بالنسبة إلى شخص الصغير أو المحجور عليه.

(المادة: 1-14) ينظم أهلية المرأة المتزوجة لمزاولة التجارة قانون الدولة التي تنتمي إليها جنسيتها . 2-يفترض في الزوجة الأجنبية التي تحترف التجارة أنها تزاولها بإذن زوجها، فإذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز للزوج الاعتراض على احتراف زوجته التجارة أو سحب إذنه السابق وجب قيد الاعتراض أو سحب الإذن في السجل التجاري ونشره في صحيفة السجل، ولا يكون للاعتراض أو سحب الإذن أثر إلا من تاريخ إتمام هذا النشر . 3- لا يؤثر الاعتراض أو سحب الإذن في الحقوق التي اكتسبها الغير حسن النية.

(المادة 1-15) يفترض في الزوجة الأجنبية التاجرة أنها تزوجت وفقاً لنظام انفصال الأموال إلا إذا كانت المشاركة المالية بين الزوجين تنص على خلاف ذلك. 2-لا يحتج على الغير بالمشاركة المالية بين الزوجين إلا إذا أشهرت بقيدها في السجل التجاري ونشر ملخصها في صحيفة السجل. 3- يجوز للغير في حالة إهمال شهر المشاركة المالية بين الزوجين أن يثبت أن الزواج قد تم وفقاً لنظام مالي أكثر ملائمة لمصلحته من نظام انفصال الأموال. 4-لا يحتج على الغير بالحكم الصادر خارج مصر القاضي بانفصال الأموال بين الزوجين إلا من تاريخ قيده في السجل التجاري ونشر ملخصه في صحيفة هذا السجل.

(المادة 1-16) لا تسري أحكام القانون التجاري على أرباب الحرف الصغيرة. 2- يعد من أرباب الحرف الصغيرة كل من يزاول حرفه ذات نفقات زهيدة، للحصول على مقدار من الدخل يؤمن معاشه اليومي.

(المادة :17) إذا زاول التجارة أحد الأشخاص المحظور عليهم الاتجار بمقتضى قوانين أو لوائح أو أنظمة خاصة اعتبر تاجراً وسرت عليه أحكام القانون التجاري.

(المادة :18) تثبت صفة التاجر لكل من احترف التجارة باسم مستعار أو مستتراً وراء شخص آخر فضلاً عن ثبوتها للشخص الظاهر.

(المادة :19) تفترض صفة التاجر فيمن ينتحلها بالإعلان عنها في الصحف أو في منشورات أو في الإذاعة أو التليفزيون أو بأي وسيلة أخرى، ويجوز نفي هذه القرينة بإثبات أن من انتحل الصفة المذكورة لم يزاول التجارة فعلاً.

(المادة :20) لا تثبت صفة التاجر للدولة وغيرها من أشخاص القانون العام. ومع ذلك تسري أحكام هذا القانون على الأعمال التجارية التي تزاولها إلا ما يستثنى بنص خاص

الفصل الثالث: الدفاتر التجارية

(المادة :21) على كل تاجر يجاوز رأس ماله المستثمر في التجارة عشرين ألف جنيه أن يمسك الدفاتر التي تستلزمها طبيعة تجارته وأهميتها وعلى وجه الخصوص دفترتي اليومية والجرد بطريقة تكفل بيان مركزه المالي وما له من حقوق وما عليه من ديون متعلقة بالتجارة

(المادة 1-22) تقيد في دفتر اليومية جميع العمليات التجارية التي يجريها التاجر وكذلك مسحوباته الشخصية ويتم القيد يوماً فيوماً تفصيلاً باستثناء المسحوبات الشخصية فيجوز أن تقيد إجمالاً شهراً فشهرًا . 2- للتاجر أن يستعمل دفاتر يومية مساعدة لإثبات تفصيلات الأنواع المختلفة من العمليات التجارية . وفي هذه الحالة يكتب في قيد إجمالي لهذه العمليات في دفتر اليومية في فترات منتظمة 0 فإذا لم يتبع هذا الإجراء اعتبر كل دفتر مساعد دفترًا أصليًا.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 23:) يقيد في دفتر الجرد تفصيل البضاعة الموجودة لدى التاجر في آخر سنته المالية أو بيان إجمالي عنها إذا كانت تفصيلاتها واردة بدفاتر أو قوائم مستقلة . وفي هذه الحالة تعتبر تلك الدفاتر أو القوائم جزءاً متمماً لدفتر الجرد الأصلي -2 . تقيد في دفتر الجرد صورة من الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر.

(المادة 24:) على التاجر أن يحتفظ بصورة من المراسلات والبرقيات وغيرها من الوثائق التي يرسلها أو يتسلمها لشئون تتعلق بتجارته . ويكون الحفظ بطريقة منتظمة تسهل معها المراجعة.

(المادة 1- 25:) يجب أن تكون الدفاتر التجارية خالية من أي فراغ أو شطب أو محو أو كتابة في الهوامش أو بين السطور . 2- يجب قبل استعمال دفترتي اليومية والجرد أن ترقم صفحاتهما وأن يوقع كل صفحة مكتب السجل التجاري وأن يضع على كل صفحة خاتم مكتب السجل مع بيان عدد صفحات الدفتر . 3- يجب تقديم دفترتي اليومية والجرد في نهاية السنة المالية للتاجر إلى مكتب السجل التجاري للتصديق على عدد الصفحات التي استعملت خلال السنة . وعند انتهاء صفحات الدفتر يجب على التاجر تقديمه إلى مكتب السجل للتأشير عليه بما يفيد انتهاء صفحاته . 4- على التاجر أو ورثته في حالة وقف نشاط المتجر تقديم دفترتي اليومية والجرد إلى مكتب السجل التجاري للتأشير عليهما بما يفيد قفلهما . 5- يجوز بقرار من الوزير المختص وضع أحكام خاصة بتنظيم الدفاتر التجارية التي تستعملها البنوك أو الشركات التي يعينها القرار.

(المادة 1- 26:) يجب على التاجر أو ورثته الاحتفاظ بالدفاتر التجارية والوثائق المؤيدة للقيود الواردة بها مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ التأشير على الدفتر بانتهائه أو قفله . 2- وعليهم أيضاً حفظ صور المراسلات والبرقيات وغيرها مدة خمس سنوات من تاريخ إرسالها أو تسلمها . ويجوز لهم الاحتفاظ للمدة المذكورة بالصور المصغرة ( ميكروفيلم ) بدلاً من الأصل ، ويكون لتلك الصور حجية الأصل في الإثبات إذا روعي في إعدادها وحفظها واسترجاعها القواعد والضوابط التي يصدر بها قرار من وزير العدل.

(المادة 27:) القيود التي تدون في الدفاتر التجارية من قبل مستخدمي التاجر المأذونين في ذلك ، تعتبر في حكم القيود التي يدونها التاجر بنفسه ، ويفترض فيها أنها دونت بعلمه إلا إذا أقام الدليل على خلاف ذلك.

(المادة 1- 28:) يجوز للمحكمة بناء على طلب الخصم أو من تلقاء ذاتها أن تأمر التاجر بتقديم دفاتره إليها لاستخلاص ما يتعلق بالنزاع المعروض عليها . وللمحكمة أن تطلع على الدفاتر بنفسها أو بواسطة خبير تعينه لذلك . 2- لا يجوز للمحكمة أن تأمر التاجر بإطلاع خصمه على دفاتره إلا في المنازعات المتعلقة بالتركات ومواد الأموال المشاعة والشركات . 3- تسلم الدفاتر في حالة الإفلاس أو الصلح الواقعي منه للمحكمة أو لأمين التفليسة أو لمراقب الصلح . 4- إذا امتنع التاجر دون عذر مقبول عن تقديم دفاتره للإطلاع عليها جاز للمحكمة اعتبار ذلك قرينة على صحة الوقائع المطلوب إثباتها من الدفاتر.

(المادة 29:) يعاقب على مخالفة الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل أو في القرارات التي تصدر تنفيذاً ، لها بغرامة لا تقل عن مائه جنيه ولا تزيد على ألف جنيه

الفصل الرابع: السجل التجاري

(المادة 1- 30:) يعد في الجهة الإدارية المختصة سجل تقيد فيه أسماء التجار أفراداً كانوا أم شركات . 2- تسري فيما يتعلق بتعيين الخاضعين لواجب القيد في السجل التجاري ومواعيد القيد والبيانات اللازم قيدها وشطب القيد والجزاءات المقررة على مخالفة هذه الأحكام ، والقوانين والقرارات الخاصة بذلك.

(المادة 31:) على كل من قيد بالسجل التجاري أن يبين على واجهة محله و في جميع المراسلات و المطبوعات المتعلقة بتجارة اسمه التجاري و مكتب السجل التجاري المقيد به و رقم القيد.

(المادة 1- 32:) لكل شخص أن يحصل من مكتب السجل التجاري على صورة مستخرجة من صفحة القيد . وفي حالة عدم القيد يعطي المكتب شهادة سلبية . 2- لا يجوز أن تشتمل الصورة المستخرجة من صفحة القيد على : أ - أحكام شهر الإفلاس إذا حكم برد الاعتبار . ب - أحكام الحجر إذا حكم برفعه.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 33) تكون البيانات المقيدة في السجل التجاري حجة على الغير من تاريخ قيدها في السجل التجاري ما لم ينص القانون على غير ذلك. 2- لا يجوز الاحتجاج على الغير بأي بيان واجب القيد في السجل التجاري ولم يتم قيده إلا إذا ثبت علم الغير بمضمون البيان. 3- لا يجوز للتاجر أن يتمسك بعدم قيده في السجل التجاري للتحلل من الالتزامات التي يفرضها عليه القانون أو التي تنشأ عن معاملاته مع الغير بصفته تاجرًا.

الفصل الخامس: المتجر

(المادة 1- 34) المتجر مجموعة من الأموال المنقولة تخصص لمزاولة تجارة معينة ويجب أن تتضمن عنصر الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية. 2- يجوز أن يتضمن المتجر عناصر معنوية أخرى كالاسم التجاري والسمعة التجارية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والحق في الإيجار وحقوق الملكية الأدبية والفنية وحق المعرفة وترخيص الاستغلال والصناعة. 3- ويجوز أن يتضمن المتجر البضائع والأثاث والآلات والأجهزة والمعدات وغيرها من المهمات اللازمة لاستغلال المحل التجاري.

(المادة 35) إذا لم يبين المتعاقدان العناصر التي يتألف منها المتجر محل العقد اشتمل المتجر - فضلاً عن الاتصال بالعملاء والسمعة التجارية - على كل عنصر معنوي أو مادي يكون لازماً لاستغلال المتجر على الوجه الذي قصده المتعاقدان.

(المادة 36) إذا كان التاجر مالكا للعقار الذي يزاول فيه لتجارة، فلا يكون هذا العقار عنصراً في متجره.

(المادة 1- 37) كل تصرف يكون موضوعه نقل ملكية المتجر أو إنشاء حق عيني عليه أو تأجير استغلاله يجب أن يكون مكتوباً وإلا كان باطلاً. 2- يفقد التصرف في المتجر وعقد تأجير استغلاله في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من الوزير المختص ويحفظ بمكتب السجل التجاري. 3- يشهر تصرف المتجر وتأجير استغلاله بالقيد في السجل التجاري، ويجب أن يشتمل هذا الشهر على البيانات الآتية: - أ- أسماء المتعاقدين وعناوينهم وجنسياتهم. ب- تاريخ العقد ونوعه. ج- نشاط المتجر وعنوانه والعناصر التي اتفق على أن يشملها العقد. د- الثمن وما دفع منه عند البيع أو قيمة الأجرة المتفق عليها وكيفية سداد باقي الثمن أو أجرة الاستغلال. هـ- الاتفاقات بشأن العقود والتعهدات المتصلة بالمتجر. و- الاتفاقات المتعلقة باحتفاظ البائع بحق الفسخ أو بحق الامتياز.

(المادة 1- 38) لا تنتقل ملكية المتجر فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة إلى الغير إلا من تاريخ قيد التصرف في السجل الخاص بذلك ونشر ملخصه في صحيفة السجل التجاري. 2 - إذا اشتمل المتجر على عناصر خاضعة لنظام خاص للشهر أو التسجيل فلا يقوم شهر التصرف في المتجر في صحيفة السجل التجاري مقام الشهر أو التسجيل الخاص إلا إذا نص القانون على غير ذلك.

(المادة 39) لا يحل من آلت إليه ملكية المتجر محل المتصرف في الحقوق والتعهدات الناشئة عن العقود المتصلة بالمتجر إلا إذا اتفق على غير ذلك.

(المادة 40) تبقى ذمة المتصرف مشغولة بالديون المتصلة بالمتجر والتي يكون تاريخ إنشائها سابقاً على شهر التصرف إلا إذا أبراه الدانون منها.

(المادة 41) استثناء من الأحكام المنصوص عليها في باب الإفلاس يجوز لبائع المتجر الذي لم يستوفي الثمن بكامله الاحتجاج على جماعة الدائنين في تفليسة المشترك بحقه في الفسخ واسترداد المتجر أو بحقه في الامتياز إذا كان قد احتفظ بهذا الحق أو ذاك في عقد البيع وذكر صراحة في الملخص الذي شهر ولا يقع الفسخ أو الامتياز إلا على العناصر التي شملها.

(المادة 1- 42) لا يجوز لمن تصرف في المتجر بنقل ملكيته إلى الغير أو بتأجير استغلاله أن يزاول نشاطاً مماثلاً لنشاط المتجر بكيفية يترتب عليها ضرر لمن آلت إليه الملكية أو الاستغلال إلا إذا اتفق على خلاف ذلك. 2- يسري هذا الحظر لمدة عشر سنوات من تاريخ شهر التصرف ما لم ينقضي على مدة أقل.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة-1 (43: مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل تسري في شأن بيع المتجر ورهنه وتأجير استغلاله القوانين والقرارات الخاصة بذلك. 2- كما تسري في شأن الاسماء التجارية والسمات التجارية والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وبراءات الاختراع وغير ذلك من عناصر الملكية الصناعية أو الملكية الأدبية القوانين والقرارات الخاصة بذلك.

الفصل السادس: سوق الأوراق المالية (البورصة)

(المادة-1 (44: تعتبر سوق الأوراق المالية شخصاً اعتبارياً. 2- مع مراعاة أحكام هذا الفصل تسري على إنشاء السوق ونظامه الداخلي القوانين والقرارات المنظمة لذلك.

(المادة-1 (45: لا يجوز التعامل في سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى الصكوك المدرجة بجدول أسعارها إلا بواسطة سمسار مقبول للعمل بها وإلا كان التصرف باطلاً. 2- ولا يجوز للسمسار إجراء عمليات في السوق لحساب عملائه إلا إذا كان مفوضاً في إجرائها من العميل بموجب تفويض خاص مكتوب . فإذا أجرى السمسار العملية دون هذا التفويض جاز للعميل قبولها أو رفضها.

(المادة-46: تكون العمليات المضافة إلى أجل صحيحة ولو قصد المتعاقدون منها أن تؤول إلى مجرد التزام بدفع فروق الأسعار بشرط أن تعقد العملية في سوق الأوراق المالية وأن تتعلق بصكوك مدرجة في جداول أسعار هذا السوق ويصدر بتنظيم هذه العمليات قرار من الوزير المختص.

الباب الثاني: الالتزامات والعقود التجارية (أحكام عامة)

(المادة-1 (47: يكون الملزمون معاً بدين تجاري متضامنين في هذا الدين ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك. 2- ويسري هذا الحكم في حالة تعدد الكفلاء في الدين التجاري.

(المادة-1 (48: لا تعتبر كفالة الدين التجاري عملاً تجارياً إلا إذا نص القانون على ذلك أو كان الكفيل بنكاً أو كان تاجراً وله مصلحة في الدين المكفول. 2- لا يجوز في الكفالة التجارية أن يطلب الكفيل – ولو كان غير متضامن – تجريد المدين ما لم يتفق على غير ذلك.

(المادة-49: إذا قام التاجر لحساب الغير بأعمال أو خدمات تدخل في نشاطه التجاري افترض أنه قام بها مقابل عوض ما لم يثبت عكس ذلك ، ويقدر العوض طبقاً للعرف، فإذا لم يوجد عرف قدر القاضي العوض.

(المادة-1 (50: تعتبر تجارية القروض التي يعقدها التاجر لشئون تتعلق بأعماله التجارية- 2. إذا اقتضت مهنة التاجر أداء مبالغ أو مصاريف لحساب عملائه جاز له مطالبتهم بعائد عنها من يوم صرفها ما لم يتفق على غير ذلك. 3- يحسب العائد وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي، ما لم يتفق على مقابل أقل. 4- يؤدي العائد في نهاية كل سنة إذا كان الدين موجلاً لأكثر من سنة وفي يوم الاستحقاق إذا كان لأجل سنة أو أقل ما لم يتفق أو يجري العرف على غير ذلك.

(المادة-51: الطلبات والتفويضات الصادرة من التاجر في شئون تتعلق بنشاطه التجاري لا تنقضي بوفاته، ومع ذلك يجوز لورثته إلغاؤها إذا قرروا عدم الاستمرار في التجارة، و في هذه الحالة لا يستحق عليهم أي تعويض إذا اخطروا المتعاقد مع المورث برغبتهم في الإلغاء في ميعاد مناسب.

(المادة-52: لا يجوز بسبب الاستغلال أو الغبن أن يطلب التاجر إبطال العقود التي يبرمها لشئون تتعلق بأعماله التجارية أو إنقاص الالتزامات التي تترتب عليه بمقتضاها.

قانون التجارة المصري

(المادة -1 (53: إذا كان محل الالتزام التجاري تسليم شيء خلال موسم معين أو فصل من فصول السنة وجب الرجوع إلى العرف السائد في مكان التسليم لتعيين الوقت الذي يجب أن يتم فيه. فإذا لم يوجد عرف وجب أن يتم التسليم في وقت مناسب قبل نهاية الموسم أو الفصل. 2- يعتبر العرف السائد في مكان التسليم فيما يتعلق بكيفية قياس البضائع أو وزنها أو عددها أو كيلها متمماً للعقد ما لم يتفق على غير ذلك.

(المادة :54 إذا كان محل الالتزام التجاري أداء عمل وجب أن يبذل فيه المدين عناية التاجر العادي.

(المادة :55 إذا عين للبدء في التنفيذ أجل معين وانقضى هذا الأجل دون أن يبدأ المدين التنفيذ، فلا يجوز له بعد ذلك إجبار الدائن على قبوله.

(المادة :56 إذا احتفظ أحد المتعاقدين بحق فسخ العقد خلال مدة معينة فقيامه خلال سريانها بتنفيذ ما يفرضه عليه العقد من التزامات أو قبوله قيام المتعاقد الآخر بتنفيذ التزاماته يسقط عنه حق الفسخ.

(المادة :57 لا تجوز المطالبة بوفاء الالتزامات التجارية إلا في ساعات العمل التي يحددها القانون أو اللوائح التي يجري عليه العرف.

(المادة :58 يكون إغذار المدين أو إخطاره في المواد التجارية بإذثار رسمي أو بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول، ويجوز في أحوال الاستعجال أن يكون الإغذار أو الإخطار ببرقية أو تلكس أو فاكس أو غير ذلك من وسائل الاتصالات السريعة.

(المادة :59 لا يجوز للمحكمة منح المدين بالتزام تجاري مهلة للوفاء به أو تقسيطه إلا عند الضرورة وبشرط عدم إلحاق ضرر جسيم بالدائن.

(المادة :60 لا يجبر الدائن على قبول مبلغ التعويض المتفق عليه بدلاً من التنفيذ إلا إذا اتفق على خلاف ذلك. ماده 61 1- الوفاء بدين تجاري لمن يحوز سند الدين مؤشراً عليه بالتخالص أو لمن يحمل مخالصة من الدائن أو من نائبه يبرئ ذمة المدين إلا إذا أثبت للدائن أن المدين لم يقم بالتحري الكافي للتحقق من صحة الوفاء . 2- وجود سند الدين في حيازة المدين قرينة على براءة ذمته من الدين ما لم يثبت خلاف ذلك.

(المادة :62 في المواد التجارية يجوز للدائن أن يطلب دفع الدين بشيك إذا جاوز مقدار الدين مائه ألف جنيه.

(المادة -1 (63: إذا كان الدين مؤجلاً وكان المدين مأذوناً في الوفاء به قبل حلول الأجل فليس له عند استعمال هذا الحق أن يخصم جزءاً من الدين إلا بموافقة الدائن ما لم يوجد نص في القانون أو عرف يقضي بغير ذلك. 2- وإذا كان المدين غير مأذون في الوفاء بالدين قبل حلول الأجل، فله أن يجبر الدائن على قبول هذا الوفاء إذا دفع له العائد المستحق على الدين حتى انتهاء الأجل أو إبراءه من رده إن كان قد دفع مقدماً، ما لم يوجد اتفاق أو عرف أو نص في القانون يقضي بغير ذلك.

(المادة :64 يستحق العائد عن تأخير في الوفاء بالديون التجارية بمجرد استحقاقها ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك. ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع العائد الذي يتقاضاه الدائن أكثر من مبلغ الدين الذي احتسب عليه العائد إلا إذا نص القانون أو جرى العرف على غير ذلك.

(المادة -1 (65: كل صك يكون محله دفع مبلغ من النقود أو تسليم بضائع يجوز تداوله بالتظهير إذا كان لأمر الدائن أو بالمناولة إن كان لحامله. 2- يترتب على التظهير الناقل للملكية أو المناولة انتقال جميع الحقوق الناشئة عن الصك إلى حامله الجديد. 3- وفي حالة التظهير الناقل للملكية يضمن المظهر الوفاء بالحق الثابت في الصك في ميعاد الاستحقاق ما لم يتفق على قصر الضمان على وجود الحق وقت التظهير. 4- إذا أنشئ الصك بمناسبة عملية تجارية التزم الموقعون عليه بالتضامن بينهم ما لم ينص القانون أو الاتفاق على غير ذلك. 5- لا يجوز للمدين أن يحتج على حامل الصك بالدفع المبنية على علاقات شخصية خاصة بمنشئ الصك أو بحامليه السابقين ما لم يكن قصد حامله - وقت حصوله على الصك - الإضرار بالمدين أو كان الدفع يتعلق بنقص أهلية المدين 0 6- يجوز للمدين أن يمتنع عن الوفاء بالصك إذا لم يرد إليه مؤشراً عليه بالتخالص. 7- تسري على ضياع الصكوك المشار إليها في هذه المادة الأحكام الخاصة بضياع الأوراق التجارية ما لم ينص القانون على غير ذلك.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 66) يعتبر منافسة غير مشروعة كل فعل يخالف العادات والأصول المرعية في المعاملات التجارية، ويدخل في ذلك على وجه الخصوص الاعتداء على علامات الغير أو على اسمه التجاري أو على براءات الاختراع أو على أسرارته الصناعية التي يملك حق استثمارها، وتحريض العاملين في متجره على إذاعة أسرارته أو ترك العمل عنده وكذلك كل فعل أو ادعاء يكون من شأنه إحداث اللبس في المتجر أو في منتجاته أو إضعاف الثقة في ماله أو في القائمين على إدارته أو في منتجاته. 2- كل منافسة غير مشروعة تلزم فاعلها بتعويض الضرر الناتج عنها. وللمحكمة أن تقضي - فضلاً عن التعويض - بإزالة الضرر وينشر ملخص الحكم على نفقة المحكوم عليه في إحدى الصحف اليومية.

(المادة 1- 67) يسأل منتج السلعة وموزعها قبل كل من يلحقه ضرر بدني أو مادي يحدثه المنتج إذا أثبت هذا الشخص أن الضرر نشأ بسبب عيب في المنتج. 2- يكون المنتج معيباً - وعلى وجه الخصوص - إذا لم تراعى في تصميمه أو صنعه أو تركيبه أو إعداده للاستهلاك أو حفظه أو تعبئته أو طريقة عرضه أو طريقة استعماله الحيلة الكافية لمنع وقوع الضرر أو للتنبيه إلى احتمال وقوعه. 3- وفي حكم هذه المادة: أ - يقصد بلفظ المنتج صانع السلع الذي أعدها في هيئتها النهائية التي عرض بها في التداول سواء أكانت جميع الأجزاء التي تتركب منها السلعة من صنعه أم استعان بأجزاء من صنع الغير، ولا ينصرف اللفظ إلى تابعي المنتج. ب - يقصد بلفظ الموزع مستورد السلعة للاتجار فيها وتاجر الجملة الذي يقوم بتوزيعها في السوق المحلية على تجار التجزئة ولو قام في الوقت نفسه بعمليات بيع بالتجزئة. كما يشمل اللفظ تاجر التجزئة إذا كان يعلم أو كان من واجبه أن يعلم وقت بيع السلعة بالعيب الموجود بها، والعبرة في ذلك بما كان يفعله تاجر عادي يمارس بيع سلعة من النوع نفسه لو وجد في الظروف ذاتها. 4- يجوز للمدعي توجيه دعوى المسؤولية إلى المنتج أو إلى الموزع أو إليهما معاً دون تضامن بينهما، وإذا كان مركز أعمال المنتج أو الموزع موجودة خارج مصر جازت مقاضاته أمام المحكمة المصرية التي يوجد له بدانتها فرع أو مصنع أو وكالة أو مكتب. 5- تنقادم دعوى المسؤولية بمضي ثلاث سنوات من تاريخ علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع. 6- يقع باطلاً كل شرط أو بيان يكون من شأنه إعفاء المنتج أو الموزع من المسؤولية أو تحديدها أو تخفيض مدة تقادمها.

(المادة 68) تنقادم الدعوى الناشئة عن التزامات التجار قبل بعضهم البعض والمتعلقة بمعاملاتهم التجارية بمضي سبع سنوات من تاريخ حلول ميعاد الوفاء بالتزام إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك وكذلك تسقط بمضي عشر سنوات الأحكام النهائية الصادرة في تلك الدعوى.

(المادة 1- 69) يجوز إثبات الالتزامات التجارية أياً كانت قيمتها بكافة طرق الإثبات ما لم ينص القانون على غير ذلك. 2- فيما عدا الحالات التي يوجب فيها القانون الإثبات بالكتابة في المواد التجارية يجوز في هذه المواد إثبات عكس ما اشتمل عليه دليل كتابي أو إثبات ما يجاوز هذا الدليل بكافة الطرق. 3- تكون الأوراق العرفية في المواد التجارية حجة على الغير في تاريخها ولو لم يكن هذا التاريخ ثابتاً، ما لم يشترط القانون ثبوت التاريخ. ويعتبر التاريخ صحيحاً حتى يثبت العكس.

(المادة 70) يجوز قبول الدفاتر التجارية للإثبات في الدعوى المقامة من التجار أو المقامة عليهم متى كانت متعلقة بأعماله التجارية، وذلك وفقاً للقواعد الآتية: أ - تكون البيانات الواردة بالدفاتر حجة على صاحبها. ومع ذلك يجوز لمن يريد أن يستخلص من هذه الدفاتر المطابقة لأحكام القانون دليلاً لنفسه أن يجزئ ما ورد بها من بيانات. ب - تكون البيانات الواردة بالدفاتر المطابقة لأحكام القانون حجة لصاحب هذه الدفاتر على خصمه التاجر، إلا إذا نقضها الخصم ببيانات واردة بدفاتره المطابقة لأحكام القانون أو أقام الدليل بأي طريق آخر على عدم صحتها. ج - إذا كانت دفاتر كل من الخصمين مطابقة لأحكام القانون وأسفرت المطابقة بينهما عن تناقض بياناتها، وجب على المحكمة أن تطلب دليلاً آخر. د - إذا اختلفت البيانات الواردة بدفاتر الخصمين وكانت دفاتر أحدهما مطابقة لأحكام القانون ودفاتر الآخر غير مطابقة، فالعبرة بما ورد بالدفاتر المطابقة إلا إذا أقام الخصم الدليل على خلاف ما ورد بها. ويسري هذا الحكم إذا قدم أحد الخصمين دفاتر مطابقة ولم يقدم الآخر أية دفاتر 0

(المادة 71) يجوز في المواد التجارية الاتفاق على التحكيم قبل قيام النزاع أو بعد قيامه مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القوانين الخاصة.

الفصل الأول: نقل التكنولوجيا

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة -1 (72: تسري أحكام هذا الفصل علي كل عقد لنقل تكنولوجيا لاستخدامها في جمهورية مصر العربية سواء أكان هذا النقل دولياً َ يقع عبر حدود الإقليمية لمصر أم داخلياً َ . و لا عبرة في الحالتين لجنسية أطراف الاتفاق أو لمحال إقامتهم. 2- كما تسري أحكام هذا الفصل علي كل اتفاق لنقل التكنولوجيا ببرم بعقد مستقل أو ضمن عقد آخر.

(المادة -1 (73: عقد نقل التكنولوجيا اتفاق يتعهد بمقتضاه ( مورد التكنولوجيا ) بأن ينقل بمقابل معلومات فنية إلى ( مستورد التكنولوجيا ) لاستخدامها في طريقة فنية خاصة لإنتاج سلعة معينة أو تطويرها أو تركيب أو لتشغيل آلات أو أجهزة أو لتقديم خدمات ولا يعتبر نقلا التكنولوجيا مجرد بيع أو شراء أو تأجير أو استئجار السلع . ولا بيع العلامات التجارية أو الأسماء التجارية أو الترخيص باستعمالها إلا إذا ورد ذلك كجزء من عقد تكنولوجيا ، أو كان مرتبطاً به.

(المادة -1 (74: يجب أن يكون عقد نقل التكنولوجيا مكتوباً ً وإلا كان باطلاً ً . 2- ويجب أن يشتمل العقد على بيان عناصر المعرفة وتوابعها التي تنقل إلى مستورد التكنولوجيا . ويجوز أن يرد ذكر هذا البيان مصحوباً ً بدراسات الجدوى والتعليمات والتصميمات والرسومات الهندسية والخرائط والصور وبرامج الحاسب الآلي وغيرها من الوثائق الموضحة للمعرفة في ملاحق ترفق بالعقد وتعتبر جزءاً ً منه.

(المادة -1 (75: يجوز إبطال كل شرط كل يرد في عقد نقل التكنولوجيا ويكون من شأنه تقييد حرية المستورد في استخدام أو تطويرها أو تعريف الإنتاج أو الإعلان عنه . وينطبق ذلك بوجه الخصوص على الشروط التي يكون موضوعها إلزام المستورد بأمر مما يأتي :- أ - قبول التحسينات التي يدخلها المورد على التكنولوجيا وأداء قيمتها . ب - حظر إدخال تحسينات أو تعديلات على التكنولوجيا لتلائم الظروف المحلية أو ظروف منشأة المستورد ، وكذلك حظر الحصول على تكنولوجيا أخرى مماثلة أو منافسة للتكنولوجيا محل العقد . ج - استعمال علامات تجارية معينة لتمييز السلع التي استخدمت التكنولوجيا في إنتاجها . د - تقييد حجم الإنتاج أو ثمنه أو كيفية توزيعه أو تصديره . هـ - اشتراك المورد في إدارة منشأة المستورد أو تدخله في اختيار العاملين الدائمين بها . و- شراء المواد الخام أو المعدات أو الآلات أو الأجهزة أو قطع الغيار لتشغيل التكنولوجيا من المورد وحده أو من المنشآت التي يعينها دون غيرها . ز - قصر بيع الإنتاج أو التوكيل في بيعه على المورد أو الأشخاص الذي يعينهم . وذلك كله ما لم يكن أي من هذه الشروط قد وردت في عقد نقل التكنولوجيا بقصد حماية المستهلك المنتج ، أو رعاية مصلحة جديده ومشروعة لمورد التكنولوجيا.

(المادة -1 (76: يلتزم مورد التكنولوجيا بأن يكشف للمستورد في العقد أو خلال المفاوضات التي تسبق إبرامه عما يلي :- أ - الأخطار التي قد تنشأ عن استخدام التكنولوجيا وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالبيئة أو الصحة العامة أو سلامة الأرواح أو الأموال ، وعليه أن يطلع على ما يعلمه من وسائل لاتقاء هذه الأخطار . ب - الدعاوي القضائية وغيرها من العقبات التي قد تعوق استخدام الحقوق المتصلة بالتكنولوجيا لاسيما ما يتعلق منها ببراءات الاختراع . ج - أحكام القانون المحلي بشأن التصريح بتصدير التكنولوجيا .

(المادة -1 (77: يلتزم المورد بأن يقدم للمستورد المعلومات والبيانات وغيرها من الوثائق الفنية اللازمة لاستيعاب التكنولوجيا، وكذلك ما يطلبه المستورد من الخدمات الفنية اللازمة لتشغيل التكنولوجيا وعلى وجه الخصوص الخبرة والتدريب . 2- كما يلتزم المورد بأن يعلم المستورد بالتحسينات التي قد يدخلها على التكنولوجيا خلال مدة سريان العقد وإن ينقل هذه التحسينات إلى المستورد إذا طلب منه ذلك.

(المادة -1 (78: يلتزم المورد - طوال مدة سريان العقد - بأن يقدم للمستورد بناء على طلبه قطع الغيار التي ينتجها وتحتاجها الآلات أو الأجهزة التي تستعمل في تشغيل منشآته . وإذا كان المورد لا ينتج هذه القطع في منشآته ، وجب أن يعلم المستورد بمصادر الحصول عليها.

(المادة -1 (79: يلتزم المستورد بأن يستخدم في تشغيل التكنولوجيا عاملين على قدر من الدراية الفنية وأن يستعين كلما لزم الأمر بخبراء فنيين ، على أن يكون اختيار هؤلاء العاملين أو الخبراء من المصريين المقيمين في مصر أو في الخارج كلما كان ذلك متاحاً.

(المادة -1 (80: يلتزم المستورد بأن يطلع المورد على أحكام التشريعات الوطنية المتعلقة باستيراد التكنولوجيا.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة :81) لا يجوز للمستورد النزول للغير عن التكنولوجيا التي حصل عليها إلا بموافقة موردها.

(المادة – 1 (82) يلتزم المستورد بدفع مقابل التكنولوجيا والتحسينات التي تدخل عليها في الميعاد والمكان المتفق عليهما . 2 – يجوز أن يكون المقابل مبلغاً إجماليّاً يؤدي دفعه واحدة أو على دفعات متعددة ، كما يجوز أن يكون المقابل نصيباً من رأس المال المستثمر في تشغيل التكنولوجيا أو نصيباً من عائد هذا التشغيل . 3 – ويجوز أن يكون المقابل كمية معينة من السلعة التي تستخدم التكنولوجيا في إنتاجها أو مادة أولية ينتجها المستورد ويتعهد بتصديرها إلى المورد.

(المادة – 1 (83) يلتزم المستورد بالمحافظة على سرية التكنولوجيا التي يحصل عليها وعلى سرية التحسينات التي تدخل عليها ، ويسأل عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن إفشاء هذه السرية سواء وقع ذلك في مرحلة التفاوض على إبرام العقد أو بعد ذلك . 2 – وكذلك يلتزم المورد بالمحافظة على سرية التحسينات التي يدخلها المستورد وينقلها إليه بموجب شرط في العقد ، ويسأل المورد عن تعويض الضرر الذي ينشأ عن إفشاء هذه السرية.

(المادة :84) يجوز الاتفاق على أن يكون لمستورد التكنولوجيا وحده حق استخدامها والاتجار في الإنتاج وبشرط أن يحدد هذا الحق بمنطقة جغرافية معينة وبمدة محددة يتفق عليها الطرفان.

(المادة – 1 (85) يضمن المورد مطابقة التكنولوجيا والوثائق المرفقة بها للشروط المبينة في العقد ، كما يضمن إنتاج السلعة أو أداء الخدمات التي اتفق بالمواصفات المبينة في العقد ، ما لم يتفق كتابة على خلاف ذلك . 2 – يسأل كل من المورد والمستورد بغير تضامن بينهما عما يلحق الأشخاص والأموال من ضرر ناشيء عن استخدام التكنولوجيا أو عن السلعة الناتجة عن تطبيقها.

(المادة :86) يجوز لكل من طرفي عقد نقل التكنولوجيا بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ العقد أن يطلب إنهاءه أو إعادة النظر في شروطه بتعديلها بما يلائم الظروف الاقتصادية العامة القائمة ويجوز تكرار تقديم هذا الطلب كلما انقضت خمس سنوات ما لم يتفق على مدة أخرى . [الأحكام الدستورية]

(المادة -1 (87) تختص المحاكم المصرية بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن عقد نقل التكنولوجيا المشار إليه في المادة (72) من هذا القانون. ويجوز الاتفاق على تسوية النزاع ودياً أو بطريق تحكيم يجري في مصر وفقاً لأحكام القانون المصري. 2 -وفي جميع الأحوال يكون الفصل في موضوع النزاع بموجب أحكام القانون المصري وكل اتفاق على خلاف ذلك يقع باطلاً.

الفصل الثاني: البيع التجاري

احكام عامه

(المادة-1 (88) لا تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفرع إلا على عقود بيع البضائع التي يبرمها التجار فيما بينهم لشئون تتعلق بالتجارة ما لم ينص القانون على غير ذلك. وكذلك لا تسري تلك الأحكام إلا إذا كان البديل المقابل للمبيع نقداً أو كان نقداً وعينا وكانت قيمة الجزء العيني أدنى من الجزء النقدي. 2-تسري على البيوع التجارية الدولية أحكام الاتفاقيات الدولية بشأن هذا البيوع والنافذة في مصر وكذلك الأعراف السائدة في التجارة الدولية والتفسيرات التي أعدتها المنظمات الدولية للمصطلحات المستعملة في تلك التجارة إذا أحال إليها العقد.

(المادة -1 (89) إذا لم يحدد المتعاقدان الثمن انعقد البيع بالسعر الذي يجري عليه التعامل بينهما فإذا لم بينهما تعامل سابق فبالسعر المتداول في السوق. 2- إذا اتفق على أن يكون البيع بسعر السوق أو إذا وجب الأخذ بهذا السعر وفقاً للفقرة السابقة فالعبرة بمتوسط سعر السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد إلا إذا قضى الاتفاق أو جرى عرف التجارة على غير ذلك أو تبين من الظروف وجوب اعتماد سعر آخر . وإذا تعدد سعر السوق فالعبرة بالسعر الوسيط.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة :90) يجوز تفويض الغير في تحديد ثمن المبيع. فإذا لم يتم بالتحديد في الميعاد المحدد له أو في الميعاد المناسب عند عدم التحديد، وجب اعتماد السعر المتداول في السوق في الزمان والمكان اللذين تم فيهما العقد ما لم يتبين من الظروف أو من عرف التجارة وجوب اعتماد سعر آخر.

(المادة :91) إذا كان الثمن مقدراً على أساس الوزن فالعبرة بالوزن الصافي إلا إذا اتفق أو جرى العرف على غير ذلك.

(المادة 1- :92) إذا اتفق على أن يكون للمشتري تحديد شكل المبيع أو حجمه أو غير ذلك من الأوصاف المميزة له، وجب أن يقوم بهذا التحديد في الميعاد المتفق عليه أو في ميعاد مناسب عند عدم الاتفاق على ميعاد معين وإلا جاز للبائع أن يطلب الفسخ أو التعويض. 2- وللبيع بعد انقضاء الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة تحديد أوصاف المبيع وفقاً لأحاجات المشتري التي يمكنه العلم بها. ويكون هذا التحديد نهائياً إذا لم يعترض عليه المشتري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره به.

(المادة 1- :93) إذا لم يحدد ميعاد للتسليم. وجب أن يتم التسليم بمجرد إبرام العقد ما لم تستلزم طبيعة المبيع أو يقضي العرف بتحديد ميعاد آخر. 2- فإذا اتفق على أن يكون للمشتري تحديد ميعاد التسليم التزم البائع بالتسليم في الميعاد الذي يحدده المشتري مع مراعاة المدة التي تستلزمها طبيعة المبيع لإعداده للتسليم.

(المادة 1- :94) إذا قام البائع ببناء على طلب المشتري بإرسال المبيع إلى غير المكان المعين لتسليمه كانت تبعة الهلاك على المشتري من وقت تسليم المبيع إلى من يتولى نقله، إلا إذا اتفق أو نص القانون على غير ذلك. 2- المصاريف التي يقتضيها تسليم المبيع في غير المكان المعين لتنفيذ البيع تكون على المشتري إلا إذا اتفق أو نص القانون على غير ذلك. 3- إذا خالف البائع دون ضرورة ملجئة تعليمات المشتري بشأن النقل كان مسئولاً عما يلحق المبيع من ضرر بسبب هذه المخالفة.

(المادة :95) لا يعتد عند تسليم المبيع بما يطرأ عليه من نقص أو تلف يقضي العرف بالتسامح فيه.

(المادة :96) إذا لم يتم البائع بتسليم المبيع في الميعاد المحدد في العقد، فللمشتري أن يخطره بالتنفيذ خلال مدة مناسبة يحددها. فإذا لم يسلم البائع المبيع خلال تلك المدة، جاز للمشتري أن يحصل على شيء مماثل للمبيع على حساب البائع وأن يطالبه بالفرق بين الثمن المتفق عليه وما دفعه بحسن نية للحصول على ذلك الشيء. وإذا كان للمبيع سعر معلوم في السوق جاز للمشتري – وإن لم يشتر فعلاً شيئاً مماثلاً له – أن يطالب البائع بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر السوق في اليوم المحدد للتسليم. وللمشتري بدلاً من ذلك أن يخطر البائع بأن عدم التسليم خلال المدة المعينة في الإخطار يترتب عليه اعتبار العقد مفسوخاً، وله في هذه الحالة أن يطلب التعويض إن كان له مقتضى.

(المادة :97) إذا اتفق على تسليم المبيع على دفعات جاز للمشتري أن يطلب الفسخ إذا لم يتم البائع بتسليم أحد الدفعات في الميعاد المتفق عليه، ولا يسري الفسخ على الدفعات التي تم تسليمها إلا إذا ترتب على تبعض المبيع ضرر جسيم للمشتري.

(المادة :98) إذا لم يدفع الثمن في الميعاد المتفق عليه جاز للبائع بعد إذار المشتري أن يعيد بيع البضاعة للغير فإذا بيعت بحسن نية بثمن أقل من الثمن المتفق عليه كان من حق البائع مطالبة المشتري بالفرق. وإذا كان للبضاعة سعر معلوم في السوق فللبائع – وإن لم يتم بإعادة البيع فعلاً – أن يطالب المشتري بالفرق بين الثمن المتفق عليه وسعر البضاعة في السوق في اليوم المعين لدفع الثمن.

(المادة 1- :99) يجوز للمشتري الذي دفع الثمن بكامله أن يطلب من البائع إعطاءه قائمة بالبضاعة المذكورة فيها أن الثمن قد دفع. 2- إذا قبل المشتري صراحة أو ضمناً قائمة البضاعة التي تسلمها من البائع فليس له بعد ذلك الاعتراض على البيانات التي وردت بها. ويعتبر قبولاً ضمناً عدم اعتراض المشتري على القائمة خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمها.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 100:) إذا رفض المشتري تسلم المبيع جاز للبائع بعد إثبات حالة المبيع أن يطلب بأمر على عريضة من القاضي المختص الإذن في بيعه بعد انقضاء مدة يحددها ويخطر بها المشتري. كما يحدد القاضي كيفية إجراء البيع، ويجوز له أن يأمر ببيع الأشياء القابلة لتلف سريع دون تحديد مهلة أو إخطار. 2- على البائع إيداع حسيطة للمبيع خزانة المحكمة حتى يسوى النزاع بينه وبين المشتري إذا كان المشتري قد دفع الثمن بكامله.

(المادة 1- 101:) إذا تبين بعد تسليم المبيع أن كميته أو صفه أقل مما هو متفق عليه أو أن به عيباً أو أنه غير مطابق للشروط أو العينة التي تم العقد بمقتضاها، فلا يقضي للمشتري بالفسخ إلا إذا نشأ عن النقص أو العيب أو عدم المطابقة، عدم صلاحية المبيع للغرض الذي أعده له المشتري أو صعوبة تصريفه، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضي بوجوب الفسخ. ويكتفى عند رفض طلب الفسخ بانقاص الثمن دون إخلال المشتري في التعويض. 2- على المشتري أن يخطر البائع بوجود النقص أو العيب أو عدم المطابقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسليم المبيع إليه تسليمياً فعلياً. وعليه أن يقيم دعوى الفسخ أو إنقاص الثمن خلال ستين يوم من تاريخ هذا التسليم. 3- إذا لم يقع الإخطار أو لم يرفع الدعوى خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة سقط حق المشتري في إقامتها إلا إذا أثبت الغش من جانب البائع. 4- وفي جميع الأحوال تسقط الدعوى بانقضاء ستة أشهر من تاريخ التسليم الفعلي. 5- ويجوز الاتفاق على تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة، كما يجوز إعفاء المشتري من مراعاتها.

(المادة 1- 102:) إذا تبين بعد تسليم المبيع للمشتري أن كميته تزيد على المقدار المتفق عليه فلا يقضى البائع باسترداد الزيادة إلا إذا رفض المشتري تكملة الثمن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بوجود الزيادة. 2- لا تقبل دعوى البائع باسترداد الزيادة بعد انقضاء ستين يوماً من تاريخ تسليم المبيع للمشتري تسليمياً فعلياً. 3- يجوز الاتفاق على تعديل المواعيد المنصوص عليها في هذه المادة، كما يجوز إعفاء البائع من مراعاتها.

(المادة 1- 103:) يجوز الاتفاق على إلزام المشتري بعدم التخفيض عن ثمن معين عند إعادة البيع إذا كان المبيع سلعة تحميها علامة تجارية مسجلة تميزها، ويجوز للمحكمة أن تقضي ببطالان هذا الشرط إذا كان المبيع من السلع الضرورية للاستهلاك الشعبي. 2- لا يلتزم خلفاء المشتري بمراعاة الشرط المشار إليه في الفقرة السابقة إلا إذا علموا به أو كان في مقدورهم العلم به.

أحكام خاصة

(المادة 104:) تسري أحكام هذا الفرع إذا كان عقد البيع تجارياً بالنسبة إلى طرفيه أو إلى أحدهما فقط.

البيع بالتقسيط

(المادة 1- 105:) إذا لم يدفع المشتري أحد أقساط الثمن المتفق عليه فلا يجوز الحكم بفسخ البيع إذا تبين أنه قام بتنفيذ خمسة وسبعين في المئة من التزاماته. 2- وفي حالة الحكم بفسخ البيع يجب أن يرد البائع الأقساط التي قبضها بعد استئصال ما يعادل أجرة الانتفاع بالمبيع بالإضافة إلى تعويض عن التلف الذي لحقه بسبب الاستعمال غير العادي. ويقع باطلاً كل اتفاق على تحميل المشتري التزامات أشد من ذلك. 3- الاتفاق على حلول الثمن بأكمله عند عدم دفع أحد الأقساط في ميعاد استحقاقه لا يكون نافذاً إلا إذا تخلف المشتري عن دفع قسطين متتاليين على الأقل.

(المادة 1- 106:) إذا احتفظ البائع بملكية المبيع حتى أداء أقساط الثمن بأكملها اكتسب المشتري هذه الملكية بأداء القسط الأخير. ويتحمل المشتري تبعه هلاك المبيع من وقت تسليمه إليه. 2- مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في باب الإفلاس لا يكون شرط الاحتفاظ بالملكية نافذاً على الغير إلا إذا كان الشرط مدوناً في ورقة ذات تاريخ ثابت وسابق على حق الغير أو على إجراءات التنفيذ التي يتخذها الدائنون على المبيع.

قانون التجارة المصري

(المادة -1 :107) لا يجوز للمشتري التصرف في المبيع قبل أداء الأقساط بأجمعها إلا بإذن مكتوب من البائع وكل تصرف يجريه المشتري بالمخالفة لهذا الحكم لا يكون نافذاً في حق البائع إذا أثبت علم المتصرف إليه وقت إجراء التصرف بعدم أداء الثمن بأكمله -2. للبائع عند تصرف المشتري في المبيع قبل أداء أقساط الثمن بأكملها وبغير إذن منه أن يطالب المشتري بأداء الأقساط الباقية فوراً. -3. يعاقب المشتري عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز 500 جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين. ويسري على هذه الجريمة حكم المادة 18 مكرراً (أ) من قانون الإجراءات الجنائية. وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح إنشاء تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم باتاً.

البيع بطريق التصفية أو المزايدة العلنية

(المادة -1 :108) يجب على التاجر أن يعلن عن ثمن السلع المعروضة للبيع في التصفية مقترناً به بيان عن الثمن الفعلي الذي كانت تباع به هذه السلع خلال الشهر السابق على التصفية. -2. يعتبر في حكم التصفية الموسمية كل إجراء من شأنه الإعلان عن بيع السلع بأسعار مخفضة.

(المادة -1 :109) لا يجوز للتاجر أن يبيع بطرق المزايدة العلنية السلع غير المستعملة التي يتاجر فيها إلا لأحد الأسباب الآتية بشرط الإعلان عن السبب قبل المزايدة:- أ - تصفية المتجر نهائياً. ب- تصفية احد فروع المتجر. ج- تصفية التجارة في أحد الأصناف التي يتعامل فيه المتجر. د - تصفية السلع التي يصيبها عيب بسبب حريق أو تسرب مياه أو غير ذلك من الأسباب. هـ حالة التصفية الموسمية على أن تتم خلال أسبوعين على الأكثر.

(المادة -1 :110) لا يجوز بيع السلع المستعملة بالمزايدة العلنية إلا بواسطة خبير مئتمن مقيد في السجل الخاص . -2. يقصد بالبيع بالمزايدة العلنية كل بيع اختياري يجوز لكل شخص حضوره ولو اشترط لحضور المزايدة دفع مقابل أو اقتصر الحضور على طائفة معينة من الأشخاص.

(المادة -1 :111) على المشتري الذي ترسو عليه المزايدة أن يدفع نصف الثمن في جلسة المزايدة وأن يدفع الباقي عند تسليم المبيع إليه، ويجب أن يتم التسليم خلال ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء المزايدة، ما لم تتضمن شروط طالب البيع خلاف ذلك. 2 -إذا لم يدفع المشتري الباقي من الثمن أو إذا لم يحضر لتسلم المبيع في الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة وجب إعادة البيع على مسؤوليته بطريق المزايدة العلنية أيضاً ولا تقبل المزايدة منه. -3. إذا رست المزايدة الثانية بثمن أقل من الثمن في المزايدة الأولى التزم المشتري المتخلف عن الدفع بالفرق، وإذا رست المزايدة الثانية بثمن أكبر، فالزيادة لطالب البيع.

(المادة -1 :112) لا يجوز للخبير المئتمن أن يمتنع عن إرساء المزايدة إلا في الحالتين الآتيتين:- أ - إذا اقتضت المزايدة على السلعة على شخص واحد. ب- إذا لم تصل نتيجة المزايدة إلى الثمن الأساسي.

(المادة -1 :113) لا يجوز لطالب البيع أو للخبير المئتمن الاشتراك بنفسه أو بواسطة غيره في المزايدة على السلع المعروضة للبيع.

(المادة -1 :114) للخبير المئتمن حق امتياز بسبب ما يستحقه من أجر و عمولة على ثمن السلع التي يتولى بيعها بالمزايدة العلنية.

عقد التوريد

(المادة -1 :115) إذا اتفق على حد أدنى وحد أقصى للكمية التي يلتزم المورد بتوريدها جاز لطالب التوريد تعيين الكمية التي تلزمه بشرط أن تقع بين الحدين وأن يخطر بها المورد بميعاد مناسب، وإذا اتفق على الحد الأدنى وحده، كان لطالب التوريد تعيين الكمية التي تلزمه بشرط أن لا تقل عن الحد الأدنى المتفق عليه، وأن يخطر بها المورد بميعاد مناسب.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 116:) إذا اتفق على أجل للتوريد فالمفروض أن الأجل مشروط لصالح الطرفين، فلا يجوز تعديله إلا برضاها. 2- وإذا اتفق على أن يكون لطالب التوريد تحديد أجل التوريد وجب أن يخطر المورد بميعاد مناسب بالأجل الذي يحدده. 3- وإذا لم يتفق على أجل التوريد جاز لكل من الطرفين إنهاء العقد في أي وقت بشرط إخطار الطرف الآخر بميعاد مناسب.

(المادة 117:) إذا تخلف أحد الطرفين عن تنفيذ التزاماته بشأن أحد التوريدات الدورية فلا يجوز للطرف الآخر فسخ العقد إلا إذا كان من شأن التخلف عن التنفيذ إحداث ضرر جسيم له أو إضعاف الثقة في مقدرة الطرف الذي تخلف عن التنفيذ على الاستمرار في تنفيذ التوريدات اللاحقة بصورة منتظمة.

(المادة 118:) لا يجوز الاتفاق على منع طلب التوريد من التعاقد مع غير المورد على شراء بضائع أو الحصول بمقابل على خدمات مماثلة للبضائع أو الخدمات محل عقد التوريد إلا لمدة لا تجاوز خمس سنوات من تاريخ العقد، وذلك أياً كانت الميزات التي يقرها المورد لطالب التوريد، وكل اتفاق على مدة أطول يخفض إلى خمس سنوات، ولا يجوز تجديد المدة إلا بعد انتهائها ولمرة واحدة وباتفاق صريح 0

الفصل الثالث: الرهن التجاري

(المادة 119:) مع مراعاة الأحكام التي تنظم أنواعاً خاصة من الرهن التجاري تسري أحكام هذا الفصل على كل رهن يتقرر على مال منقول ضماناً لدين يعتبر تجارياً بالنسبة للمدين.

(المادة 1- 120:) يشترط لنفاذ الرهن في حق الغير أن تنتقل حيازة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن أو إلى عدل يعينه المتعاقدان أو يبقى الشيء المرهون في حيازة من تسلمه منهما حتى انقضاء الرهن. 2- يكون الدائن المرتهن أو العدل حائزاً للشيء المرهون في الحالات الآتية: أ - إذا وضع تحت تصرفه بكيفية تحمل الغير على الاعتقاد أن الشيء صار في حراسته. ب- إذا تسلم صكاً يمثل الشيء المرهون ويعطي حائزه دون غيره حق تسلمه. 3- تنتقل حيازة الحقوق بتسليم الصكوك الثابتة فيها. وإذا كان الصك مودعاً عند الغير اعتبر تسليم إيصال الإيداع بمثابة تسليم الصك ذاته بشرط أن يكون الصك معيناً في الإيصال تعيناً نافياً للجهالة وأن يرضى المودع عنده بحيازة الصك لحساب الدائن المرتهن، وفي هذه الحالة يعتبر المودع عنده قد تخلص عن كل حق له في حبس الصك لحسابه لسبب سابق على الرهن ما لم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبوله حيازة الصك لحساب الدائن المرتهن.

(المادة 1- 121:) يتم رهن الحقوق الثابتة في الصكوك الاسمية بحالة يذكر فيها أنها على سبيل الرهن وتفيد في دفاتر الجهة التي أصدرت الصك. 2- ويتم رهن الحقوق الثابتة في الصكوك لأمر بتظهير يذكر فيه أنه للرهن أو أية عبارة أخرى تفيد ذلك. 3- ويكون الرهن المشار إليه في الفقرتين السابقتين نافذاً في حق المدين دون حاجة إلى إعلانه بالرهن أو قبوله.

(المادة 1- 122:) مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة لا يشترط لنفاذ الرهن التجاري في حق الغير أن يكون مكتوباً أو أن تكون الورقة التي يدون فيها الرهن ثابتة التاريخ. 2- ويجوز إثبات الرهن التجاري فيما بين المتعاقدين وبالنسبة إلى الغير بكافة طرق الإثبات أيّاً كانت قيمة الدين المضمون بالرهن.

(المادة 123:) على الدائن المرتهن أن يسلم المدين - إذا طلب منه ذلك - إيصالاً يبين فيه ماهية الشيء المرهون ونوعه ومقداره وغير ذلك من الصفات المميزة له.

(المادة 1- 124:) إذا ترتب الرهن على مال مثلي بقي الرهن قائماً ولو استبدل بالشيء المرهون شيء آخر من نوعه. 2- وإذا كان الشيء المرهون من الأموال غير المثلية جاز للمدين أن يستبدل به غيره بشرط أن يكون متفقاً على ذلك في عقد الرهن وأن يقبل الدائن المرتهن البديل.

قانون التجارة المصري

(المادة 125:) على الدائن المرتهن أن يقوم بجميع التدابير والإجراءات اللازمة للمحافظة على الشيء المرهون وصيانتته. وعليه أن يستوفى لحساب المدين الحقوق المتصلة بالشيء كقبض قيمته وتوابعه على أن يخضع ما يقبضه من المبلغ المضمون بالرهن ولو لم يكن قد حل أجله، ويكون الخصم أولاً من قيمة ما أنفقته في المحافظة على الشيء وصيانتته ثم من المصاريف ثم من العوائد ثم من أصل الدين ما لم يتفق على غير ذلك.

(المادة 1- (126) إذا لم يدفع المدين الدين المضمون بالرهن في ميعاد استحقاقه كان للدائن المرتهن بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ تكليف المدين بالوفاء أن يطلب بعريضة تقدم إلى القاضي المختص بالمحكمة التي يقع في دائرتها موطنه الأمر ببيع الشيء المرهون كله أو بعضه 20- لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر من القاضي ببيع الشيء المرهون إلا بعد انقضاء خمسة أيام من تاريخ تبليغه إلى المدين والكفيل إن وجد مع بيان المكان الذي يجري فيه البيع وتاريخه وساعته. 3- يجري البيع في الزمان والمكان اللذين عينهما القاضي و بالمزايدة العلنية إلا إذا أمر القاضي باتباع طريقة أخرى وإذا كان الشيء المرهون متداولاً في سوق الأوراق المالية أمر القاضي ببيعه في هذه السوق بمعرفة أحد السماسرة المقبولين للعمل بها. 4- يستوفي الدائن المرتهن بطريق الأولوية دينه من أصل و عائد ومصاريف من الثمن الناتج من البيع.

(المادة 127:) إذا تقرر الرهن على عدة أموال، كان من حق الدائن المرتهن تعيين المال الذي يجري عليه البيع ما لم يتفق على غير ذلك أو كان من شأنه إلحاق ضرر بالمدين. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يشمل البيع إلا ما يكفي للوفاء بحق الدائن المرتهن.

(المادة 1- (128) إذا نقص سعر الشيء المرهون في السوق بحيث أصبح غير كاف لضمان الدين جاز للدائن المرتهن أن يعين للمدين ميعاداً مناسباً لتكملة الضمان، فإذا رفض المدين ذلك أو انقضى الميعاد المحدد دون أن يقوم بتكملة الضمان جاز للدائن المرتهن أن ينفذ على الشيء المرهون باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة (126) (من هذا القانون وينتقل الرهن إلى الثمن الناتج من البيع. 2- وإذا كان الشيء المرهون معرضاً للهلاك أو التلف أو كانت صيانتته تستلزم نفقات باهظة و لم يشأ المدين تقديم شيء آخر بدله جاز لكل من الدائن المرتهن والمدين أن يطلب بأمر على عريضة من القاضي المختص بالترخيص له في بيعه فوراً بأية طريقة يعينها القاضي وينتقل الرهن إلى الثمن الناتج من البيع.

(المادة 129:) يكون باطلاً كل اتفاق يبرم وقت تقرير الرهن أو بعد تقريره يعطي الدائن المرتهن في حالة عدم استيفاء الدين عند حلول أجله الحق في تملك الشيء المرهون أو في بيعه دون مراعاة الإجراءات المنصوص عليها في المادة (126) من هذا القانون.

الفصل الرابع: الإيداع في المستودعات العامة

(المادة 1- (130) الإيداع في المستودعات العامة عقد يتعهد بمقتضاه مستثمر المستودع بتسلم بضاعة لحفظها لحساب المودع أو لحساب من تؤول إليه ملكيتها أو حيازتها بمقتضى الصكوك التي تمثلها. 2- لا يجوز إنشاء أو استثمار مستودع عام له حق إصدار صكوك تمثل البضائع المودعة قابلة للتداول ، إلا بترخيص من الجهة الإدارية المختصة وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار منها. 3- تراعى في تطبيق أحكام هذا الفصل على إيداع بضائع أن تدفع عنها الضرائب أو الرسوم الجمركية، الأحكام المنصوص عليها في القوانين الخاصة بذلك والقرارات الصادرة بتنفيذها. 4- لا يعتبر مستودعاً عاماً خاضعاً لأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل منشأة الاستيداع التي لا يكون من حقها إصدار صكوك تمثل البضاعة تكون قابلة للتداول.

(المادة 1- (131) يجب على من يستثمر مستودعاً عاماً أن يؤمن عليه ضد أخطار الحريق لدى إحدى شركات التأمين ويشمل هذا التأمين البضائع الموجودة بالمستودع لحساب الغير. 2- ومع ذلك لا يشمل التأمين البضائع المودعة في أحد المستودعات العامة الموجودة في ميناء بحري أو ميناء جوي إذا كانت البضاعة مشمولة أيضاً بتأمين بحري أو جوي ضد أخطار الحريق فإذا وقع الحادث خلال سريان التأمين البحري أو الجوي كان هذا التأمين وحده هو الواجب تطبيقه لتسوية التعويضات، ولا تصير البضاعة مشمولة بالتأمين على المستودع إلا بعد انقضاء مدة سريان التأمين البحري أو الجوي أو عدم كفاية هذا التأمين لتغطية الضرر.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 132:) يلتزم المودع بأن يقدم إلى المستودع العام بيانات صحيحة عن طبيعة البضاعة المودعة ونوعها ومقدارها وقيمتها. 2- وللمودع في كل وقت الحق في فحص البضاعة التي سلمت للمستودع لحسابه وأخذ عينات منها وتمكين الغير من ذلك.

(المادة 1- 133:) يكون مستثمر المستودع مسنولاً عن حفظ البضاعة المودعة وصيانتها بما لا يجاوز قيمتها التي قدرها المودع. 2- ولا يسأل مستثمر المستودع عما يلحق بالبضاعة من هلاك أو تلف أو نقص إذا نشأ ذلك عن قوة القاهرة أو طبيعة البضاعة أو عيب ذاتي فيها أو في كيفية تعبئتها أو حزمها.

(المادة 134:) لمستثمر المستودع أن يطلب من القاضي المختص بالمحكمة التي يقع في دائرتها المستودع ، إصدار أمر على عريضة ببيع البضاعة المودعة إذا كانت مهددة بتلف سريع ويعين القاضي كيفية إجراء البيع والتصرف في الثمن.

(المادة 1- 135:) يجوز للمودع التعامل على البضاعة المودعة بالبيع والرهن وغيرها من التصرفات بموجب الصكوك التي يصدرها المستودع العام. 2 - ويجوز لمستثمر المستودع أن يقدم قروضاً للمودع برهن البضاعة المودعة لديه وله أن يتعامل بصك الرهن الذي يمثله. 3- لا يجوز رهن البضائع المودعة في المستودعات العامة أو التنفيذ عليها وفاء للدين المرهون إلا باتباع الأحكام المنصوص عليها في شأن الرهن التجاري.

(المادة 1- 136:) يتسلم المودع إيصال إيداع يبين فيه اسمه ومهنته وموطنه ونوع البضاعة وطبيعتها وكميتها وغير ذلك من البيانات اللازمة لتعيين ذاتيتها وقيمتها واسم المستودع المودعة فيه واسم الشركة المؤمنة على المستودع وما إذا كانت قد دفعت عنها الرسوم والضرائب المستحقة من عدمه. 2- يرفق بإيصال الإيداع صك رهن يشتمل على جميع البيانات المذكورة في إيصال الإيداع. 3- للمودع تجزئة البضاعة إلى مجموعات متعددة والحصول على إيصال إيداع وصك رهن عن كل مجموعة منها. 4- يحتفظ المستودع بصورة طبق الأصل من إيصال الإيداع وصك الرهن.

(المادة 1- 137:) إذا كانت البضاعة المودعة والمسلم عنها إيصال إيداع وصك رهن من الأشياء المثلية جاز للمودع أن يستبدل بها بضاعة أخرى من نوعها وصفتها إذا كان منصوصاً على ذلك في إيصال الإيداع وصك الرهن. وفي هذه الحالة تنقل جميع حقوق حامل الإيصال أو الصك وامتيازاته إلى البضاعة الجديدة. 2- يجوز أن يصدر إيصال الإيداع وصك الرهن عن كمية من البضاعة المثلية سائبة في كمية أكبر.

(المادة 1- 138:) يجوز أن يصدر إيصال الإيداع أو صك الرهن باسم المودع أو لأمره. 2- إذا كان إيصال الإيداع أو صك الرهن لأمر المودع جاز له أن يتنازل بالتظهير عنهما متصلين أو منفصلين. 3- يجوز لمن ظهر له إيصال إيداع أو صك رهن أن يطلب قيد التظهير الذي حصل له مع بيان موطنه في دفاتر المستودع.

(المادة 1- 139:) يجب أن يكون تظهير إيصال الإيداع أو صك الرهن مؤرخاً ومشتملاً على توقيع المظهر. 2- وإذا ظهر صك الرهن منفصلاً عن إيصال الإيداع وجب أن يشمل التظهير بالإضافة إلى البيانات المنصوص عليها في الفقرة السابقة على بيان بمبلغ الدين المضمون بالرهن من أصل وعائد وتاريخ استحقاقه واسم الدائن ومهنته وموطنه. وعلى المظهر إليه الأول أن يبادر إلى طلب قيد تظهير صك الرهن وبيانات هذا التظهير في دفاتر المستودع والتأشير بذلك على صك الرهن. 3- على المظهر إليه الأول عند تظهير صك الرهن أن يطلب قيد تظهير صك الرهن والبيانات المتعلقة بالتظهير في دفاتر المستودع والتأشير بذلك على صك الرهن.

(المادة 1- 140:) لحامل صك الرهن دون إيصال الإيداع حق رهن على البضاعة المودعة. 2 - ولحامل إيصال الإيداع دون صك الرهن حق سحب البضاعة المودعة بشرط أن يدفع الدين المضمون بالرهن إذا كان مستحق الاداء فإذا لم يكن الدين مستحق الاداء ، جاز له سحب البضاعة قبل حلول ميعاد استحقاق الدين إذا أودع المستودع مبلغاً كافياً لتغطية الدين وعوانده حتى حلول الأجل 0 ويسرى هذا الحكم إذا استحق الدين ولم يتقدم حامل صك الرهن لقبضه. 3- ويجوز أن يقتصر السحب على جزء من البضاعة بعد إيداع مبلغ يتناسب مع هذا الجزء. المادة 141 إذا لم يدفع الدين المضمون بالرهن في ميعاد الاستحقاق جاز لحامل صك الرهن منفصلاً عن إيصال الإيداع أن يطلب بيع البضاعة المرهونة باتباع الاجراءات المنصوص عليها في شأن الرهن التجاري.

قانون التجارة المصري

(المادة -1 (142: يستوفى الدائن المرتهن حقة من ثمن البضاعة بالأولوية على الدائنين العاديين بعد خصم المبالغ الآتية : أ- الضرائب والرسوم المستحقة على البضاعة . ب - مصاريف بيع البضاعة وإيداعها وغير ذلك من مصاريف الحفظ . 2- إذا لم يكن حامل إيصال الإيداع حاضراً وقت بيع البضاعة أودع المبلغ الزائد على ما يستحقه حامل صك الرهن خزانة المحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها المستودع.

(المادة -1 (143: لا يجوز لحامل صك الرهن الرجوع على المدين أو المظهرين إلا بعد التنفيذ على البضاعة المرهونة وثبوت عدم كفاية حصيلة البيع للوفاء بدينه . 2- يكون الرجوع على المظهرين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ بيع البضاعة والإسقاط حق الحامل في الرجوع 3- وفي جميع الأحوال يسقط حق حامل صك الرهن في الرجوع على المظهرين إذا لم يباشر إجراءات التنفيذ على البضاعة المرهونة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استحقاق الدين

(المادة -1 (144: إذا وقع حادث للبضاعة كان لحامل إيصال الإيداع أو صك الرهن على مبلغ التأمين الذي يستحق عند وقوع هذا الحادث جميع الحقوق المقررة له على البضاعة.

(المادة -1 (145: لمن ضاع أو تلف منه إيصال الإيداع أن يطلب من القاضي المختص بالمحكمة التي يقع في دائرتها المستودع إصدار أمر على عريضة بتسليمه صورة من الإيصال الضائع أو التالف بشرط أن يثبت ملكيته له مع تقديم كفيل بإنقضاء ستة أشهر من تاريخ تقديم الكفالة دون أن يتقدم أحد بطلب استرداد البضاعة المباعة . 2- لمن ضاع منه صك الرهن أن يطلب من القاضي المختص بالمحكمة التي يقع في دائرتها المستودع إصدار أمر على عريضة بوفاء الدين المضمون بالرهن عند حلول أجله بشرط أن يثبت ملكيته للصك الضائع 0 وأن يقدم كفيلاً 0 فإذا لم يقم المدين بتنفيذ الأمر كان لمن صدر هذا الأمر لصالحه أن ينفذ على البضاعة المرهونة باتباع الإجراءات المنصوص عليها بشأن الرهن التجاري ، وذلك بشرط أن يكون التظهير الأول الذي حصل على الصك قد قيد في دفاتر المستودع وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة (139) من هذا القانون وتبرأ ذمة الكفيل بإنقضاء ستة أشهر من تاريخ استحقاق الدين دون أن يتخذ من صدر الأمر لصالحه إجراءات التنفيذ على البضاعة.

(المادة -1 (146: إذا لم يسترد المودع البضاعة عند انتهاء عقد الإيداع جاز لمستثمر المستودع طلب بيعها باتباع الإجراءات المنصوص عليها في شأن الرهن التجاري ويستوفى من حصيلة البيع المبالغ المستحقة له ويسلم الباقي إلى المودع أو يودعه خزانة المحكمة المختصة . 2- يسرى الحكم المنصوص عليه في الفقرة السابقة إذا كان عقد الإيداع غير محدد المدة وانقضت سنة دون أن يطلب المودع استرداد البضاعة أو يبدي رغبته في استمرار عقد الإيداع.

(المادة -1 (147: يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أنشأ أو استغل مستودعاً عاماً دون الحصول على الترخيص المشار إليه في الفقرة الثانية من المادة (130) من هذا القانون . 2 - للمحكمة أن تأمر في حالة الحكم بالإدانة بإغلاق المستودع وإيداع البضائع الموجودة فيه بأحد المستودعات المرخص بها ، وذلك على نفقة المحكوم عليه وعلى ذمة تسليمها لأصحابها أو التصرف فيها لحسابهم وفقاً للأحكام الواردة في هذا الفصل 0 وتأمّر المحكمة بنشر الحكم شاملاً بيان موقع المستودع الجديد في صحيفة يومية على نفقة المحكوم عليه 0

الفصل الخامس: الوكالة التجارية

احكام عامة

(المادة -1 (148: تطبق أحكام الوكالة التجارية إذا كان الوكيل محترفاً بإجراء المعاملات التجارية لحساب الغير.

(المادة -1 (149: إذا أعطيت الوكالة التجارية مطلقة فلا تنصرف إلا إلى المعاملات التجارية. 2- وإذا أعطيت الوكالة التجارية مخصصة بمعاملة تجارية معينة جاز للوكيل القيام بجميع الأعمال اللازمة لإجراء هذه المعاملة دون حاجة إلى إذن من الموكل.

قانون التجارة المصري

(المادة -1 :150) تكون الوكالة التجارية بأجر . 2- يستحق الوكيل التجاري الأجر بمجرد إبرام الصفقة التي كلف بها 0 وكذلك يستحق الأجر إذا أثبت تعذر إبرام الصفقة لسبب يرجع إلى الموكل. 3- في غير الحالتين المشار إليهما في الفقرة السابقة لا يستحق الوكيل أجراً وإنما يستحق تعويضاً عن الجهد الذي بذله طبقاً لما يقضى به العرف التجاري. 4- استثناء من أحكام الفقرة الثانية من المادة ( 709 ) من القانون المدني إذا إتفق على أجر الوكيل التجاري فلا يخضع هذا الأجر لتقدير القاضي.

(المادة -1 :151) على الوكيل اتباع تعليمات الموكل ، فإذا خالفها دون مسوغ مقبول جاز للموكل رفض الصفقة . 2- وإذا لم توجد تعليمات من الموكل بشأن الصفقة فعلى الوكيل إبرامها وطلب التعليمات من الموكل إلا إذا كان تأخير الصفقة يلحق الضرر بالموكل أو كان الوكيل مفوضاً في العمل بغير تعليمات منه.

(المادة :152) إذا كانت البضائع أو الأشياء التي يحوزها الوكيل لحساب الموكل مهددة ب تلف سريع أو بهبوط في القيمة ولم تصله تعليمات من الموكل بشأنها في ميعاد مناسب ، فللوكيل أن يطلب من القاضي المختص بالمحكمة التي يوجد في دائرتها مركز أعماله إصدار أمر علي عريضة ببيعها بالكيفية التي يعينها القاضي.

(المادة :153) للوكيل أن يمتنع عن إجراء العمل المعهود به إليه إذا كان إجراؤه يتطلب مصاريف غير عادية ولم يرسلها إليه الموكل ، إلا إذا اتفق أو جري التعامل السابق بين الطرفين علي أن يؤدي الوكيل هذه المصاريف.

(المادة :154) إذا رفض الوكيل إجراء الصفقة المعهود بها إليه ، وجب عليه إخطار الموكل بذلك فوراً 0 وفي هذه الحالة يجب علي الوكيل المحافظة علي البضائع وغيرها من الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل حتى تصله تعليماته بشأنها 0 فإذا لم تصل التعليمات في ميعاد مناسب جاز للوكيل أن يطلب من القاضي المختص بالمحكمة التي يوجد في دائرتها مركز أعماله إصدار أمر علي عريضة بإيداع البضائع أو الأشياء عند أمين يعينه القاضي.

(المادة -1 :155) الوكيل مسنول عن هلاك أو تلف البضائع والأشياء التي يحوزها لحساب الموكل إلا إذا انتج ذلك عن سبب لا يد للوكيل أو لتابعيه فيه أو عن عيب ذاتي في البضاعة أو الشيء . 2- لا يلتزم الوكيل بالتأمين علي الأشياء التي يحوزها لحساب الموكل إلا إذا طلب الموكل منه ذلك أو كان إجراء التأمين مما يقضي به العرف أو تستلزمه طبيعة الشيء.

(المادة -1 :156) لا يجوز للوكيل أن يقيم نفسه طرفاً ثانياً في الصفقة المكلف بإبرامها إلا في الحالات الآتية : أ- إذا أذن له الموكل في ذلك . ب- إذا كانت تعليمات الموكل بشأن الصفقة صريحة ومحددة ونفذها الوكيل بدقة . ج- إذا كانت الصفقة تتعلق بسلعه لها سعر محدد في السوق واشتراها الوكيل أو باعها بهذا السعر . 2- لا يستحق الوكيل في الحالات المذكورة في الفقرة السابقة أجراً نظير الوكالة.

(المادة :157) يجوز للغير الذي يتعامل مع الوكيل أن يطلب الإطلاع علي عقد الوكالة وعلي المراسلات وغيرها من الوثائق المثبتة أو المقيدة لسلطة الوكيل 0 ولا يجوز الاحتجاج علي الغير بالقيود الواردة علي سلطة الوكيل إلا إذا ثبت علي الغير بها وقت التعاقد.

(المادة -1 :158) علي الوكيل أن يحيط الموكل علماً بالصفقات التي يبرمها لحسابه . 2 - وعلي الوكيل أن يقدم للموكل في الميعاد المتفق عليه أو الذي يجري عليه العرف أو التعامل السابق بينهما حساباً عن الأعمال التي يجريها لذمته 0 ويجب أن يكون هذا الحساب مطابقاً للحقيقة ، فإذا تضمن عن عمد بيانات غير صحيحة ، جاز للموكل رفض الصفقات التي تتعلق بها هذه البيانات فضلاً عن حقه في المطالبة بالتعويض 0 ولا يستحق الوكيل أجراً عن الصفقات المذكورة.

(المادة -1 :159) للوكيل فضلاً عن حقه في الحبس إمتياز علي البضائع وغيرها من الأشياء التي يرسلها إليه الموكل أو يودعها لديه أو يسلمها له . 2 - يضمن الامتياز أجر الوكيل والمصاريف والمبالغ التي يدفعها عن الموكل أو يقرضها له وغير ذلك من المبالغ التي تستحق للوكيل بسبب الوكالة سواء أنفقت قبل تسليم البضائع أو الأشياء أو أثناء وجودها في حيازة الوكيل . 3 - يتقرر الامتياز دون اعتبار لما إذا كان الدين قد نشأ عن أعمال تتعلق بالبضائع أو الأشياء التي لا تزال في حيازة الوكيل أو ببضائع أو أشياء أخرى سبق إرسالها إليه أو إيداعها عنده أو تسليمها له.

قانون التجارة المصري

(المادة - 1 :160) لا يكون للوكيل الامتياز المشار إليه في المادة السابقة إلا إذا كان حائزاً لبضائع أو لأشياء لحساب الموكل 0 وتتحقق هذه الحيازة في الحالات الآتية : (أ) إذا تسلم الوكيل البضائع أو الأشياء فعلاً 0 (ب) إذا وضعت تحت تصرفه في الجمرک أو في مخزن عام أو خاص . (ج) إذا كان يحوزها قبل وصولها بمقتضي سند شحن أو أية وثيقة نقل أخرى . (د) إذا صدرها وظل حائزاً لها بمقتضي سند شحن أو أية وثيقة نقل أخرى . 2 - إذا بيعت البضائع أو الأشياء التي يقع عليها الامتياز وسلمت إلي المشتري لنقل امتياز الوكيل إلي الثمن.

(المادة :161 امتياز الوكيل التجاري مقدم علي جميع الامتيازات الأخرى ما عدا المصاريف القضائية والضرائب والرسوم المستحقة للدولة.

(المادة - 1 :162) يتبع في التنفيذ علي البضائع والأشياء الموجودة في حيازة الوكيل التجاري إجراءات التنفيذ علي الشئ المرهون رهناً تجارياً . 2 - ومع ذلك إذا كان الوكيل مكلفاً ببيع البضائع أو الأشياء التي في حيازته جاز له التنفيذ عليها ببيعها دون حاجة إلي اتباع الإجراءات المشار إليها في الفقرة السابقة إلا إذا تعذر عليه تنفيذ تعليمات الموكل في شأن البيع.

(المادة :163) يجوز لكل من طرفي عقد الوكالة التجارية إنهاء العقد في كل وقت ، ولا يستحق التعويض إلا إذا وقع إنهاء العقد دون إخطار سابق أو في وقت غير مناسب 0 وإذا كان العقد معين المدة وجب أن يستند إنهاؤه إلي سبب جدي ومقبول وإلا استحق التعويض.

(المادة :164) إذا لم يكن للموكل موطن معلوم في مصر اعتبر موطن وكيله بها موطناً له وتجوز مقاضاته وتبليغه بالأوراق القضائية الرسمية فيه ، وذلك فيما يتعلق بالأعمال التي يجريها الوكيل لحساب موكله.

(المادة :165) تسري فيما يتعلق بتنظيم الاشتغال بأعمال الوكالة التجارية في مصر القوانين والقرارات الخاصة بذلك 0

بعض أنواع الوكالة التجارية

أ- الوكالة بالعمولة

(المادة - 1 :166) الوكالة بالعمولة عقد يتعهد بمقتضاه الوكيل بأن يجري باسمه تصرفاً قانونياً لحساب الموكل . 2 - وتسري علي الوكالة بالعمولة بالإضافة إلي الأحكام العامة بشأن الوكالة التجارية الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية.

(المادة - 1 :167) إذا باع الوكيل بالعمولة بأقل من الثمن الذي حدده الموكل أو اشترى بأعلي منه وجب علي الموكل إن أراد رفض الصفقة أن يخطر الوكيل بذلك في أقرب وقت من علمه بها وإلا اعتبر قابلاً للثمن . 2 - ولا يجوز للموكل رفض الصفقة إذا قبل الوكيل بالعمولة تحمل فرق الثمن.

(المادة - 1 :168) إذا اشترى الوكيل بالعمولة لحساب الموكل بضاعة مخالفة للنوع أو الصنف الذي طلبه الموكل فلا يلزم بقبولها . 2 - إذا اشترى الوكيل بضاعة مطابقة للبضاعة المطلوبة ولكن بكمية أكبر فلا يلزم الموكل إلا بقبول الكمية التي طلبها 0 أما إذا كانت الكمية أقل يكون للموكل الخيار بين قبولها أو رفضها.

(المادة :169) إذا تعاقد الوكيل بالعمولة بشروط أفضل من الشروط التي حددها الموكل ، عادت المنفعة إلي الموكل ، وعلي الوكيل أن يقدم حسابه علي أساس الشروط الحقيقية التي تمت الصفقة بمقتضاها.

قانون التجارة المصري

(المادة - 1 (170: إذا منح الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع المشتري أجلاً للوفاء بالثمن أو قسطه عليه بغير إذن من الموكل ، جاز للموكل أن يطالب الوكيل بأداء الثمن بأجمعه فوراً ، وفي هذه الحالة يجوز للوكيل بالعمولة أن يحتفظ بفرق الثمن إذا تمت الصفقة بثمن أعلى . 2- ومع ذلك ، يجوز للوكيل بالعمولة أن يمنح الأجل أو يقسط الثمن بغير إذن من الموكل إذا كان العرف التجاري في الجهة التي تم فيها البيع يقضي بذلك إلا إذا كانت تعليمات الموكل الصريحة تلزمه بالبيع بثمن معجل.

(المادة :171) إذا قضت تعليمات الموكل بالبيع بثمن مؤجل وباع الوكيل بالعمولة بثمن معجل ، فلا يجوز للموكل أن يطالبه بأداء الثمن إلا عند حلول الأجل الذي عينه وفي هذه الحالة يلتزم الوكيل بالعمولة بأداء الثمن على أساس البيع المؤجل0

(المادة - 1 (172: لا يجوز للوكيل بالعمولة تغيير العلامات التجارية الموضوعة على البضائع التي يتسلمها من الموكل أو لحسابه إلا إذا تم ذلك في حدود القانون وكان مأذوناً في ذلك صراحة . 2 - وإذا كان الوكيل بالعمولة حائزاً لجملة بضائع من جنس واحد ومرسلة إليه من موكلين مختلفين وجب أن يضع على كل بضاعة منها بيباناً مميزاً لها.

(المادة - 1 (173: يجوز للوكيل بالعمولة أن يصرح باسم الموكل الذي يتعاقد لحسابه إلا إذا طلب منه الموكل عدم الإقضاء باسمه0 ولا يترتب على الإقضاء باسم الموكل تغيير في طبيعة الوكالة ما دام الوكيل يبرم العقد باسمه . 2 - علي الوكيل بالعمولة الإقضاء إلي الموكل باسم الغير الذي تعاقد معه إذا طلب الموكل منه ذلك فإذا امتنع الوكيل بالعمولة عن الإقضاء باسم الغير دون مسوغ مقبول جاز اعتباره ضامناً لتنفيذ الصفقة.

(المادة - 1 (174: يلتزم الوكيل بالعمولة مباشرة قبل الغير الذي تعاقد معه ، كما يلتزم هذا الغير مباشرة قبل الوكيل بالعمولة . 2- ليس للغير الذي تعاقد مع الوكيل بالعمولة الرجوع على الموكل ولا للموكل الرجوع على الغير بدعوى مباشرة ما لم ينص القانون على غير ذلك.

(المادة - 1 (175: إذا أفلس الوكيل بالعمولة المكلف بالبيع قبل قبض الثمن من المشتري ، جاز للموكل أن يطالب المشتري مباشرة بأداء الثمن إليه 2- وإذا أفلس الوكيل بالعمولة المكلف بالشراء قبل تسلم المبيع ، جاز للموكل أن يطالب البائع مباشرة بتسليم المبيع إليه.

(المادة - 1 (176: لا يضمن الوكيل بالعمولة وفاء الغير المتعاقد معه بالتزامه إلا إذا تحمل هذا الضمان صراحة أو نص عليه القانون أو كان مما يقضي به عرف الجهة التي يمارس فيها نشاطه . 2- يستحق الوكيل بالعمولة الضامن اجراً خاصاً تحدده المحكمة عند عدم وجود اتفاق أو عرف في شأنه.

**ب- وكالة العقود**

(المادة :177) وكالة العقود عقد يلتزم بموجبه شخص بأن يتولي علي وجه الاستمرار وفي منطقة نشاط معينة ، الترويج والتفاوض وإبرام الصفقات باسم الموكل ولحسابه مقابل أجر ، ويجوز أن تشمل مهنته تنفيذها باسم الموكل ولحسابه.

(المادة :178) يتولي وكيل العقود ممارسة أعمال الوكالة وإدارة نشاطه التجاري بشأنها علي وجه الاستقلال ويتحمل وحده المصروفات اللازمة لإدارة نشاطه.

(المادة :179) لا يجوز للموكل أن يستعين بأكثر من وكيل عقود واحد في ذات المنطقة ولذات الفرع من النشاط ، كما لا يجوز لوكيل العقود أن يكون وكيلاً لأكثر من منشأة تمارس ذات النشاط وفي ذات المنطقة ، وذلك كله ما لم يتفق الطرفان صراحة علي ذلك.

(المادة :180) يجب أن يثبت عقد وكالة العقود بالكتابة ، وأن يبين فيه بوجه خاص حدود الوكالة وأجر الوكيل ومنطقة نشاطه ومدة العقد إذا كان محدد المدة.

(المادة :181) إذا اشترط في العقد أن يقيم وكيل العقود مباني للعرض أو مخازن للسلع أو منشآت للصيانة أو الإصلاح فلا يجوز أن تقل مدة العقد عن خمس سنوات.

قانون التجارة المصري

(المادة - 1 (182): لا يجوز لوكيل العقود أن يقبض حقوق الموكل ، إلا إذا أعطي له الموكل هذا الحق وفي هذه الحالة لا يجوز للوكيل أن يمنح تخفيضا أو أجلا دون ترخيص خاص - 2 . ويجوز لوكيل العقود أن يتلقى الطلبات المتعلقة بتنفيذ العقود التي تبرم عن طريقه ، ويعتبر ممثلا لموكله في الدعاوى المتعلقة بهذه العقود والتي تقام منه أو عليه في منطقة نشاط الوكيل.

(المادة - 1 (183): يلتزم الموكل بإداء الأجر المتفق عليه للوكيل . 2- ويجوز أن يكون هذا الأجر نسبة مئوية من قيمة الصفقة 0 وتحتسب هذه النسبة علي أساس سعر البيع إلي العملاء ما لم يتفق علي غير ذلك.

(المادة (184: إذا كانت وكالة العقود مقصورة علي وكيل واحد في منطقة معينة إستحق وكيل العقود الأجر عن الصفقات التي يبرمها الموكل مباشرة أو بوساطة غيره في هذه المنطقة ولو لم تبرم هذه الصفقات بسعي هذا الوكيل ، ما لم يتفق الطرفان صراحة علي غير ذلك.

(المادة (185: علي الموكل أن يقدم للوكيل جميع المعلومات اللازمة لتنفيذ الوكالة وأن يزوده – بوجه خاص بمواصفات السلع والنماذج والرسوم والعلامات وغير ذلك من البيانات التي تعينه علي ترويج السلع موضوع الوكالة وتسويقها.

(المادة (186: يلتزم وكيل العقود بالمحافظة علي حقوق الموكل ، وله اتخاذ جميع الإجراءات التحفظية اللازمة للمحافظة علي هذه الحقوق ، وعليه أن يزود موكله بالبيانات الخاصة بحالة السوق في منطقة نشاطه.

(المادة (187: لا يجوز لوكيل العقود أن يذيع أسرار الموكل التي تصل إلي علمه بمناسبة تنفيذ الوكالة ولو كان ذلك بعد انتهاء العلاقة العقدية.

(المادة - 1 (188: تنعقد وكالة العقود لمصلحة الطرفين المشتركة فإذا كان العقد غير محدد المدة فلا يجوز للموكل إنهاؤه دون خطأ من الوكيل وإلا كان ملزماً بتعويضه عن الضرر الذي لحق من جراء عزله 0 ويبطل كل اتفاق يخالف ذلك . 2- كما يلتزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي أصابه إذا نزل عن الوكالة في وقت غير مناسب وبغير عذر مقبول | . الأحكام الدستورية]

(المادة - 1 (189: إذا كان العقد محدد المدة ، ورأي الموكل عدم تجديده عند إنتهاء أجله ، ويكون للوكيل الحق في تعويض يقدره القاضي ، ولو وجد اتفاق يخالف ذلك . 2- ويشترط لاستحقاق هذا التعويض : أ- ألا يكون قد وقع خطأ أو تقصير من الوكيل أثناء تنفيذ العقد . ب- أن يكون نشاطا الوكيل قد أدى إلي نجاح ظاهر في ترويج السلعة أو زيادة عدد العملاء . 3- ويراعي في تقدير التعويض مقدار ما لحق الوكيل من ضرر وما أفاده الموكل من جهوده في ترويج السلعة وزيادة العملاء .  
**بشأن أن حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة رقم (189) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1999 ، وسقوط نص البند رقم (1) من المادة (190) من هذا القانون ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات ، ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة.**

(المادة - 1 (190: تسقط دعوى التعويض المشار إليها في المادة السابقة بمضي تسعين يوما من وقت إنتهاء العقد . 2- وتسقط جميع الدعاوى الأخرى الناشئة عن عقد وكالة العقود بانقضاء سنتين علي إنتهاء العلاقة العقدية .  
**بشأن أن حكمت المحكمة بعدم دستورية نص المادة رقم (189) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1999 ، وسقوط نص البند رقم (1) من المادة (190) من هذا القانون ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات ، ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة.**

(المادة (191: استثناء من قواعد الاختصاص الواردة في قانون المرافعات تختص بنظر جميع المنازعات الناشئة عن عقد وكالة العقود المحكمة التي يقع في دائرتها محل تنفيذ العقد.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

الفصل السادس: السمسرة

(المادة :192) السمسرة عقد يتعهد بمقتضاه السمسار لشخص بالبحث عن طرف ثان لإبرام عقد معين والتوسط في إبرامه.

(المادة :193) إذا لم يعين أجر السمسار في القانون أو في الاتفاق وجب تعيينه وفقا لما يقضي به العرف ، فإذا لم يوجد عرف قدره القاضي تبعا لما بذله السمسار من جهد وما استغرقه من وقت في القيام بالعمل المكلف به.

(المادة 1- :194) لا يستحق السمسار أجره إلا إذا أدت وساطته إلى إبرام العقد 0 وإذا لم يتم إبرام العقد بسبب تعنت من فوضه جاز للمحكمة أن تعوض السمسار عما بذله من جهد -2 . ويستحق السمسار الأجر بمجرد إبرام العقد ولو لم ينفذ كله أو بعضه . 3- إذا كان العقد معلقا علي شرط واقف فلا يستحق السمسار أجره إلا إذا تحقق الشرط . 4- إذا كان أحد أثار العقد يتوقف علي اتمام إجراء قانوني معين كالتسجيل في بيع العقار أو القيد في الرهن الرسمي استحق السمسار أجره بمجرد إبرام العقد الابتدائي.

(المادة :195) إذا فسخ العقد الذي توسط السمسار في إبرامه جاز له المطالبة بأجره أو الاحتفاظ بالأجر إذا كان قد قبضه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم في جانبه.

(المادة :196) يجوز للمحكمة أن تخفض أجر السمسار إذا كان غير متناسب مع الجهد الذي بذله إلا إذا دفع الأجر المتفق عليه بعد إبرام العقد الذي توسط السمسار في إبرامه.

(المادة :197) إذا توسط السمسار في إبرام صفقته ممنوعه قانوناً فلا يستحق عنها أجرا.

(المادة 1- :198) لا يستحق السمسار الأجر إلا ممن فوضه من طرفي العقد في السعي إلى إبرامه . 2- وإذا صدر التفويض من الطرفين كان كل منهما مسئولاً قبل السمسار بغير تضامن بينهما عن دفع الأجر المستحق عليه ولو اتفقا فيما بينهما علي أن يتحمل أحدهما الأجر بأكمله.

(المادة :199) لا يجوز للسمسار استرداد المصاريف التي أنفقها في تنفيذ العمل المكلف به إلا إذا اتفق علي ذلك ، وفي هذه الحالة يستحق السمسار المصاريف ولو لم يبرم العقد .

(المادة :200) علي السمسار ولو لم يكن مفوضا إلا من أحد طرفي العقد أن يعرض الصفقة علي الطرفين بأمانة وأن يوقفهما علي جميع الظروف التي يعلمها عن الصفقة ، ويكون السمسار مسئول قبلهما عما يصدر منه من غش أو خطأ جسيم.

(المادة :201) لا يجوز للسمسار أن يقيم نفسه طرفاً في العقد الذي يتوسط في إبرامه إلا إذا أجازاه المتعاقد في ذلك ، وفي هذه الحالة لا يستحق السمسار أي أجر.

(المادة :202) يسأل السمسار عن تعويض الضرر الناجم عن هلاك أو فقدان ما يتسلمه من مستندات أو أوراق أو أشياء متعلقة بالعقد الذي يتوسط في إبرامه إلا إذا أثبت القوة القاهرة.

(المادة :203) لا يضمن السمسار يسر طرفي العقد الذي يتوسط في إبرامه ، ولا يسأل عن تنفيذ العقد أو عن قيمة أو صنف البضائع المتعلقة به وإلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم في جانبه.

(المادة 1- :204) إذا أناب السمسار غيره في تنفيذ العمل المكلف به دون أن يكون مرخصاً له في ذلك مسئولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه ويكون السمسار ونائبه متضامنين في المسئولية . 2- وإذا رخص للسمسار في إقامة نائب عنه دون أن يعين له شخص النائب ، فلا يكون مسئولاً إلا عن خطئه في اختيار نائبه أو عن خطئه فيما أصدره له من تعليمات . 3- وفي جميع الأحوال يجوز لمن فوض السمسار ولنائب السمسار أن يرجع كل منهما مباشرة علي الآخر.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 205) إذا فوض عدة سماسرة بعقد واحد كانوا مسئولين بالتضامن عن العمل المكلفين به إلا إذا رخص لهم في العمل منفردين . 2- وإذا فوض أشخاص متعددون سماسراً واحداً في عمل مشترك بينهم كانوا مسئولين بالتضامن قبله عما يستحقه تنفيذاً لهذا التفويض ما لم يتفق علي غير ذلك . 3- وإذا تم العقد بتدخل عدة سماسرة ولم يعين لكل منهم أجر مستقل إستحق كل منهم نصيباً في الأجر المشترك ما بذله من جهد في إبرام العقد.

(المادة 1- 206) علي السمسار أن يقيد في دفاتره جميع المعاملات التي تيرم بسعيه وأن يحفظ الوثائق المتعلقة بها وأن يعطي من كل ذلك صوراً طبق الأصل لمن يطلبها من المتعاقدين 0 وتسري علي هذه الدفاتر أحكام الدفاتر التجارية . 2 -في البيع بالعينة يجب علي السمسار الاحتفاظ بالعينة ما لم تكن قابلة للتلف إلي أن يقبل المشتري البضاعة دون تحفظ أو تسوي جميع المنازعات بشأنها.

(المادة 207:) تسري علي السمسرة في سوق الأوراق المالية الأحكام المنصوص عليها في القوانين الخاصة بذلك 0

**الفصل السابع: النقل (أحكام عامة)**

**أحكام عامة**

(المادة 208:) عقد النقل اتفاق يلتزم بمقتضاه الناقل بأن يقوم بوسائله الخاصة بنقل شخص أو شئ إلي مكان معين مقابل أجرة.

(المادة 1- 209) فيما عدا النقل البحري تسري الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل علي جميع أنواع النقل أيا كانت صفة الناقل ما لم ينص القانون علي غير ذلك . 2- كما تسري تلك الأحكام علي النقل ولو افترننت به عمليات من طبيعة أخرى ما لم تكن هذه العمليات هي الغرض الرئيسي من التعاقد.

(المادة 1- 210) يتم عقد النقل وعقد الوكالة بالعمولة للنقل بمجرد الاتفاق 0 ويجوز إثبات العقد بكافة طرق الإثبات المقررة قانوناً . 2- تسلم الناقل الشئ محل النقل يعد قبولاً منه للإيجاب الصادر من المرسل . 3- كما يعتبر صعود الراكب إلي وسيلة النقل قبولاً للإيجاب الصادر من الناقل إلا إذا ثبت أن نية الراكب لم تتجه إلي إبرام عقد النقل.

(المادة 1- 211) إذا كان للناقل أكثر من أنموذج واحد للعقود التي يبرمها ، انعقد النقل بمقتضي الأنموذج الذي يتضمن الشروط العامة ، ما لم يتفق علي اتباع أنموذج آخر يشتمل علي شروط خاصة . 2- وإذا اتفق علي اتباع أنموذج خاص فلا يجوز تجزئة الشروط التي يشتمل عليها.

(المادة 212:) إذا كان الناقل محتكراً نوعاً من النقل أو استثمار خطوط نقل معينة ، التزام بقبول كل ما يقدم إليه من طلبات النقل إلا إذا كان الطلب مخالفاً للشروط المقررة للنقل أو تعذر علي الناقل تنفيذه لأسباب لا شأن له ولا لتابعيه في إحداثها.

(المادة 1- 213) تشمل مسئولية الناقل أفعاله وأفعال تابعيه التي تقع منهم أثناء قيامهم بخدماتهم . 2- ويعتبر تابعاً كل شخص يستخدمه الناقل في تنفيذ الالتزامات المترتبة علي عقد النقل . 3- ويقع باطلا كل شرط يقضي بإعفاء الناقل من المسئولية عن أفعال تابعيه . | . الأحكام الدستورية |

(المادة 214:) لا يعتبر من القوة القاهرة في عقود النقل انفجار وسائل النقل أو احتراقها أو خروجها عن القضبان التي تسير عليها أو تصادمها أو غير ذلك من الحوادث التي يرجع إلي الأدوات أو الآلات التي يستعملها الناقل في تنفيذ النقل ولو ثبت أنه اتخذ الحيطة لضمان صلاحيتها للعمل ولمنع ما تحدثه من ضرر . 2 -وكذلك لا يعتبر من القوة القاهرة الحوادث التي ترجع إلي وفاة تابعي الناقل فجأة أو إصابتهم بضعف بدني أو عقلي أثناء العمل ولو ثبت أن الناقل اتخذ الحيطة لضمان لياقتهم البدنية والعقلية.

(المادة 215:) لا يسأل الناقل عن تعويض الضرر الناشئ عن تعطيل النقل أو الإحراف عن الطريق المعين له بسبب الاضطراب إلي تقديم المساعدة لأي شخص مريض أو مصاب أو في خطر.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- (216) يقصد بالغش في مواد النقل كل فعل أو امتناع يقع من الناقل أو من تابعيه برعونة مقرونة بإدراك لما قد ينجم عنها من ضرر.

الفرع الأول: نقل الأشياء

(المادة 1- (217) علي المرسل أن يقدم للناقل بيانات علي اسم المرسل إليه وعنوانه والمكان المطلوب الإرسال إليه ونوع الأشياء محل النقل ووزنها وحجمها وكيفية حزمها وعدد الطرود التي تشملها وغير ذلك من البيانات التي قد يطلبها الناقل أو يقررها القانون لتعيين ذاتية الشئ . 2- يسأل المرسل عن الضرر الذي ينجم عن عدم صحة البيانات التي يقدمها أو عدم كفايتها.

(المادة 1- (218) إذا حررت وثيقة نقل وجب أن تشتمل بوجه خاص علي البيانات الآتية : أ -مكان وتاريخ الوثيقة . ب- اسماء المرسل والمرسل إليه والوكيل بالعمولة للنقل – إن وجد – وعناوينهم . ج-مكان القيام ومكان الوصول . د- البيانات الخاصة بتعيين الشئ محل النقل كوزنه وحجمه وكيفية حزمه وعدد الطرود وكل بيان آخر يكون لازماً لتعيين ذاتية الشئ وتقدير قيمته . هـ الميعاد المعين لمباشرة النقل . و- أجرة النقل وغيرها من المصاريف مع بيان ما إذا كانت مستحقة علي المرسل أو المرسل إليه . ز- الشروط الخاصة بالشحن أو التفريغ ونوع العربات التي تستخدم في النقل والطريق الذي يجب اتباعه وتحديد المسؤولية وغير ذلك من الشروط الخاصة التي قد يتضمنها اتفاق النقل . 2- وللمرسل أن يطلب من الناقل تسليمه نسخة من وثيقة النقل موقعة منه.

(المادة 219:) إذا لم تحرر وثيقة نقل جاز للمرسل أن يطلب إعطائه إيصالاً موقعاً من الناقل بتسليم محل النقل 0 ويجب أن يكون الإيصال مؤرخاً ومشتماً علي البيانات الكافية لتعيين ذاتية الشئ وأجرة النقل.

(المادة 220:) يجوز أن تحرر وثيقة النقل باسم شخص معين أو لأمره أو للحامل 0 وتتداول الوثيقة طبقاً لقواعد حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدني إذا كانت اسمية وبالظهير إذا كانت للأمر وبالمناولة إذا كانت للحامل.

(المادة 221:) وثيقة النقل حجة فيما ورد بها من بيانات ، وعلي من يدعي ما يخالف هذه البيانات إثبات ذلك.

(المادة 222:) لا تثبت للمرسل إليه الحقوق الناشئة عن عقد النقل ولا يتحمل الالتزامات الناتجة عنه إلا إذا قبل هذه الحقوق والالتزامات صراحة أو ضمناً 0 ويعتبر قبولاً ضمناً . علي وجه الخصوص تسلم المرسل إليه وثيقة النقل أو الشئ محل النقل أو المطالبة بتسليمه أو بإصدار تعليمات بشأنه.

(المادة 1- (223) علي المرسل أن يسلم الناقل الشئ والوثائق اللازمة لتنفيذ النقل 0 ويكون المرسل مسئولاً عن عدم مطابقتها للحقيقة 0 ويكون الناقل مسئولاً عن ضياعها أو إساءة استعمالها . 2- وإذا اقتضي النقل استعداداً خاصاً من جانب الناقل وجب علي المرسل إخطاره بذلك قبل تسليم الشئ إليه بوقت كاف 3- . يكون تسليم الشئ محل النقل في محل الناقل المعين بعقد النقل ما لم يتفق علي غير ذلك.

(المادة 1- (224) إذا اقتضت طبيعة الشئ إعداده للنقل بتغليفه أو تعبئته أو حزمه ، وجب علي المرسل أن يقوم بذلك بكيفية تقيه الهلاك أو التلف ولا تعرض الأشخاص أو الأموال الأخرى التي تنقل معه للضرر ، وإذا كانت شروط النقل تستلزم اتباع طريقة معينة في التغليف أو التعبئة أو الحزم وجب علي المرسل مراعاتها . 2- ويكون المرسل مسئولاً عن الأضرار التي تنشأ عن العيب في التغليف أو التعبئة أو الحزم 0 ومع ذلك يكون الناقل مسئولاً عن هذه الأضرار إذا قبل النقل مع علمه بالعيب 0 ويكون الناقل عالماً بالعيب إذا كان ظاهراً أو كان مما لا يخفي علي الناقل العادي . 3- ولا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن هلاك أو تلف أحد الأشياء التي قام بنقلها بإثبات أن الضرر نشأ عن عيب في تغليف شئ آخر أو في تعبئته أو في حزمة . ويقع باطلاً كل اتفاق علي خلاف ذلك.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 225:) للناقل الحق في فحص الأشياء المطلوب نقلها للتحقق من حالتها ومن صحة البيانات التي أدلي بها المرسل بشأنها . 2- وإذا اقتضي الفحص فض الأغلفة أو الأوعية وجب إخطار المرسل لحضور الفحص فإذا لم يحضر في الميعاد المعين لذلك ، جاز للناقل إجراء الفحص بغير حضوره وللناقل الرجوع علي المرسل أو المرسل إليه بمصاريف الفحص . 3- وإذا تبين من الفحص أن حالة الشئ لا تسمح بنقله دون ضرر ، جاز للناقل رفض النقل أو تنفيذه بعد أخذ إقرار من المرسل بعلمه بحالة الشئ ورضائه بالنقل 0 ويجب إثبات حالة الشئ وإقرار المرسل في وثيقة النقل.

(المادة 226:) تسلم الناقل الأشياء المطلوب نقلها دون تحفظ يفيد أنه تسلمها بحالة جيدة ومطابقة للبيانات المذكورة في وثيقة النقل فإذا ادعي عكس ذلك فعليه الإثبات.

(المادة 1- 227:) يلتزم الناقل بشحن الشئ في وسيلة النقل ما لم يتفق علي غير ذلك . 2- وإذا اتفق علي أن يقوم المرسل بالشحن فلا يسأل عنه الناقل 0 ومع ذلك إذا قبل الناقل تنفيذ النقل دون تحفظ فيفترض أن الشحن قد تم وفقاً للأصول الصحيحة حتى يقيم الناقل الدليل علي عكس ذلك . 3- إذا طلب المرسل أن يكون الشحن علي وسيلة نقل بمواصفات معينة ، فلا يكون الناقل مسؤولاً عما ينجم عن استعمالها من ضرر.

(المادة 1- 228:) علي الناقل أن يتبع الطريق المتفق عليه فإذا لم يتفق علي طريق معين وجب اتباع أفضل الطرق . 2- ومع ذلك يجوز للناقل أن يغير الطريق المتفق عليه إذا وجدت ضرورة تلجئه إلى ذلك 0 وفي هذه الحالة لا يسأل الناقل عن التأخير أو غيره من الأضرار التي تنجم عن تغيير الطريق إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم في جانبه أو في جانب تابعيه وللناقل أيضاً الحق في المطالبة بالمصروفات الإضافية الناشئة عن ذلك.

(المادة 1- 229:) يضمن الناقل سلامة الشئ أثناء تنفيذ عقد النقل . 2- إذا اقتضت المحافظة علي الشئ أثناء الطريق إعادة الحزم أو إصلاح الأغلفة أو زيادتها أو تخفيضها أو غير ذلك من التدابير الضرورية ، وجب علي الناقل القيام بها وإدعاء ما تستلزمه من مصاريف علي أن يرجع بها علي المرسل أو المرسل إليه ما لم يكن ذلك راجعاً إلى خطأ الناقل 0 ومع ذلك لا يلتزم الناقل بالقيام بالتدابير غير المعتادة في النقل كرش النبات بالماء أو أطعام الحيوان أو سقيه أو تقديم الخدمات الطبية له ما لم يتفق علي غير ذلك.

(المادة 1- 230:) يلتزم الناقل بتفريغ الشئ محل النقل عند وصوله ما لم ينص القانون أو يتفق علي غير ذلك وفي هذه الحالة الأخيرة لا يسأل الناقل عن الضرر الذي يقع بسبب التفريغ . 2- وفي جميع الأحوال يتحمل الناقل مصاريف التفريغ ما لم يتفق أو يجري العرف علي غير ذلك.

(المادة 1- 231:) إذا لم يكن التسليم واجباً في محل المرسل إليه فعلي الناقل أن يخطره بوصول الشئ وبالميعاد الذي يستطيع خلاله الحضور لتسلمه . 2- علي المرسل إليه تسلم الشئ في الميعاد الذي عينه الناقل والالتزام بمصاريف التخزين 0 وللناقل بعد انقضاء هذا الميعاد أن ينقل الشئ إلي محل المرسل إليه مقابل أجره إضافية . 3- وللمرسل إليه طلب فحص الشئ قبل تسلمه فإذا امتنع الناقل عن تمكينه من ذلك جاز له رفض تسلم الشئ.

(المادة 1- 232:) يجوز للمرسل أثناء وجود الشئ في حيازة الناقل أن يأمره بالامتناع عن مباشرة النقل أو بوقفه وإعادة الشئ إليه أو بتوجيهه إلي شخص آخر غير المرسل إليه الأصلي أو إلي مكان آخر أو غير ذلك من التعليمات بشرط أن يدفع المرسل للناقل أجره ما تم من النقل والمصاريف وتعويضاً عما يلحقه من ضرر بسبب التعليمات الجديدة ، وإذا كان المرسل قد تسلم نسخة من وثيقة النقل وجب أن يقدمها إلي الناقل ليدون فيها التعليمات الجديدة موقعاً عليها من المرسل و إلا كان للناقل الامتناع عن تنفيذ هذه التعليمات . 2- ينتقل الحق في إصدار التعليمات المتعلقة بالشئ محل النقل إلي المرسل إليه بمجرد تسليمه وثيقة النقل 0 ويجب في هذه الحالة أيضاً تقديم الوثيقة إلي الناقل ليدون فيها التعليمات الجديدة موقعاً عليها من المرسل إليه وإلا جاز للناقل الامتناع عن تنفيذها 3- ولا يجوز إصدار تعليمات جديدة تتعلق بالشئ محل النقل بعد وصوله وطلب المرسل إليه تسلمه أو إخطاره بالحضور لتسلمه.

قانون التجارة المصري

(المادة :233) علي الناقل تنفيذ التعليمات الصادرة إليه ممن له الحق في إصدارها طبقاً لأحكام المادة (232) من هذا القانون إلا إذا كانت تخالف شروط النقل أو تعذر علي الناقل تنفيذها أو كان من شأن تنفيذها اضطراب حركة النقل أو كانت قيمة الشيء محل النقل لا تكفي لتغطية المصاريف التي يتحملها الناقل بسبب تنفيذها ، وفي هذه الأحوال يجب علي الناقل أن يخطر من أصدر التعليمات الجديدة بامتناعه عن تنفيذها وسبب هذا الامتناع 0 ويكون الناقل مسؤولاً إذا امتنع عن التنفيذ دون مسوغ.

(المادة 1- :234) إذا توقف النقل أثناء تنفيذه أو لم يحضر المرسل إليه لنسلم الشيء أو حضر وأمتنع عن تسلمه أو عن دفع أجرة النقل والمصاريف المستحقة عليه وجب علي الناقل أن يبادر إلي إخطار المرسل بذلك مع طلب تعليماته 0 واستثناء من أحكام المادة(232) من هذا القانون يلتزم الناقل بتنفيذ التعليمات التي تصله من المرسل ولو تعذر علي المرسل تقديم نسخة وثيقة النقل التي تسلمها من الناقل . 2- وإذا لم تصل تعليمات المرسل خلال ميعاد مناسب جاز للناقل أن يطلب من القاضي المختص تعيين خبير أو أكثر لإثبات حالة الشيء والإذن له في إيداعه عند أمين لحساب المرسل وعلي مسؤوليته أو يبيعه بالكيفية التي يعينها إذا كان الشيء معرضاً للهلاك أو التلف أو هبوط القيمة أو كانت صيانتها تتطلب مصاريف باهظة ، وإيداع الثمن خزانة المحكمة لحساب ذوى الشأن.

(المادة 1- :235) يلتزم المرسل بدفع أجرة النقل وغيرها من المصاريف المستحقة للناقل ما لم يتفق علي أن يتحملها المرسل إليه . 2- وإذا اتفق علي أن يتحمل المرسل إليه أجرة النقل أو غيرها من المصاريف كان كل من المرسل والمرسل إليه مسؤولين عن دفعها بالتضامن قبل الناقل 0

(المادة :236) لا يستحق الناقل أجرة نقل ما يهلك بقوة القاهرة من الأشياء التي يقوم بنقلها.

(المادة 1- :237) إذا حالت القوة القاهرة دون البدء في تنفيذ النقل ، فلا يستحق الناقل أية أجرة . 2 -وإذا حالت القوة القاهرة دون مواصلة النقل ، فلا يستحق الناقل إلا أجرة ما تم من النقل . 3- وفي جميع الأحوال يجوز للناقل المطالبة بمصاريف الشحن والتفريغ وغيرها من المصاريف الضرورية.

(المادة :238) يكون حق المطالبة باسترداد ما دفع أكثر من أجرة النقل المتفق عليها أو المقررة في شروط النقل لمن دفع الأجرة.

(المادة 1- :239) للناقل حبس الشيء محل النقل لاستيفاء أجرة النقل والمصاريف وغيرها من المبالغ التي تستحق له بسبب النقل . 2- وللناقل امتياز علي الثمن الناتج من التنفيذ علي الشيء محل النقل لاستيفاء جميع المبالغ المستحقة له 0 ويتبع في هذا التنفيذ إجراءات التنفيذ علي الأشياء المرهونة رهناً تجارياً.

(المادة 1- :240) يسأل الناقل من وقت تسلمه الشيء محل النقل عن هلاكه كلياً أو جزئياً وعن تلفه وعن التأخير في تسليمه . 2- يكون الشيء محل النقل في حكم الهالك كلياً إذا لم يسلمه الناقل أو لم يخطر المرسل إليه بالحضور لتسلمه خلال ثلاثين يوماً من انقضاء الميعاد المعين للتسليم أو من انقضاء الميعاد الي يستغرقه الناقل العادي في النقل لو وجد في الظروف نفسها إذا لم يعين ميعاد للتسليم.

(المادة :241) لا يسأل الناقل عن هلاك الشيء أو تلفه بعد تسليمه إلي المرسل إليه أو وكيله أو إلي الأمين الذي يعينه القاضي لاستيداع الشيء ، إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه.

(المادة 1- :242) لا يسأل الناقل عما يلحق الشيء عادة بحكم طبيعته من نقص في الوزن أو الحجم أثناء النقل ما لم يثبت أن النقص نشأ عن سبب آخر . 2- وإذا كانت وثيقة النقل تشمل عدة أشياء مقسمة إلي مجموعات أو طرود حدد النقص المتسامح فيه علي أساس وزن كل مجموعة أو كل طرد إذا كان الوزن معيناً علي وجه الاستقلال في وثيقة النقل أو كان من الممكن تعيينه.

(المادة :243) إذا نقل الشيء في حراسة المرسل أو المرسل إليه فلا يسأل الناقل عن هلاكه أو تلفه إلا إذا ثبت الغش أو الخطأ الجسيم منه أو من تابعيه.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 244:) لا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن هلاك الشيء محل النقل أو تلفه أو التأخير في تسليمه إلا بإثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي في الشيء أو خطأ المرسل أو المرسل إليه . 2- إذا أثبت الناقل أحد الأمور المذكورة في الفقرة السابقة جاز للمدعي نقض هذا الإثبات بإقامة الدليل على أن الضرر لم يحدث بسببه.

(المادة 1- 245:) يقع باطلا كل شرط يقضي بإعفاء الناقل من المسؤولية عن هلاك الشيء كلياً أو جزئياً أو تلفه . 2- ويعد في حكم الإعفاء من المسؤولية كل شرط يكون من شأنه إلزام المرسل أو المرسل إليه بدفع كل أو بعض نفقات التأمين ضد مسؤولية الناقل ، وكذلك كل شرط يقضي بنزول المرسل أو المرسل إليه للناقل عن الحقوق الناشئة عن التأمين على الشيء ضد مخاطر النقل.

(المادة 1- 246:) يجوز للناقل : أ- أن يشترط تحديد مسؤوليته عن هلاك الشيء كلياً أو جزئياً أو تلفه بشرط ألا يقل التعويض المتفق عليه عن ثلث قيمة البضاعة المنقولة في مكان وزمان نقلها وكل اتفاق على تعويض يقل عن هذا الحد يزداد إليه . ب- أن يشترط إعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية عن التأخير . 2- ويجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها مكتوباً في وثيقة النقل وإلا اعتبر كأن لم يكن 0 وإذا كان عقد النقل محرراً على نماذج مطبوعة ، وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تستدعي الانتباه وإلا جاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن . 3- ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها إذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أو من تابعيه.

(المادة 1- 247:) إذا هلك الشيء أو تلف دون قيمته مبنية في وثيقة النقل ، قدر التعويض على أساس قيمته الحقيقية في مكان الوصول وزمانه ، إلا إذا نص القانون أو اتفق على غير ذلك 0 وفيما عدا حالة الهلاك الكلي ، ويراعي عند تقدير التعويض قيمة النقص المتسامح فيه وفقاً للمادة ( 242 ) من هذا القانون . 2- وإذا كانت قيمة الشيء مبنية في وثيقة النقل ، جاز للناقل أن ينزع في هذه القيمة وأن يثبت بكافة طرق الإثبات الحقيقة للشيء . 3- وفيما عدا حالتين الغش والخطأ الجسيم من الناقل أو من تابعيه ، لا يسأل الناقل عن هلاك ما عهد إليه بنقله من نقود أو أوراق مالية أو مجوهرات أو تحف أو غير ذلك من الأشياء الثمينة إلا بقدر ما قدمه المرسل بشأنها وقت تسليمها من بيانات كتابية.

(المادة 1- 248:) لا يجوز الجمع بين التعويض عن الهلاك الكلي والتعويض عن التأخير . 2 -ولا يقضي بالتعويض عن التأخير في حالة الهلاك الجزئي إلا بالنسبة إلى الجزء الذي لم يهلك . 3- وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد التعويض الذي يبيح به علي ما يستحق في حالة هلاك الشيء كلياً.

(المادة 1- 249:) إذا تلف الشيء أو تأخر وصوله بحيث لم يعد صالحاً للغرض منه وثبتت مسؤولية الناقل عن التلف أو التأخير ، جاز لطالب التعويض أن يتخلى له عن الشيء مقابل الحصول على تعويض يقدر على أساس هلاك الشيء كلياً.

(المادة 1- 250:) إذا دفع التعويض بسبب هلاك الشيء ثم وجد خلال سنة من تاريخ الوفاء 0 وجب على الناقل أن يخطر بذلك فوراً من قبض التعويض مع إعلامه بحالة الشيء ودعوته للحضور لمعاينته في المكان الذي وجد فيه أو في مكان القيام أو في مكان الوصول حسب اختيار من قبض التعويض . 2- فإذا لم يرسل من قبض التعويض تعليماته خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار أو أرسل التعليمات ولم يحضر للمعاينة في الميعاد الذي حدده الناقل أو حضر ورفض استرداد الشيء جاز للناقل التصرف فيه . 3 -وإذا طلب من قبض التعويض استرداد الشيء ، وجب أن يرد التعويض الذي قبضه بعد خصم المصاريف وما يقابل الضرر الذي حدث بسبب التأخير في تسليم الشيء.

(المادة 1- 251:) تسلم الشيء محل النقل دون تحفظ يسقط الحق في الرجوع على الناقل بسبب التلف أو الهلاك الجزئي ما لم يثبت المرسل إليه حالة الشيء ويقوم الدعوى على الناقل خلال تسعين يوماً من تاريخ التسليم . 2- ولا يجوز للناقل التمسك بعدم قبول الدعوى وفقاً للفقرة السابقة : أ- إذا ثبت أن الهلاك أو التلف نشأ عن غش أو خطأ جسيم صدر من الناقل أو من تابعيه . ب- إذا ثبت أن الناقل أو تابعيه تعمدوا إخفاء الهلاك الجزئي أو التلف . 3- يكون إثبات حالة الشيء المشار إليه في الفقرة الأولى من هذه المادة بمعرفة أحد رجال الإدارة أو خبير يعينه القاضي المختص بأمر على عريضة.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 252:) إذا قام عدة ناقلين علي التعاقب بتنفيذ عقد نقل واحد كان كل منهم مسئولاً بالتضامن مع الآخرين قبل المرسل أو المرسل إليه كما لو كان قد قام بتنفيذه وحده ويقع باطلاً كل شرط علي خلاف ذلك . 2- (\*) وإذا دفع أحد الناقلين المتعاقدين التعويض أو طلب به رسمياً كان له الرجوع علي الناقلين الآخرين بنسبة ما يستحقه كل منهم من أجرة النقل ، وتوزع حصة المعسر منهم علي الآخرين بالنسبة ذاتها 0 ويعفي من الاشتراك في تحمل المسؤولية الناقل الذي يثبت أن الضرر لم يقع في الجزء الخاص به من النقل . (\*) **مصححة بالاستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية - العدد 38 ( مكرر ) في 27/9/1999.

(المادة 253:) يسأل الناقل الأخير قبل الناقلين السابقين عليه عن مطالبة المرسل إليه بالمبالغ المستحقة بسبب النقل ، وله حق تحصيلها بالنيابة عنهم وإتخاذ الإجراءات القانونية لاستيفانها بما في ذلك استعمال حق الامتياز علي الشئ موضوع النقل.

(المادة 1- 254:) تتقادم كل دعوى ناشئة عن عقد نقل الأشياء بمضي سنة تبدأ من تاريخ تسليم الشئ إلي المرسل إليه أو إلي الجمر ك أو إلي الأمين الذي يعينه القاضي لإستيداع الشئ وتسري المدة في حالة الهلاك الكلي من تاريخ انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ( 240 ) من هذا القانون . 2- كما تتقادم دعوى الناقل في الرجوع علي الناقلين المتعاقبين وفقاً للفقرة الثانية من المادة ( 252 ) من هذا القانون بمضي تسعين يوماً من تاريخ الوفاء بالتعويض أو من تاريخ مطالبة به رسمياً . 3- لا يجوز أن يتمسك بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم.

الفرع الثاني: نقل الأشخاص

(المادة 1- 255:) يلتزم الراكب بأداء أجرة النقل في الميعاد المتفق عليه أو المعين في لوائح النقل أو الذي يقضي به العرف . 2- وعليه اتباع تعليمات الناقل المتعلقة بالنقل.

(المادة 1- 256:) إذا حالت القوة القاهرة دون مباشرة النقل أو قامت قبل مباشرته ظروف تجعله خطراً علي الأرواح ، فلا يلتزم الناقل بأداء تعويض بسبب عدم تنفيذ النقل ولا يستحق أجرة النقل . 2- وإذا قامت القوة القاهرة أو الخطر علي الأرواح أثناء تنفيذ النقل فلا يستحق الناقل الأجرة إلا عن الجزء الذي تم من النقل.

(المادة 1- 257:) إذا عدل الراكب عن النقل قبل مباشرته وجب أن يخطر الناقل بعدوله قبل اليوم المعين لتنفيذ النقل 0 ويجوز في أحوال الضرورة عمل الإخطار في اليوم المذكور بشرط أن يصل قبل الساعة المعينة لتنفيذ النقل . 2- إذا حصل الإخطار وفقاً للفقرة السابقة فلا يستحق الناقل أجرة النقل . 3- إذا عدل الراكب عن مواصلة النقل بعد مباشرته استحققت عليه الأجرة كاملة إلا إذا كان عدوله لضرورة فلا تستحق عليه إلا أجرة الجزء الذي تم من النقل.

(المادة 258:) مع عدم الإخلال بأحكام المادة (257) من هذا القانون ، إذا لم يحضر الراكب في الميعاد المعين للنقل استحققت عليه الأجرة كاملة 0 وإذا كان قد دفعها جاز له تنفيذ النقل في ميعاد لاحق إلا إذا اتفق أو جرى العرف علي غير ذلك.

(المادة 259:) إذا تعطل النقل بسبب يرجع إلي الناقل أو تابعيه أو الوسائل التي يستعملها في النقل ، جاز للراكب اختيار وسيلة نقل أخرى ، وفي هذه الحالة يتحمل الناقل مصاريف إبطاله إلي المكان المتفق عليه ، وله أن يختار الانتظار حتى تعود حركة النقل ، وفي هذه الحالة لا يجوز إلزامه بأداء أية أجرة إضافية مع عدم الإخلال بحق الراكب في التعويض في الحالتين إذا كان له مقتض.

(المادة 260:) يجوز النزول عن بطاقة النقل قبل مباشرته إلا إذا كانت البطاقة باسم الراكب وروعي في إعطائها له اعتبارات شخصية.

(المادة 1- 261:) إذا اضطر الراكب إلي استعمال مكان في درجة أدنى من الدرجة المبينة في بطاقة النقل جاز له مطالبة الناقل برد الفرق بين أجرتي الدرجتين . 2- وإذا دفع الراكب أجرة إضافية مقابل مزايا خاصة جاز له المطالبة برد هذه الأجرة إذا لم يهئ الناقل المزايا التي تقابلها.

قانون التجارة المصري

(المادة :262) للناقل حبس أمتعة الراكب ضمانا لأجرة النقل وغيرها من المبالغ المستحقة بسبب النقل وللناقل امتياز علي الثمن الناتج من التنفيذ علي هذه الأمتعة لاستيفاء جميع المبالغ المستحقة له بسبب النقل 0 ويتبع في هذا الشأن إجراءات التنفيذ علي الأشياء المرهونة رهناً تجارياً.

(المادة -1) (263) يلتزم الناقل بنقل الراكب وامتنعه إلي مكان الوصول في الميعاد المتفق عليه أو المذكور في لوائح النقل أو الذي يقضي به العرف ، وعند عدم التعيين يجب تنفيذ النقل في الميعاد الذي يستغرقه الناقل العادي إذا وجد في نفس الظروف . 2 -يجوز للناقل قبل مباشرة النقل أو أثناء الطريق أن يفحص أمتعة الراكب بحضوره - إن أمكن - للتحقق من مطابقتها لشروط النقل.

(المادة -1) (264) يضمن الناقل سلامة الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل 0 ويقع باطلا كل اتفاق يقضي بإعفاء الناقل من هذا الضمان . 2- يشمل تنفيذ عقد النقل الفترة الواقعة بين شروع الراكب في الصعود إلي وسيلة النقل في مكان القيام ونزوله منها في مكان الوصول 0 وفي حالة وجود أرصفة معدة لوقوف وسيلة النقل يشمل تنفيذ عقد النقل الفترة الواقعة بين دخول الراكب إلي الرصيف في مكان القيام وخروجه من الرصيف في مكان الوصول 0 وإذا اقتضي الأمر تغيير وسيلة النقل في الطريق فلا يشمل الضمان فترة انتقال الراكب من وسيلة نقل إلي أخرى في غير حراسة الناقل أو تابعيه.

(المادة :265) يسأل الناقل عن : أ - التأخير في الوصول . ب- ما يلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من أضرار بدنية أو غير بدنية.

(المادة :266) لا يجوز للناقل أن ينفي مسؤوليته عن التأخير أو عن الأضرار البدنية أو غير البدنية التي تلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل إلا بإثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب.

(المادة -1) (267) يقع باطلا كل شرط يقضي بإعفاء الناقل كلياً أو جزئياً من المسؤولية عما يلحق الراكب من أضرار بدنية . 2- ويعتبر في حكم الإعفاء من المسؤولية كل شرط يكون من شأنه إلزام الراكب بدفع كل أو بعض نفقات التأمين ضد مسؤولية الناقل وكل شرط ينزل بموجبه الراكب للناقل عن حقوقه في التأمين ضد أخطاء الناقل.

(المادة -1) (268) يجوز للناقل أن يشترط إعفاءه كلياً أو جزئياً من المسؤولية الناشئة عن التأخير أو عن الأضرار غير البدنية التي تلحق الراكب . 2- ويجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها مكتوباً وإلا اعتبر كأن لم يكن 0 وإذا كان عقد النقل محرراً علي نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحاً ومكتوباً بكيفية تسترعي الانتباه ، وإلا جاز للمحكمة أن تعتبر الشرط كأن لم يكن . 3- ولا يجوز أن يتمسك الناقل بشرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها إذا ثبت صدور غش أو خطأ جسيم منه أو من تابعيه.

(المادة -1) (269) علي الراكب حراسة الأمتعة والحيوانات التي يرخص له في نقلها معه ، ولا يسأل الناقل عن ضياعها أو عما يلحقها من أضرار إلا إذا أثبت الراكب صدور خطأ من الناقل أو من تابعيه 0 2- يسأل الراكب عن الضرر الذي يلحق الناقل أو تابعيه أو الغير بسبب الأمتعة أو الحيوانات التي ينقلها معه . 3- تسري علي نقل الأمتعة التي تسلم للناقل الأحكام الخاصة بنقل الأشياء.

(المادة -1) (270) إذا توفي الراكب أو أصيب بمرض أثناء تنفيذ عقد النقل التزم الناقل باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة علي أمتعته إلي أن تسلم إلي ذوي الشأن . 2 -وإذا وجد أحد ذوي الشأن عند وقوع الوفاة أو المرض جاز له أن يتدخل لمراقبة التدابير التي يتخذها الناقل وأن يطلب منه إقراراً بوجود أمتعة الراكب في حيازته:

(المادة :271) يجوز لورثة الراكب وللأشخاص الذين يعولهم تنفيذاً للالتزام بالنفقة ، إقامة دعوى المسؤولية علي الناقل لمطالبته بالتعويض عن الضرر الذي أصاب مورثهم أو عائلهم سواء وقعت الوفاة إثر الحادث مباشرة أو بعد انقضاء فترة زمنية من وقوعه.

(المادة -1) (272) تتقادم بمضي سنتين كل دعوى تنشأ عن عقد النقل ، ويكون موضوعها مطالبة الناقل بالتعويض عن وفاة الراكب أو إصابته بأضرار بدنية 0 وتسري هذه المدة في حالة الوفاة من تاريخ وقوعها 0 وفي حالة الإصابة البدنية من تاريخ وقوع الحادث -2 . وتتقادم بمضي سنة كل دعوى أخرى تنشأ عن عقد نقل الأشخاص، وتسري هذه المدة

قانون التجارة المصري

من الميعاد المعين للوصول، وعند عدم التعيين من الميعاد الذي كان يستغرقه الناقل العادي في النقل لو وجد في الظروف نفسها . 3- لا يجوز أن يتمسك بالتقادم المنصوص عليه في هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه غش أو خطأ جسيم.

الفرع الثالث: الوكالة بالعمولة للنقل

(المادة 1- 273:) الوكالة بالعمولة للنقل عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يبرم باسمه ولحساب موكله عقدا لنقل أشياء أو عقد نقل أشخاص وبأن يقوم عند الاقتضاء بالعمليات المرتبطة بهذا النقل . 2- إذا تولى الوكيل بالعمولة النقل بوسائله الخاصة أعتبر ناقلا وتسري عليه أحكام عقد النقل.

(المادة 274:) فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في المواد التالية تسري علي الوكالة بالعمولة للنقل الأحكام الخاصة بعقد الوكالة بالعمولة.

(المادة 275:) يجوز للموكل في كل وقت إلغاء طلب النقل قبل أن يبرم الوكيل عقد النقل بشرط أن يرد الموكل المصاريف التي تحملها الوكيل وأن يعرضه عما قام به من عمل.

(المادة 1- 276:) علي الوكيل بالعمولة للنقل تنفيذ تعليمات موكله خاصة ما تعلق منها بميعاد النقل واختيار الناقل والطريق الواجب اتباعه . 2- ولا يجوز للوكيل بالعمولة للنقل أن يقيد في حساب موكله أجرة نقل أزيد من الأجرة التي اتفق عليها مع الناقل 0 وكل ما يحصل عليه الوكيل من مزايا من الناقل تعود منفعتة إلي الموكل ما لم يتفق في عقد الوكالة بالعمولة أو يقضي العرف بغير ذلك.

(المادة 277:) يضمن الوكيل بالعمولة للنقل سلامة الراكب أو الشئ موضوع النقل 0 ويقع باطلا كل اتفاق علي غير ذلك.

(المادة 1- 278:) يسأل الوكيل بالعمولة للنقل من وقت تسلمه الشئ موضوع النقل عن هلاكه كليا أو جزئيا أو عن تلفه أو التأخير في تسليمه ، ولا يجوز أن ينفي هذه المسؤولية إلا بإثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي في الشئ أو خطأ الموكل أو المرسل إليه . 2- في نقل الأشخاص يسأل الوكيل بالعمولة للنقل عن التأخير في الوصول وعما يلحق الراكب أثناء تنفيذ عقد النقل من أضرار بدنية أو غير بدنية ، ولا يجوز أن ينفي هذه المسؤولية إلا بإثبات القوة القاهرة أو خطأ الراكب.

(المادة 1- 279:) يقع باطلا : أ- كل شئ يقضي بإعفاء الوكيل بالعمولة من المسؤولية عن هلاك الشئ موضوع النقل كليا أو جزئيا أو تلفه . ب- كل شرط يقضي بإعفائه من المسؤولية عما يلحق الراكب من أضرار بدنية . 2- ويعد في حكم الإعفاء من المسؤولية كل شرط يكون من شأنه إلزام المرسل أو المرسل إليه في نقل الأشياء أو الراكب في نقل الأشخاص بدفع كل أو بعض نفقات التأمين ضد مسؤولية الوكيل بالعمولة للنقل وكل شرط ينزل بموجبه المرسل أو المرسل إليه أو الراكب للوكيل بالعمولة عن الحقوق الناشئة عن التأمين الذي أبرمه ضد مخاطر النقل.

(المادة 1- 280:) فيما عدا حالي الغش والخطأ الجسيم من الوكيل بالعمولة للنقل أو من أحد تابعيه أو من الناقل أو من أحد تابعيه ، يجوز للوكيل بالعمولة للنقل أن يشترط : أ- تحديد مسؤوليته عن هلاك الشئ موضوع النقل كليا أو جزئيا أو تلفه بشرط ألا يقل التعويض المتفق عن ثلث قيمة البضاعة المنقولة من مكان وزمان نقلها ، وكل اتفاق علي تعويض يقل عن هذا الحد يزداد إليه . ب- إعفاءه كليا أو جزئيا من المسؤولية عما يلحق الراكب من أضرار غير بدنية . ج- إعفاءه كليا أو جزئيا من المسؤولية عن التأخير . 2- يجب أن يكون شرط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها مكتوبا وإلا اعتبر كأن لم يكن 0 وإذا كان عقد الوكالة بالعمولة للنقل محررا علي نماذج مطبوعة وجب أن يكون الشرط واضحا ومكتوبا بكيفية تستدعي الانتباه وإلا جاز للمحكمة أن تعتبره كأن لم يكن.

(المادة 281:) لكل من الموكل والناقل رجوع مباشر علي الآخر للمطالبة بالحقوق الناشئة عن عقد النقل 0 وكذلك لكل من الراكب أو المرسل إليه والناقل رجوع مباشر علي الآخر للمطالبة بالحقوق المذكورة وفي جميع الأحوال يجب إدخال الوكيل بالعمولة للنقل في الدعوى.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة :282) إذا دفع الوكيل بالعمولة أجر النقل للناقل حل محله فيما له من حقوق.

(المادة :283) تسري علي تقادم الدعاوى الناشئة من عقد الوكالة بالعمولة للنقل الأحكام المنصوص عليها في المادتين(254و272) من هذا القانون.

الفرع الرابع: احكام خاصة للنقل الجوي

(المادة -1) 284: يقصد بالنقل الجوي في هذا الفرع نقل الأشخاص أو الأمتعة أو البضائع بالطائرات بهدف تحقيق الربح . 2- ويقصد بلفظ الأمتعة الأشياء التي يجوز للمسافر حملها معه في الطائرة وتسلم للناقل لتكون في حراسته أثناء السفر 0 ولا يشمل هذا اللفظ الأشياء الصغيرة والشخصية التي تبقي في حراسة الراكب أثناء السفر.

(المادة-1) 285: يسري علي النقل الجوي الدولي أحكام الاتفاقيات الدولية النافذة في مصر 2- . وتسري علي النقل الجوي الداخلي أحكام هذا الفرع والأحكام الخاصة المنصوص عليها في المواد التالية 0 3- يكون النقل الجوي داخلياً إذا كانت النقطتان المعينتان باتفاق المتعاقدين للقيام والوصول واقعتين في مصر ولو كانت الطائرة تواصل رحلتها بعد مغادرة نقطة الوصول إلي ما وراء الحدود الإقليمية المصرية.

(المادة -1) 286: يجب أن تتضمن وثيقة النقل الجوي بياناً يفيد بأن النقل يقع وفقاً لأحكام المسؤولية المحدودة المنصوص عليها في المادة (292) من هذا القانون ، وإلا امتنع علي الناقل التمسك بهذه الحكم . 2- علي الناقل الجوي التحقق من استيفاء المسافرين علي الطائرة والبضائع المشحونة عليها أو التي يحتفظ المسافرون بحيازتها أثناء السفر للشروط اللازمة للصعود علي الطائرة كما يقررها القانون ولوائح النقل.

(المادة :287) يسأل الناقل الجوي عن الضرر الذي يحدث في حالة وفاة الراكب أو إصابته بجروح أو بأي ضرر بدني آخر إذا وقع الحادث الذي أدى إلى الضرر أثناء وجود الراكب في حراسة الناقل أو تابعيه داخل مطار القيام أو في الطائرة أو داخل مطار الوصول أو في أي مطار أو مكان آخر تهبط فيه الطائرة اختياراً أو اضطراراً.

(المادة -1) 288: يسأل الناقل الجوي عن الضرر الذي يحدث في حالة هلاك الأمتعة أو البضائع أو تلفها إذا وقع الحادث الذي أدى إلى الضرر أثناء النقل الجوي . 2- يشمل النقل الجوي الفترة التي تكون فيها الأمتعة أو البضائع في حراسة الناقل أو تابعيه داخل مطار القيام أو أثناء الطيران أو داخل مطار الوصول أو في أي مطار أو مكان آخر تهبط فيه الطائرة اختياراً أو اضطراراً . 3- لا يشمل النقل الجوي الفترة التي تكون فيها الأمتعة أو البضائع محل نقل بري أو بحري أو نهري يقع خارج المطار إلا إذا كان هذا النقل لازماً لشحن الأمتعة أو البضائع أو لتسليمها أو لنقلها من طائرة إلى أخرى تنفيذا لعقد النقل الجوي.

(المادة -1) 289: يسأل الناقل الجوي عن الضرر الذي يترتب علي التأخير في وصول الراكب أو الأمتعة أو البضائع . 2- تعتبر في حكم الهلكة الأمتعة أو البضائع التي لا يسلمها الناقل للمرسل إليه أو يخطره بالحضور لتسليمها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء الميعاد المعين للتسليم ، وفي حالة عدم التعيين من تاريخ انقضاء الميعاد الذي يستغرقه الناقل الجوي العادي في النقل إذا وجد في نفس الظروف.

(المادة -1) 290: لا يجوز للناقل الجوي نفي مسنوليته إلا بإثبات القوة القاهرة أو العيب الذاتي في الشئ أو خطأ المرسل أو المرسل إليه أو الراكب . 2- إذا أثبت الناقل أحد الأمور المذكورة في الفقرة السابقة جاز للمدعي نفي هذا الإثبات بإقامة الدليل علي أن الضرر لم يحدث بسبب هذا الأمر أو أنه لم يكن السبب الوحيد في إحداث الضرر ، وفي هذه الحالة الأخيرة يخفض التعويض بنسبة الضرر الذي ينسب إلي الأمر الذي أثبته الناقل الجوي.

(المادة :291) لا يسأل الناقل الجوي عن الأشياء الصغيرة أو الشخصية التي تبقي في حراسة المسافر أثناء السفر إلا إذا أثبت المسافر صدور خطأ من الناقل أو من تابعيه.

(المادة -1) 292: لا يجوز في حالة نقل الأشخاص أن يجاوز التعويض الذي يحكم به علي الناقل الجوي مائة وخمسين ألف جنيه بالنسبة إلي كل مسافر إلا إذا اتفق صراحة علي تجاوز هذا المبلغ . 2- وفي حالة نقل الأمتعة والبضائع لا يجوز أن يجاوز التعويض خمسين جنيهاً كل كيلو جرام 0 ومع ذلك إذا أعلن المرسل عند تسليم الأمتعة أو البضائع إلي

قانون التجارة المصري

الناقل أنه يعلق أهمية خاصة علي تسليمها في مكان الوصول نظرا لقيمتها ودفع ما يطلبه الناقل من أجرة إضافية نظير ذلك ، التزم الناقل بإداء التعويض بمقدار القيمة التي أعلنها المرسل إلا إذا أثبت الناقل أنها تجاوز القيمة الحقيقية للشئ -3 . وبالنسبة إلي الأشياء الصغيرة أو الشخصية التي تبقي في حراسة المسافرين أثناء السفر لا يجاوز التعويض الذي يحكم به لكل مسافر عن تلك الأشياء خمسمائة جنيه -4 . ولا يجوز للناقل الجوي التمسك بتحديد المسؤولية المنصوص عليها في هذه المادة إذا ثبت أن الضرر نجم عن فعل أو امتناع من الناقل أو من تابعيه أو وكلاته أثناء تأدية وظائفهم بقصد إحداث الضرر أو بروعونة مقرونة بادراك احتمال وقوع الضرر.

(المادة 1- 293: إذا أقيمت دعوى التعويض علي أحد تابعي الناقل أو أحد وكلاته جاز له التمسك بتحديد المسؤولية المنصوص عليها في المادة (292) من هذا القانون إذا ثبت أن الفعل الذي أحدث الضرر وقع منه أثناء تأدية وظيفته . 2- ولا يجوز لتابع الناقل أو وكيله التمسك بتحديد مسؤوليته إذا ثبت أن الضرر نجم عن فعل أو امتناع منه أثناء تأدية وظيفته بقصد إحداث الضرر أو بروعونة مقرونة لادراك احتمال وقوع الضرر . 3- ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يحصل عليه طالب التعويض من الناقل وتابعيه وولاته عن الحدود المنصوص عليها في المادة (292) من هذا القانون.

(المادة 1- 294: يقع باطلا كل شرط يقضي بإعفاء الناقل الجوي من المسؤولية أو بتحديد ما بأقل من الحدود المنصوص عليها في المادة ( 292 ) من هذا القانون . 2- ويعتبر في حكم الإعفاء من المسؤولية كل شرط يكون من شأنه إلزام المسافرين أو المرسل إليه بدفع كل أو بعض نفقات التأمين ضد مسؤولية الناقل الجوي وكل شرط ينزل بموجبه المسافرين أو المرسل إليه للناقل عن حقوقه في التأمين ضد أخطار النقل.

(المادة 295: تسلم الأمتعة أو البضائع دون تحفظ يسقط الحق في الرجوع علي الناقل بسبب الهلاك الجزئي أو التلف ما لم يثبت المسافرين أو المرسل إليه حالة الأمتعة أو البضائع وقيم الدعوى خلال تسعين يوماً من تاريخ التسليم وتسري في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ( 251 ) من هذا القانون.

(المادة 1- 296: تتقادم بمضي سنة كل دعوى ناشئة عن عقد النقل الجوي يكون موضوعها مطالبة الناقل بالتعويض عن هلاك الأمتعة والبضائع أو تلفها 0 وتسري هذه المدة في حالة الهلاك الجزئي أو التلف من تاريخ تسليم الشئ موضوع النقل وفقاً للفقرة الأولى من المادة ( 254 ) من هذا القانون، وفي حالة الهلاك الكلي من تاريخ انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ( 289 ) من هذا القانون . 2- تتقادم بمضي سنتين كل دعوى ناشئة عن عقد النقل الجوي يكون موضوعها مطالبة الناقل بالتعويض عن وفاة المسافرين أو إصابته بأضرار بدنية 0 وتسري هذه المدة في حالة الوفاة من تاريخ وقوعها ، وفي حالة الإصابة البدنية من تاريخ وقوع الحادث . 3 -تتقادم بمضي سنة كل دعوى أخرى تنشأ عن عقد النقل الجوي 0 وتسري هذه المدة من الميعاد المعين لوصول الطائرة ، وفي حالة عدم التعيين تسري من الميعاد الذي يستغرقه الناقل الجوي العادي إذا وجد في نفس الظروف . 4- لا يجوز أن يتمسك بالتقادم المنصوص عليه في الفقرات الثلاث السابقة من هذه المادة من صدر منه أو من تابعيه أو من وكلاته غش أو خطأ جسيم.

(المادة 1- 297: إذا اتفق علي أن يكون النقل بالمجان فلا يكون الناقل الجوي مسئولاً إلا إذا أثبت طالب التعويض أن الضرر نشأ عن خطأ صدر من الناقل أو من أحد تابعيه أو وكلاته 0 وفي هذه الحالة يجوز أيضاً للناقل الجوي أو لتابعيه أو لوكيله التمسك بتحديد المسؤولية وفقاً للمادة ( 292 ) من هذا القانون . 2- يكون النقل مجانياً إذا كان بدون أجرة ولم يكن الناقل محترفاً للنقل 0 فإذا كان محترفاً اعتبر النقل غير مجاني ولو كان بغير أجرة.

(المادة 298: تكون مسؤولية الناقل الجوي في الحدود المنصوص عليها في المادة 292 من هذا القانون أياً كان الأساس القانوني الذي تقوم عليه دعوى المسؤولية وأياً كانت صفة الخصوم فيها أو عددهم أو مقدار ما يطلبون من تعويضات.

(المادة 1- 299: لقائد الطائرة السلطة علي جميع الأشخاص الموجودين فيها . 2- وله أن يقرر إخراج أي شخص أو أي شئ يترتب علي وجوده في الطائرة خطر علي سلامتها أو أخلال بالنظام فيها . 3- وله أثناء الطيران أن يقرر عند الاقتضاء إلقاء الأشياء المشحونة في الطائرة أو بقودها ، علي أن يخطر بذلك من يستثمر الطائرة في أقرب وقت ، وعليه أن يبدأ بإلقاء الأشياء قليلة القيمة كلما كان ذلك مستطاعاً -4 . ويكون الناقل مسئولاً عن هلاك الأشياء التي يقرر قائد الطائرة إلقاءها لسلامة الطائرة 0

قانون التجارة المصري

الباب الثالث: عمليات البنوك

(المادة :300 مع مراعاة ما تقرره الفقرة الثالثة من المادة (361) من هذا القانون ، تسري أحكام هذا الباب علي العمليات التي تعقدها البنوك مع عملائها تجاراً كانوا أو غير تجار وأياً كانت طبيعة هذه العمليات.

وديعة النقود

(المادة :301 وديعة النقود عقد يخول البنك ملكية النقود المودعة والتصرف فيها بما يتفق ونشاطه مع التزامه برد مثلها للمودع طبقاً لشروط العقد

(المادة :302 يفتح البنك للمودع حساباً تقيد فيه جميع العمليات التي تتم بين البنك والمودع أو بين البنك والغير لحساب المودع.

(المادة -1 :303 لا يترتب علي عقد وديعة النقود حق للمودع في سحب مبالغ من حساب الوديعة إذا لم يكن رصيد هذا الحساب دائناً . 2- إذا أجري البنك عمليات لحساب المودع ترتب عليها أن صار رصيد حساب الوديعة مديناً وجب علي البنك إخطار المودع فوراً لتسوية مركزه.

(المادة -1 :304 يرسل البنك بياناً بالحساب إلي المودع مرة علي الأقل كل سنة إلا إذا قضى الاتفاق أو العرف بإرسال البيان أكثر من مرة خلال السنة 0 ويجب أن يتضمن البيان صورة من الحساب بعد آخر قطع له ومقدار الرصيد المرحل . 2- لا يقبل أي طلب لتصحيح الحساب ولو كان مبنياً علي غلط أو سهو أو تكرار وذلك فيما يتعلق بالقيود التي مضي عليها أكثر من ثلاث سنوات ما لم يخطر المودع البنك خلال هذه المدة بعدم تسلمه بياناً بحسابه وفقاً للأوضاع المذكورة في الفقرة السابقة.

(المادة -1 :305 ترد الوديعة بمجرد الطلب ما لم يتفق علي غير ذلك 0 وللمودع حق التصرف في رصيده الدائن أو في جزء منه ، ما لم يعلق استعمال هذا الحق علي إخطار سابق أو علي حلول الأجل . 2- إذا توفي المودع تستمر الوديعة قائمة وفقاً لشروط العقد ما لم يطلب الورثة استردادها قبل حلول أجلها.

(المادة :306 يكون التعامل في فرع البنك الذي فتح فيه الحساب ما لم يتفق علي غير ذلك.

(المادة :307 إذا تعددت حسابات المودع في بنك واحد أو في فروعه اعتبر كل حساب منها مستقلاً عن الحسابات الأخرى.

(المادة -1 :308 يجوز أن يفتح البنك حساباً مشتركاً بين شخصين أو أكثر بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفق علي غير ذلك . 2- يفتح الحساب المشترك بناء علي طلب أصحابه جميعاً ولا يجوز السحب من هذا الحساب إلا بموافقتهم جميعاً ما لم يتفق علي خلاف ذلك. 3- إذا أخطر أحد أصحاب الحساب المشترك البنك كتابة بوجود خلاف بينهم وجب علي البنك تجميد الحساب حتى تتم تسوية الخلاف بينهم رضاء أو قضاء. 4- إذا وقع حجز علي رصيد أحد أصحاب الحساب المشترك سرى الحجز علي حصة المحجوز عليه من رصيد الحساب يوم إبلاغ البنك بالحجز. وعلى البنك وقف السحب من الحساب المشترك بما يساوي الحصة المحجوز عليها وإخطار أصحابه أو من يمثلهم بالحجز خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام. 5- إذا توفي أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقد الأهلية القانونية وجب علي الباقيين إخطار البنك بذلك و برغبتهم في استمرار الحساب وذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ الوفاة أو فقدان الأهلية ، وعلى البنك وقف السحب من الحساب المشترك حتي يتم تحديد الورثة أو تعيين القيم علي من فقد أهليته القانونية.

(المادة -1 :309 إذا أصدر البنك دفتر توفير وجب أن يذكر في الدفتر اسم من صدر لصالحه وأن يدون في الدفتر المدفوعات والمسحوبات. وتكون البيانات الواردة بالدفتر الموقع عليها من موظف البنك حجة في إثبات تلك البيانات في العلاقة بين البنك ومن صدر الدفتر لصالحه. 2- يجوز إصدار دفتر توفير باسم القاصر. ويكون للقاصر ولكل شخص آخر حق الإيداع في هذا الدفتر. ولا يكون للقاصر حق السحب منه إلا وفقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون.

| قانون التجارة المصري                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| وديعة الصكوك                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
| (المادة :310) لا يجوز للبنك أن يستعمل الحقوق الناشئة عن الصكوك المودعة لديه ما لم يتفق على غير ذلك.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| (المادة -1 :311) على البنك أن يبذل في المحافظة على الصكوك المودعة عناية المودع لديه بأجر. ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك. 2- ولا يجوز للبنك أن يتخلى عن حيازة الصكوك المودعة إلا بسبب يستلزم ذلك.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                     |
| (المادة -1 :312) يلتزم البنك بقبض عائد الصك أو أرباحه وقيمه إذا استحق أو استهلك وكذلك كل مبلغ آخر يستحق بسبب الصك ما لم يتفق على غير ذلك. وتقيد تلك المبالغ في حساب المودع. 2- وعلى البنك القيام بكل عملية لازمة للمحافظة على الحقوق المتصلة بالصك التي يتقرر منحها له دون مقابل، كتقديمه للاستبدال أو لوضع الأختام أو لإضافة قسائم أرباح جديدة إليه.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
| (المادة :313) على البنك أن يخطر المودع بكل أمر أو حق يتعلق بالصك ويستلزم الحصول على موافقته أو يتوقف على اختياره . فإذا لم تصل تعليمات المودع في الوقت المناسب وجب على البنك أن يتصرف في الحق بما يعود بالنفع على المودع. ويتحمل المودع المصاريف فضلاً عن العمولة العادية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| (المادة -1 :314) يلتزم البنك برد الصكوك المودعة بمجرد أن يطلب منه المودع ذلك مع مراعاة الوقت الذي يقتضيه إعداد الصكوك للرد. 2- يكون الرد في المكان الذي تم فيه الإيداع ، ويلتزم البنك برد الصكوك بذاتها ما لم يتفق أو يقضى القانون برد صكوك من جنسها أو صكوك أخرى.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| (المادة-1 :315) يكون الرد لمودع الصك أو لخلفائه أو لمن يعينه هؤلاء الأشخاص ولو تضمن ما يفيد ملكيته للغير. 2- إذا ادعى شخص استحقاق الصك المودع وجب على البنك إخطار المودع مباشرة والإمتناع عن رد الصك إليه حتى ينتهى النزاع بشأنه رضاً أو قضاء ، وعلى مدعى استحقاق الصك إقامة دعواه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإدعاء وإلا اعتبر الإدعاء كأن لم يكن.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| تأجير الخزائن                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| (المادة :316) تأجير الخزائن عقد يتعهد بمقتضاه بنك مقابل أجره بوضع خزانة معينة تحت تصرف المستأجر للانتفاع بها مدة محددة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| (المادة -1 :317) يسلم مفتاح الخزانة الى المستأجر ويحتفظ البنك بمفتاح آخر وفيما عدا المستأجر والبنك ولا يجوز تسليم نسخة من المفتاح لأي شخص آخر. 2- يبقى المفتاح الذي يسلم للمستأجر ملكاً للبنك ويجب رده اليه عند انتهاء الإجارة. 3- ولا يجوز للبنك أن يأذن لغير المستأجر أو وكيله الخاص في استعمال الخزانة.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| (المادة -1 :318) على البنك اتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة الخزانة والمحافظة على محتوياتها. 2- ولا يجوز للمستأجر أن يضع في الخزانة أشياء تهدد سلامتها أو سلامة المكان الذي توجد به. 3- إذا صارت الخزانة مهددة بخطر أو تبين أنها تحتوى على أشياء خطيرة وجب على البنك أن يخطر المستأجر فوراً بالحضور لإفراغها أو لسحب الأشياء الخطرة منها، فإذا لم يحضر المستأجر في الميعاد المعين ، جاز للبنك أن يطلب من القاضى المختص إصدار أمر على عريضة بالإذن له في فتح الخزانة وإفراغها أو سحب الأشياء الخطرة منها وذلك بحضور من يعينه القاضى لذلك. ويحرر محضر بالواقعة تذكر فيه محتويات الخزانة 0 وإذا كان الخطر حالاً. جاز للبنك وعلى مسنوليته فتح الخزانة وإفراغها أو سحب الأشياء الخطرة منها دون إخطار أو إذن من القاضى. |
| (المادة -1 :319) إذا لم يدفع المستأجر أجره الخزانة في مواعيد استحقاقها جاز للبنك بعد انقضاء ثلاثين يوماً من إخطاره بالدفع أن يعتبر العقد منتهياً من تلقاء نفسه ويسترد البنك الخزانة بعد إخطار المستأجر بالحضور لفتحها وإفراغ محتوياتها. 2- وإذا لم يحضر المستأجر في الميعاد المحدد، جاز للبنك أن يطلب من القاضى المختص إصدار أمر على                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |

قانون التجارة المصري

عريضة بالإذن له في فتح الخزنة وإفراغ محتوياتها بحضور من يعينه لذلك. ويحرر محضر بالواقعة تذكر فيه محتويات الخزنة. وللقاضى أن يأمر بإيداع المحتويات عند البنك أو عند أمين يعينه لذلك.

(المادة :320 للبنك حق حبس محتويات الخزنة ، وله حق امتياز على الثمن الناتج عن بيعها لاستيفاء الأجرة والمصاريف المستحقة له.

(المادة -1 :321 يجوز توقيع الحجز التحفظي أو الحجز التنفيذي على الخزنة. 2- بوقع للحجز بتبليغ البنك مضمون السند الذى يتم الحجز بموجبه ، مع تكليفه بالتقرير عما إذا كان يؤجر خزنة للمحجوز عليه. وعلى البنك بمجرد تسلمه هذا التبليغ أن يخطر المستأجر فوراً بتوقيع الحجز وأن يمنعه من استعمال الخزنة. 3- إذا كان الحجز تحفظياً ، جاز للمستأجر أن يطلب من القاضى المختص إصدار أمر على عريضة بالترخيص له في سحب بعض محتويات الخزنة في حضور من يندبه القاضى لذلك. 4- وإذا كان الحجز تنفيذياً التزام البنك بفتح الخزنة وإفراغ محتوياتها بحضور الحاجز أو من يندبه القاضى لذلك. ويخطر المستأجر بالميعاد الذى حدد لفتح الخزنة وتجرد محتوياتها وتسلم إلى البنك أو إلى أمين يعينه قاضى التنفيذ حتى يتم بيعها وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية. 5- وإذا كان بالخزنة أوراق أو وثائق لا يشملها البيع وجب تسليمها إلى المستأجر. فإذا لم يكن حاضراً وقت فتح الخزنة وجب تسليمها إلى البنك لحفظها حتى يطلبها المستأجر أو ورثته وإذا لم يتقدم المستأجر أو ورثته لاستلام الأوراق أو الوثائق المشار إليها خلال خمس سنوات يكون للبنك الحق في عرض الأمر على قاضى الأمور الوقتية ليقرر بشأنها ما يراه.

(المادة :322 يكون إخطار مستأجر الخزنة صحيحاً إذا وجه إليه في آخر موطن عينه للبنك.

(المادة :323 فيما عد الحالات المنصوص عليها في القانون ، لا يجوز للبنك فتح الخزنة أو إفراغ محتوياتها إلا بإذن من المستأجر أو بحضوره أو تنفيذاً لحكم أو امر صادر من القاضى المختص أو من النيابة العامة.

رهن الاوراق المالية

(المادة :324 تسرى على رهن الاوراق المالية قواعد الرهن التجارى والأحكام التالية.

(المادة -1 :325 إذا كان الدائن المرتهن حائزاً للأوراق المرهونة لسبب آخر سابق على الرهن فإنه يعتبر حائزاً لها بوصفه دائناً مرتهناً بمجرد انشاء الرهن. 2- يعتبر الغير الذى عينه المتعاقدان لحيازة الأوراق المرهونة أنه تنازل عن كل حق له في حبسها لسبب سابق على الرهن ما لم يكن قد احتفظ بهذا الحق عند قبوله حيازة الأوراق المرهونة لحساب الدائن المرتهن.

(المادة :326 إذا كانت الاوراق المرهونة مقدمة من غير المدين فلا يلتزم مالکها بوفاء الدين المضمون بالرهن الا بوصفه كفيلاً عينياً.

(المادة :327 إذا لم تكن القيمة الكاملة للورقة المالية المرهونة قد دفعت وقت تقديمها للرهن وجب على المدين -إذا طوّل بالجزء غير المدفوع -أن يقدم إلى الدائن المرتهن النقود اللازمة للوفاء بهذا الجزء قبل ميعاد استحقاقه بيومين على الأقل وإلا جاز للدائن المرتهن أن يطلب بيع الورقة باتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة ( 126 ) من هذا القانون ثم يدفع من الثمن الناتج من البيع الجزء غير المدفوع من قيمة الورقة وينتقل الرهن إلى الباقي من الثمن.

(المادة :328 يبقى امتياز الدائن المرتهن قائماً بمرتبه فيما بين المتعاقدين وبالنسبة إلى الغير على عائد الورقة المرهونة وملحقاتها وعلى قيمتها عند استهلاكها وعلى الأوراق التى تستبدل بها.

النقل المصرفى

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 329) النقل المصرفي عملية يقيد عملية البنك بمقتضاها مبلغاً معيناً في الجانب المدين من حساب الأمر بالنقل بناء على أمر كتابي منه وفي الجانب الدائن من حساب آخر. ويجوز بهذه العملية إجراء ما يأتي: أ- نقل مبلغ معين من شخص إلى آخر لكل منهما حساب لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين. ب- نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر كلاهما مفتوح باسم الأمر بالنقل لدى البنك ذاته أو لدى بنكين مختلفين 0 2- ينظم الاتفاق بين البنك والأمر بالنقل شروط إصدار الأمر . ومع ذلك لا يجوز أن يكون أمر النقل لحامله. 3- يجوز الاتفاق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل إلى البنك بدلاً من تبليغه إليه من الأمر بالنقل.

(المادة 330) إذا تم النقل المصرفي بين فرعين للبنك أو بين بنكين مختلفين وجب تقديم أي اعتراض صادر من الغير بشأن هذا النقل إلى الفرع أو البنك الذي يوجد به حساب المستفيد.

(المادة 331) يجوز أن يرد أمر النقل على مبالغ مقيدة فعلاً في حساب الأمر بالنقل أو على مبالغ يتفق مع البنك على قيدها في حسابه خلال مدة معينة.

(المادة 1- 332) بتملك المستفيد القيمة محل النقل المصرفي من وقت قيدها في الجانب الدائن من حسابه ويجوز للأمر الرجوع في أمر النقل إلى أن يتم هذا القيد. 2- وإذا اتفق على أن يتقدم المستفيد بنفسه بأمر النقل إلى البنك، فلا يجوز للأمر الرجوع في الأمر، وذلك مع مراعاة ما تقضي به المادة (337) من هذا القانون.

(المادة 333) يبقى الدين الذي صدر أمر النقل وفاء له قائماً بتأميناته وملحقاته إلى أن تقيد القيمة فعلاً في الجانب الدائن من حساب المستفيد.

(المادة 334) يجوز الاتفاق على إرجاء تنفيذ أوامر النقل الصادرة من الأمر أو المقدمة من المستفيد مباشرة إلى آخر اليوم لتنفيذها مع غيرها من الأوامر التي من نوعها والصادرة في ذات اليوم.

(المادة 1- 335) إذا كان مقابل الوفاء بأمر النقل أقل من القيمة المذكورة في هذا الأمر وكان الأمر موجهاً من الأمر بالنقل جاز للبنك أن يرفض تنفيذ الأمر على أن يخطر الأمر بذلك دون إبطاء. 2- وإذا كان أمر النقل مقدماً من المستفيد مباشرة قيد البنك لحسابه المقابل الناقص ما لم يرفض المستفيد ذلك. وعلى البنك أن يوضح على أمر النقل بقيد المقابل الناقص أو بالرفض الصادر من المستفيد. 3- ويبقى للأمر بالنقل حق التصرف في المقابل الناقص إذا رفض البنك تنفيذ الأمر أو رفض المستفيد قيد المقابل الناقص لحسابه.

(المادة 336) إذا لم ينفذ البنك أمر النقل في أول يوم عمل تال ليوم تقديمه اعتبر الأمر في حدود المقدار الذي لم ينفذ كان لم يكن ويجب رده إلى من قدمه مقال إيصال. وإذا اتفق على مدة أطول من ذلك وجب أن يضاف أمر النقل الذي لم ينفذ إلى الأوامر التي تقدم في الأيام التالية خلال تلك المدة.

(المادة 1- 337) إذا شهر إفلاس المستفيد جاز للأمر أن يعترض على تنفيذ أمر النقل ولو تسلمه المستفيد بنفسه. 2- ولا يحول شهر إفلاس الأمر دون تنفيذ أوامر النقل التي أصدرها إذا قدمت إلى البنك قبل تاريخ صدور الحكم بشهر الإفلاس.

الاعتماد العادي

(المادة 1- 338) الاعتماد العادي عقد يضع البنك بمقتضاه تحت تصرف المستفيد وسائل دفع في حدود مبلغ معين. 2- يفتح الاعتماد لمدة معينة أو غير معينة.

(المادة 1- 339) إذا فتح الاعتماد لمدة غير معينة جاز للبنك إلغاؤه في كل وقت، شرط إخطار المستفيد قبل الميعاد الذي يعينه البنك للإلغاء بعشرة أيام على الأقل ما لم يتم الاتفاق على غير ذلك. 2- وفي جميع الأحوال يعتبر الاعتماد المفتوح لمدة غير معينة ملغياً بانقضاء ستة أشهر من تاريخ إخطار المستفيد بفتحه دون أن يستعمله.

(المادة 340) إذا فتح الاعتماد لمدة معينة فلا يجوز للبنك إلغاؤه قبل انقضاء هذه المدة إلا في حالة وفاة المستفيد أو الحجر عليه أو توقفه عن الدفع ولو لم يصدر حكم بشهر إفلاسه أو صدور خطأ جسيم منه في استعمال الاعتماد.

| قانون التجارة المصري                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الاعتماد المستندى                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| (المادة -1 (341: الاعتماد المستندى عقد يتعهد البنك بمقتضاه بفتح اعتماد بناء على طلب أحد عملائه (ويسمى الأمر) لصالح شخص آخر) ويسمى المستفيد) بضمان مستندات تمثل بضاعة منقولة أو معدة للنقل. 2- عقد الاعتماد المستندى مستقل عن العقد الذى فتح الاعتماد بسببه ، ويبقى البنك اجنبياً عن هذا العقد. 3- تسرى فيما لم يرد فى شأنه نص خاص فى هذا الفرع القواعد الواردة بالأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية الصادرة من غرفة التجارة الدولية 0 |
| (المادة -1 (342: يلتزم البنك الذى فتح الاعتماد بتنفيذ شروط الوفاء والقبول والخصم المتفق عليها فى عقد فتح الاعتماد إذا كانت المستندات مطابقة لشروط فتح الاعتماد.                                                                                                                                                                                                                                                                        |
| (المادة -1 (343: يجوز أن يكون الاعتماد المستندى قابلاً للإلغاء أو بآناً غير قابل للإلغاء. 2- ويكون الاعتماد غير قابل للإلغاء إلا إذا اتفق صراحة على قابليته للإلغاء.                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| (المادة -1 (344: لا يترتب على الاعتماد المستندى القابل للإلغاء أى التزام على البنك قبل المستفيد. ويجوز للبنك فى كل وقت تعديله أو إلغاؤه من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الأمر دون حاجة إلى إخطار المستفيد ما لم يكن قد تم التنفيذ.                                                                                                                                                                                                       |
| (المادة -1 (345: يكون التزام البنك فى حالة الاعتماد المستندى البات قطعياً ومباشراً قبل المستفيد وكل حامل حسن النية للصك الذى سحب تنفيذاً للعقد الذى فتح الاعتماد بسببه. 2- ولا يجوز إلغاء الاعتماد المستندى البات أو تعديله إلا باتفاق جميع ذوى الشأن فيه.                                                                                                                                                                             |
| (المادة -1 (346: يجوز تأييد الاعتماد المستندى البات من بنك آخر يلتزم بدوره بصورة قطعية ومباشرة قبل المستفيد. 2- لا يعتبر مجرد الإخطار بفتح الاعتماد المستندى البات المرسل إلى المستفيد عن طريق بنك آخر تأييداً من هذا البنك للاعتماد.                                                                                                                                                                                                  |
| (المادة -1 (347: على البنك أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات الأمر بفتح الاعتماد -2. وإذا رفض البنك المستندات وجب أن يخطر الأمر فوراً بالرفض مبيناً أسبابه.                                                                                                                                                                                                                                                                        |
| (المادة -1 (348: لا مسنولية على البنك إذا كانت المستندات فى ظاهرها مطابقة للتعليمات التى تلقاها من الأمر. 2- ولا يتحمل البنك أى التزام يتعلق بالبضاعة التى فتح الاعتماد بسببها.                                                                                                                                                                                                                                                        |
| (المادة -1 (349: لا يجوز تحويل الاعتماد المستندى ولا تجزئته إلا إذا كان البنك الذى فتحه ماذوناً فى تحويله كله أو بعضه إلى شخص أو إلى جملة أشخاص غير المستفيد الأول بناء على تعليمات صادرة من هذا المستفيد. ولا يتم التحويل إلا إذا وافق عليه البنك ولا يجوز التحويل إلا مرة واحدة ما لم يتفق على غير ذلك.                                                                                                                              |
| (المادة -1 (350: إذا لم يدفع الأمر الى البنك قيمة المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغه بوصول تلك المستندات ، جاز للبنك التنفيذ على البضاعة باتباع إجراءات التنفيذ على الأشياء المرهونة رهناً تجارياً.                                                                                                                                                                                                   |
| الخصم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| (المادة -1 (351: الخصم اتفاق يتعهد البنك بمقتضاه بأن يدفع مقدماً قيمة صك قابل للتداول إلى المستفيد فى الصك مقابل نقل ملكيته إلى البنك مع التزام المستفيد برد القيمة الإسمية إلى البنك إذا لم يدفعها المدين الأصلي. 2- يخصم البنك مما يدفعه للمستفيد من الخصم نسبة من مبلغ الصك فضلاً عن العمولة إن كانت مشروطة.                                                                                                                        |
| (المادة -1 (352: تحسب النسبة على أساس المدة من تاريخ الخصم حتى تاريخ استحقاق الصك أو على أساس مدة أكثر من ذلك بالنسبة إلى عمليات الرهن وغيرها من العمليات التى تتضمن تعهد المستفيد برد ما قبضه قبل حلول أجل الصك.                                                                                                                                                                                                                      |

قانون التجارة المصري

(المادة :353) يلتزم المستفيد بأن يرد إلى البنك القيمة الإسمية للصك الذي لم يدفع.

(المادة -1) (354) للبنك قبل المدين الأصلي في الصك والمستفيد وغيرهما من الملتزمين الآخرين جميع الحقوق الناشئة عن الصك الذي خصمه. 2- وللبنك فضلاً عن ذلك قبل المستفيد حق مستقل في استرداد المبالغ التي دفعها دون استئصال ما خصمه البنك من نسبة وما قبضه من عمولة ، ويكون للبنك استعمال هذا الحق في حدود الصكوك غير المدفوعة أيا كان سبب الامتناع عن دفعها.

خطاب الضمان

(المادة -1) (355) خطاب الضمان تعهد مكتوب يصدر من البنك بناء على طلب شخص (يسمى الأمر ) ، بدفع مبلغ معين أو قابل للتعيين لشخص آخر ( يسمى المستفيد) إذا طلب منه ذلك خلال المدة المعينة في الخطاب ودون اعتداد بأية معارضة. 2- تسرى فيما لم يرد بشأنه نص أو عرف في هذا الفرع القواعد والعادات السائدة في المعاملات الدولية بشأن خطاب الضمان.

(المادة :356) يجوز للبنك أن يطلب تأميناً مقابل إصدار خطاب الضمان. ويكون هذا التأمين نقداً أو صكوكاً أو بضائع أو تنازلاً من الأمر عن حقه قبل المستفيد.

(المادة :357) لا يجوز للمستفيد التنازل عن حقه الوارد بخطاب الضمان إلا بموافقة البنك، وبشرط أن يكون البنك مأذوناً من قبل الأمر بإعطاء هذه الموافقة.

(المادة :358) لا يجوز للبنك ان يتمتع عن الوفاء للمستفيد لسبب يرجع الى علاقة البنك بالأمر أو الى علاقة الأمر بالمستفيد.

(المادة -1) (359) تبرأ ذمة البنك قبل المستفيد إذا لم يصله خلال مدة سريان خطاب الضمان طلب من المستفيد بالدفع إلا إذا اتفق صراحة على تجديد تلك المدة تلقائياً أو وافق البنك على مداها. 2- يلتزم البنك بان يرد للأمر في نهاية مدة سريان خطاب الضمان ما قدمه من تأمين للحصول على هذا الخطاب.

(المادة :360) إذا دفع البنك للمستفيد المبلغ المتفق عليه في خطاب الضمان جاز له الرجوع على الأمر بمقدار المبلغ المدفوع وعانده من تاريخ دفعه.

الحساب الجارى

(المادة -1) (361) الحساب الجارى عقد يتفق بمقتضاه طرفان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون التي تنشأ عن العمليات التي تتم بينهما بحيث يستعيضان عن تسوية هذه الديون تباعاً بتسوية واحدة تقع على الحساب عند قفله. 2 -لا يعتبر حساباً جارياً الاتفاق على ألا تبدأ مدفوعات أحد الطرفين إلا حين تنتهى مدفوعات الطرف الآخر. 3- تسرى أحكام هذا الفرع على كل حساب جار ولو لم يكن أحد الطرفين بنكاً. 4- تسرى الأحكام المنصوص عليها في المادة ( 308 ) من هذا القانون على الحساب الجارى المشترك المفتوح لدى البنك.

(المادة -1) (362) لا تقبل المفردات المقيدة في الحساب الجارى التجزئة قبل قفل الحساب واستخراج الرصيد. 2- ولا تجوز المقاصة بين مفرد في الحساب ومفرد آخر في نفس الحساب.

(المادة :363) قيد الدين في الحساب الجارى لا يحول دون استعمال الحقوق المتعلقة بالعملية المنشئة لهذا الدين.

(المادة :364) اذا انقضى القيد في الحساب الجارى أو خفض مقداره بسبب لاحق لدخوله الحساب وجب إلغاء قيده أو تخفيضه وتعديل الحساب تبعاً لذلك.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة :365) يجوز وقف الحساب مؤقتاً أثناء سيره لبيان مركز كل من الطرفين وذلك في المواعيد التي يتفق عليها الطرفان أو يحددها القانون ويكون لكل طرف أن يتصرف في رصيده الدائن الذي قد يظهر عند الوقف المؤقت في أي وقت ما لم يتفق على غير ذلك.

(المادة 1- :366) لا تنتج المدفوعات في الحساب الجاري عانداً إلا إذا اتفق على غير ذلك ويحسب العائد وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي وقت استحقاقه ما لم يتفق على مقابل أقل. 2- لا يجوز حساب عائد على العوائد إلا إذا كان الحساب جارياً بين بنك وشخص آخر.

(المادة 1- :367) تقيد في الحساب الجاري جميع الديون الناشئة عن علاقات الأعمال التي تتم بين طرفي الحساب ما لم تكن هذه الديون مصحوبة بتأمينات قانونية أو اتفاقية. 2- ومع ذلك يجوز قيد الديون المصحوبة بتأمينات اتفاقية سواء أكانت تلك التأمينات مقررّة من المدين أم من الغير في الحساب الجاري إذا اتفق جميع ذوى الشأن على ذلك، وفي هذه الحالة ينتقل التأمين لضمان رصيد الحساب الجاري عند قفله بمقدار الدين المضمون دون اعتبار لما يطرأ على الحساب أثناء تشغيله من تغييرات إلا إذا اتفق على غير ذلك ولا يحتج على الغير بانتقال التأمين إلى رصيد الحساب إلا من تاريخ شهره إذا كان القانون يستلزم هذا الشهر.

(المادة 1- :368) إذا تضمنت مفردات الحساب ديوناً نقدية مقومة بعملات مختلفة، أو أشياء قيمة جاز للطرفين أن يتفقا على ادخالها في الحساب بشرط ان تقيد في اقسام مستقلة يراعى التماثل في المدفوعات التي تتضمنها وأن يصرح الطرفان ببقاء الحساب رغم تعدد اقسامه محتفظاً بوحده. 2- ويجب ان تكون أرصدة الأقسام المستقلة قابلة للتحويل فيما بينهما بحيث يمكن في الوقت الذي حدده الطرفان أو عند قفل الحساب على الأكثر إجراء المقاصة بينهما لاستخراج رصيد واحد.

(المادة 1- :369) إذا حددت مدة للحساب الجاري وجب قفله بانتهائها . ويجوز قفله قبل انتهاء المدة باتفاق الطرفين. 2- وإذا لم تحدد مدة للحساب الجاري جاز قفله في كل وقت بإرادة أي من الطرفين مع مراعاة مواعيد الإخطار المتفق عليها أو التي يجرى عليها العرف. 3- وفي جميع الاحوال يقفل الحساب الجاري بوفاة أحد طرفيه أو شهر إفلاسه أو إفساره أو الحجر عليه.

(المادة :370) يستخرج رصيد الحساب الجاري عند قفله. ويكون دين الرصيد حالاً ما لم يتفق على غير ذلك أو كان بعض العمليات الواجب قيدها في الحساب لا يزال جارياً وكان من شأن قيدها تعديل مقدار الرصيد، وفي هذه الحالة يكون دين الرصيد حالاً من اليوم التالي لآخر قيد تستلزمه تلك العمليات.

(المادة :371) إذا كان الحساب الجاري مفتوحاً بين بنك وطرف آخر اعتبر الحساب مقطوعاً في نهاية السنة المالية للبنك ولا يعتبر هذا القطع قفلاً للحساب وإنما يظل مفتوحاً ويرحل رصيده إلى نفس الحساب الذي يستأنف حركته في اليوم التالي لقطعه.

(المادة :372) تسرى القواعد العامة على تقادم دين الرصيد وعائده ويحسب العائد على دين الرصيد من تاريخ قفل الحساب ما لم يتفق على غير ذلك.

(المادة :373) يجوز لدائن أحد طرفي الحساب توقيع الحجز أثناء سير الحساب على الرصيد الدائن لمدينه وقت توقيع الحجز وفي هذه الحالة يجرى الطرف المفتوح لديه الحساب ميزاناً مؤقتاً للحساب للكشف عن مركز المحجوز عليه وقت توقيع الحجز

(المادة :374) إذا أفلس أحد طرفي الحساب الجاري فلا يجوز الاحتجاج على جماعة الدائنين في تفليسته بأى رهن تقرر على أمواله بعد التاريخ الذي عينته المحكمة للوقوف عن الدفع لضمان دين الرصيد المحتمل ، وذلك في حدود الرصيد المدين وقت تقرير الرهن، ويجوز الاحتجاج بالرهن فيما يتعلق بالفرق - إن وجد - بين مقدار هذا الرصيد ومقدار الرصيد الذي يظهر وقت قفل الحساب إلا إذا ثبت علم الدائن وقت تقرير الرهن بتوقف المدين عن الدفع.

(المادة 1- :375) إذا قيدت حصيلة خصم ورقة تجارية في الحساب الجاري ولم تدفع قيمتها في ميعاد الاستحقاق جاز لمن خصم الورقة، ولو بعد شهر إفلاس من قدمها للخصم، إلغاء القيد بإجراء قيد عكسي. 2- لا يجوز إجراء القيد العكسي إلا فيما يتعلق بالأوراق التجارية التي لم تدفع قيمتها في مواعيد استحقاقها، ويقع باطلاً كل اتفاق على غير ذلك.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 376) لا تقبل الدعوى بتصحيح الحساب الجارى ولو كان الطلب مبنياً على غلط أو سهو أو تكرار القيود ، وذلك فيما يتعلق بالقيود التى مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات، إلا إذا حصل خلال هذه المدة إخطار من أحد طرفى الحساب إلى الآخر بتمسكه بتصحيح الحساب أو إذا لم يثبت فى حالة الحساب مع البنك أن العميل لم يتلقى من البنك خلال المدة المذكورة أى بيان بحسابه. 2- وفى جميع الأحوال تسقط الدعوى بانقضاء خمس سنوات من اليوم الذى ينشأ فيه الحق فى تصحيح الحساب.

(المادة 377) إذا كان الحساب الجارى مفتوحاً لدى بنك فلا يجوز للبنك إعطاء بيانات أو معلومات عن رقم الحساب أو حركته أو رصيده إلا لصاحب الحساب أو وكيله الخاص أو ورثته أو الموصى لهم بعد وفاته أو وفقاً لأحكام القانون رقم 205 لسنة 1990 فى شأن سرية الحسابات 0

الباب الرابع: الأوراق التجارية

(المادة 378) تسري أحكام هذا الباب على الكمبيالات و السندات لأمر و الشيكات و غيرها من الأوراق التجارية الأخرى أيا كانت صفة ذوى الشأن فيها أو طبيعة الأعمال التى أنشئت من أجلها 0

الفصل الاول: الكمبيالة

الإصدار

(المادة 379) تشتمل الكمبيالة على البيانات الآتية : أ- كلمة كمبيالة مكتوبة فى متن الصك و باللغة التى كتب بها . ب- أمر غير معطى على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود . ج- اسم من يلزمه الوفاء (المسحوب عليه ) . د- ميعاد الاستحقاق . هـ- مكان الوفاء . و- اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد) . ز- تاريخ و مكان إصدار الكمبيالة . ح- توقيع من أصدر الكمبيالة ( الساحب ) على نحو مقروء.

(المادة 380) الصك الخالى من أحد البيانات المذكورة فى المادة 379 من هذا القانون لا يعد كمبيالة إلا فى الحالات الآتية : أ- إذا خلت الكمبيالة من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبرت مستحقة الوفاء لدى الإطلاع عليها 0 ب- وإذا خلت من بيان مكان الوفاء اعتبر المكان المبين بجانب اسم المسحوب عليه مكاناً للوفاء و موطناً للمسحوب عليه فى نفس الوقت 0 ج- و إذا خلت من بيان مكان الإصدار اعتبرت صادرة فى المكان المبين بجانب توقيع الساحب 0

(المادة 1- 381) يجوز سحب الكمبيالة لأمر الساحب نفسه . 2- و يجوز سحبها على الساحب -3 . و يجوز سحبها لحساب شخص آخر.

(المادة 382) يجوز أن تكون الكمبيالة مستحقة الوفاء فى موطن شخص من الغير سواء فى الجهة التى بها موطن المسحوب عليه أو فى أية جهة أخرى 0

(المادة 1- 383) يجوز لساحب الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الإطلاع أو بعد مدة معينة من الإطلاع عليها أن يشترط عائداً منفصلاً عن المبلغ المذكور فيها 0 2- و يعتبر هذا الشرط فى الكمبيالات الأخرى كأن لم يكن 0 3- و يجب بيان العائد فى الكمبيالة ، فإذا خلت منه اعتبر الشرط كأن لم يكن 0 4- و يسحب العائد من تاريخ إصدار الكمبيالة ما لم يتفق على تاريخ آخر 0

(المادة 1- 384) إذا كتب مبلغ الكمبيالة بالحروف و بالأرقام معاً ، فالعبرة عند الاختلاف بالمكتوب بالحروف 0 2- وإذا كتب المبلغ عدة مرات بالحروف أو بالأرقام فالعبرة عند الاختلاف بأقلها مبلغاً 0

(المادة 385) تكون التزامات ناقصي الأهلية الذين ليسوا تجاراً و عديمي الأهلية الناشئة عن توقيعاتهم على الكمبيالة كساحبين أو قابلين أو ضامين احتياطيين أو بأى صفة أخرى باطلة بالنسبة إليهم فقط

قانون التجارة المصري

(المادة 386:) إذا حملت الكمبيالة توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الالتزام بها أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأسباب أخرى لأصحابها أو لمن وقعت الكمبيالة بأسمائهم فإن التزامات غيرهم من الموقعين عليها تبقى مع ذلك صحيحة 0

(المادة 1) (387:) يحوز شكل الالتزامات بموجب الكمبيالة لقانون الدولة التي صدرت فيها 0 (2) و مع ذلك إذا كان الالتزام غير صحيح شكلاً بموجب القانون المشار إليها في الفقرة السابقة ولكنه صحيح شكلاً وفقاً لأحكام القانون المصري ، فلا يكون لعبه الشكلي أثر في صحة الالتزامات اللاحقة التي تنشأ بموجب الكمبيالة في مصر 0

(المادة 1-388:) يرجع في تحديد أهلية الملتزم بموجب الكمبيالة إلى قانون الدولة التي ينتمي إليها جنسيته . 2- و إذا كان القانون الواجب التطبيق يعتبر الملتزم بموجب الكمبيالة ناقص الأهلية فإن التزامه يبقى صحيحاً إذا وضع توقيعه على الكمبيالة في دولة يعتبره قانونها كامل الأهلية.

(المادة 1-389:) من يوقع كمبيالة نيابة عن شخص آخر بغير تفويض منه يلتزم شخصياً بموجب الكمبيالة فإذا آلت إليه الحقوق التي كانت تؤول إلى من ادعى النيابة عنه - 2. و يسري هذا الحكم على النائب إذا جاوز حدود سلطته.

(المادة 1-390:) يضمن صاحب الكمبيالة قبولها ووفاءها . 2- و يجوز له أن يشترط إعفاءه من ضمان القبول ، و كل شرط بإعفاءه من ضمان الوفاء يعتبر كأن لم يكن.

التظهير

المادة 391-1- كل كمبيالة و لو لم يصرح فيها أنها مسحوبة للأمر تتداول بالتظهير 0 2- لا يجوز تداول الكمبيالة التي يضع فيها الساحب عبارة ليست للأمر أو أي عبارة أخرى تفيد هذا المعنى إلا باتباع إجراءات حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدني مع ما يترتب عليها من آثار 0 3- يجوز التظهير إلى المسحوب عليه سواء قبل الكمبيالة أو لم يقبلها ، كما يجوز التظهير إلى الساحب أو إلى أي ملتزم آخر ، و يجوز لجميع هؤلاء تظهير الكمبيالة من جديد 0

(المادة 1-392:) يجب أن يكون التظهير غير معلق على شرط 0 وكل شرط يعلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن 0 2- و يكون التظهير الجزئي باطلاً 0 3- و يعتبر التظهير لحامله تظهيراً على بياض 0

(المادة 1-393:) يكتب التظهير على الكمبيالة نفسها أو على ورقة متصلة بها وصلة و يوقعه المظهر 0 2- و يجوز ألا يذكر في التظهير اسم المظهر إليه كما يجوز أن يقتصر على توقيع المظهر ( التظهير على بياض ) و يشترط لصحة التظهير في هذه الحالة الأخيرة أن يكتب على ظهر الكمبيالة أو على الوصلة 0

(المادة 1-394:) ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة . 2- و إذا كان التظهير على بياض جاز للحامل . أ-أن يملأ البياض بكتابة اسمه أو اسم شخص آخر . ب-أن يظهر الكمبيالة من جديد على بياض أو إلى شخص آخر . ج-أن يسلم الكمبيالة إلى شخص آخر دون أن يملأ البياض و لو لم يظهرها.

(المادة 1-395:) يضمن المظهر قبول الكمبيالة ووفاءها ما لم يشترط غير ذلك 0 2- و يجوز له حظر تظهيرها من جديد ، و في هذه الحالة لا يكون ملزماً بالضمان قبل من تؤول إليه الكمبيالة بتظهير لاحق 0

(المادة 1-396:) يعتبر حائز الكمبيالة حاملها الشرعي إذا أثبت أنه صاحب الحق فيها بسلسلة من تظهيرات غير منقطعة و لو كان آخرها تظهيراً على بياض 0 و تعتبر التظهيرات المشطوبة في هذا الشأن كأن لم تكن 0 و إذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر اعتبر الموقع على هذا التظهير أنه هو الذي آل إليه الحق في الكمبيالة بالتظهير على بياض 0 2- إذا فقد شخص حيازة الكمبيالة فلا يلزم الحامل بالتخلي عنها إذا أثبت حقه فيها طبقاً للفقرة السابقة إلا إذا كان قد حصل عليها بسوء نية أو ارتكب في سبيل الحصول عليها خطأ جسيماً

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة :397 مع عدم الإخلال بأحكام المادة (385) من هذا القانون ليس لمن أقيمت عليه دعوى بكمبيالة أن يحتج على حاملها بالدفع المبنية على علاقاته الشخصية بساحبها أو بحاملها السابقين ما لم يكن قصد حامل وقت حصوله عليها الإضرار بالمدين.

(المادة 1- :398 إذا أشتمل التظهير على عبارة القيمة للتحويل أو القيمة للقبض أو التوكيل أو أي بيان آخر يفيد التوكيل جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة و لكن لا يجوز له تظهيرها إلا على سبيل التوكيل . 2- و ليس للملتزمين في هذه الحالة الاحتجاج على حامل إلا بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر . 3- لا تنقضي الوكالة التي يتضمنها التظهير بوفاة الموكل أو الحجر عليه.

(المادة 1- :399 إذا أشتمل التظهير على عبارة القيمة للضمان أو القيمة للرهن أو أي بيان آخر يفيد الرهن جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة عن الكمبيالة 0 و مع ذلك إذا ظهر الكمبيالة اعتبر التظهير حاصلاً على سبيل التوكيل . 2- و ليس للملتزمين بالكمبيالة الاحتجاج على حامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر ما لم يكن قصد حامل وقت حصوله على الكمبيالة الإضرار بالمدين , و تكون حماية حامل في هذا الشأن في حدود دينه المضمون بالرهن.

(المادة 1- :400 التظهير اللاحق لميعاد الاستحقاق ينتج آثار التظهير السابق عليه 0 أما التظهير اللاحق لاحتجاج عدم الوفاء فلا ينتج إلا آثار حوالة الحق . 2- يفترض في التظهير الخالي من التاريخ أنه حصل قبل انقضاء الميعاد المحدد لعمل الاحتجاج ما لم يثبت غير ذلك.

مقابل الوفاء

(المادة :401 على صاحب الكمبيالة أو من سحبت لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفاتها و يسأل الساحب لحساب غيره قبل مظهري الكمبيالة و حاملها دون غيرهم عن إيجاد مقابل الوفاء.

(المادة :402 يعتبر مقابل الوفاء موجوداً إذا كان المسحوب عليه مديناً للساحب أو للأمر بالسحب في ميعاد استحقاق الكمبيالة بمبلغ من النقود مستحق الأداء و مساو بالأقل لمبلغ الكمبيالة 0

(المادة 1- :403 يعتبر قبول الكمبيالة قرينة على وجود مقابل الوفاء لدى القابل . و لا يجوز نقض هذه القرينة إلا في علاقة المسحوب عليها بالحامل 2- و على الساحب وحده أن يثبت في حالة الإنكار سواء حصل قبول الكمبيالة أو لم يحصل أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق . فإذا لم يثبت ذلك كان ضامناً للوفاء و لو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد قانوناً . فإذا أثبت الساحب وجود المقابل و استمرار وجوده حتى الميعاد الذي كان يجب فيه عمل الاحتجاج برنت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل في مصلحته.

(المادة 1- :404 تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم القانون إلى حملة الكمبيالة المتعاقبين 2- 0 و إذا كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الكمبيالة كان للحامل على هذا المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة له على المقابل الكامل 0 و يسري هذا الحكم إذا كان مقابل الوفاء ديناً متنازِعاً عليه أو غير حال عند استحقاق الكمبيالة 0

(المادة :405 على الساحب , و لو عمل الاحتجاج بعد الميعاد المحدد له قانوناً , أن يسلم حامل الكمبيالة المستندات اللازمة للحصول على مقابل الوفاء 0 فإذا أفلس الساحب التزم بذلك أمين التفليسة 0

(المادة :406 إذا أفلس الساحب و لو قبل حلول ميعاد استحقاق الكمبيالة فللحامل دون غيره من دائني الساحب استيفاء حقه من مقابل الوفاء الموجود على وجه صحيح لدى المسحوب عليه 0

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 407:) إذا أفلس المسحوب عليه و كان مقابل الوفاء دينا في ذمته للساحب دخل هذا الدين في موجودات التفليسة 20- أما إذا كان للساحب لدى المسحوب عليه بضائع أو أوراق تجارية أو أوراق مالية أو غير ذلك من الأموال التي يجوز استردادها طبقاً لأحكام الإفلاس و كانت هذه الأموال مخصصة صراحة أو ضمناً لوفاء الكميالة فلحامل الأولوية في استيفاء حقه من قيمتها 0

(المادة 1- 408:) إذا سحبت عدة كميالات على مقابل وفاء واحد لا يكفي لوفائها كلها فيراعي ترتيب تواريخ سحبها فيما يتعلق بحقوق حامليها في استيفاء ديونهم من مقابل الوفاء المذكور 0 و يكون حامل الكميالة السابق تاريخها على تواريخ الكميالات الأخرى مقدماً على غيره 20- فإذا سحبت الكميالات في تاريخ واحد قدمت الكميالة التي تحمل قبول المسحوب عليه 30- و إذا لم تحمل أي كميالة قبول المسحوب عليه قدمت الكميالة التي خصص لها مقابل الوفاء 40- أما الكميالات التي تشتمل على شرط عدم القبول فتأتي في المرتبة الأخيرة 0

القبول

(المادة 409:) يجوز لحامل الكميالة و لكل حائز لها حتى ميعاد الاستحقاق تقديمها إلى المسحوب عليه في موطنه لقبولها0

(المادة 1- 410:) يجوز لساحب الكميالة أن يشترط تقديمها للقبول في ميعاد يحدده أو بغير تحديد ميعاد . 2- و للساحب أن يشترط عدم تقديم الكميالة للقبول , و مع ذلك لا يجوز وضع هذا الشرط إذا كانت الكميالة مستحقة الدفع عند شخص آخر غير المسحوب عليه أو كانت مستحقة الوفاء في محل آخر غير المحل الذي يوجد فيه موطن المسحوب عليه أو كانت مستحقة الدفع بعد مدة معينة من الإطلاع عليها . 3- و للساحب أن يشترط أيضاً عدم تقديم الكميالة للقبول قبل ميعاد معين . 4- و لكل مظهر يشترط تقديم الكميالة للقبول في ميعاد يحدده أو بغير تحديد ميعاد , ما لم يكن الساحب قد اشترط عدم تقديمها للقبول

(المادة 1- 411:) الكميالة المستحقة الوفاء بعد مضي مدة معينة من الإطلاع عليها يجب تقديمها للقبول خلال سنة من تاريخها 20- و للساحب تقصير هذا الميعاد أو إطالته 0 3-ولكل مظهر تقصير هذا الميعاد 0

(المادة 1- 412:) يجوز للمسحوب عليه أن يطلب تقديم الكميالة للقبول مرة ثانية في اليوم التالي للتقديم الأول . و لا يقبل من ذوي المصلحة الادعاء بأن هذا الطلب قد رفض إلا إذا ذكر في الاحتجاج . 2- و لا يلزم حامل الكميالة المقدمة بالتخلي عنها للمسحوب عليه.

(المادة 1- 413:) يكتب القبول على الكميالة نفسها , و يؤدي بلفظ مقبول أو بأية عبارة أخرى تفيد معناه و يوقعه المسحوب عليه . 2- و يعتبر قبولاً مجرد وضع المسحوب عليه توقيعاً على صدر الكميالة . 3- فإذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الإطلاع عليها أو كانت واجبة التقديم للقبول في مدة معينة بناء على شرط خاص , و جب بيان تاريخ القبول باليوم الذي وقع فيه إلا إذا أوجب الحامل بيان تاريخ القبول بيوم تقديم الكميالة , فإذا خلا القبول من التاريخ جاز للحامل - حفاظاً على حقوقه في الرجوع على المظهرين و على الساحب - إثبات عدم وجود التاريخ باحتجاج يعمل في وقت يكون فيه مجدياً.

(المادة 1- 414:) يجب أن يكون القبول غير معلق على شرط , و مع ذلك يجوز للمسحوب عليه قصره على جزء من مبلغ الكميالة . 2- و كل تعديل آخر لبيانات الكميالة يقع في صيغة القبول يعتبر رفضاً للقبول . و مع ذلك يبقى القابل ملزماً بما تضمنته صيغة قبوله.

(المادة 1- 415:) إذا عين الساحب في الكميالة محلاً للوفاء غير موطن المسحوب عليه دون أن يعين اسم الشخص الذي يجب الوفاء عنده جاز للمسحوب عليه تعيينه عند القبول . فإذا لم يعينه اعتبر المسحوب عليه القابل ملزماً بالدفع في مكان الوفاء . 2- و إذا كانت الكميالة مستحقة الوفاء في موطن المسحوب عليه جاز له عند القبول أن يعين عنواناً في نفس الجهة التي بها موطنه ليقع فيها الوفاء.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة-1 (416: إذا قبل المسحوب عليه الكمبيالة صار ملزماً بوفاء قيمتها في ميعاد استحقاقها . 2-\*) وفي حالة عدم الوفاء يكون للحامل و لو كان هو الساحب نفسه مطالبة المسحوب عليه القابل بدعوى مباشرة ناشئة عن الكمبيالة بكل ما تجوز المطالبة به بموجب المادتين 444 و 445 من هذا القانون . (\*) **مصححة بالاستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية - العدد 38 (مكرر) في 27/9/1999

(المادة-1 (417: إذا شطب المسحوب عليه قبوله المكتوب على الكمبيالة قبل ردها اعتبر القبول مرفوضاً و يعتبر الشطب حاصلاً قبل رد الكمبيالة ما لم يثبت العكس . 2- و مع ذلك إذا أخطر المسحوب عليه الحامل أو أي موقع آخر كتابة بقبوله التزم قبلهم في حدود هذا القبول.

الضمان الاحتياطي

(المادة 1 (418: يجوز ضمان وفاء مبلغ الكمبيالة كله أو بعضه من ضامن احتياطي . 2) و يكون هذا الضمان من أي شخص و لو كانوا ممن وقعوا الكمبيالة.

(المادة 1 (419: يكتب الضمان الاحتياطي على الكمبيالة أو على وصلة . 2- و يؤدي الضمان بعبارة للضمان الاحتياطي أو بأي عبارة أخرى تفيد هذا المعنى و يوقعه الضامن . 3- و يستفاد هذا الضمان من مجرد توقيع الضامن على صدر الكمبيالة ما لم يكن هذا التوقيع صادراً من المسحوب عليه أو من الساحب . 4- يذكر في الضمان اسم المضمون , و إلا اعتبر الضمان حاصلاً للساحب.

(المادة-1 (420: يلتزم الضامن الاحتياطي بالكيفية التي التزم بها المضمون . 2- و يكون التزام الضامن الاحتياطي صحيحاً و لو كان الإلتزام الذي ضمنه باطلاً لأي سبب آخر غير عيب في الشكل . 3- و إذا أوفى الضامن الاحتياطي الكمبيالة آلت إليه الحقوق الناشئة عنها قبل كل ملتزم بمقتضى الكمبيالة تجاه المضمون.

الاستحقاق

(المادة-1 (421: يجوز سحب الكمبيالة مستحقة الوفاء : لدى الإطلاع . ببعد مدة معينة من الإطلاع . ج- بعد مدة معينة من تاريخ إصدارها . د- في تاريخ معين . 2 - الكمبيالات المشتملة على مواعيد استحقاق غير المذكورة في الفقرة السابقة أو على مواعيد استحقاق متعاقبة تكون باطلة.

(المادة-1 (422: الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الإطلاع تكون واجبة الوفاء بمجرد تقديمها 0 و يجب أن تقدم للوفاء خلال سنة من تاريخ إصدارها 0 وللساحب تقصير هذا الميعاد أو إطالته و للمظهرين تقصيره . 2- للساحب أن يشترط عدم تقديم الكمبيالة المستحقة الوفاء لدى الإطلاع قبل انقضاء أجل معين , و في هذه الحالة يحسب ميعاد التقديم ابتداء من حلول هذا الأجل.

(المادة-1 (423: يبدأ ميعاد استحقاق الكمبيالة الواجبة الوفاء بعد مدة من تاريخ القبول أو تاريخ الاحتجاج . 2- فإذا لم يعمل الاحتجاج اعتبر القبول غير المؤرخ حاصلاً بالنسبة إلى القابل في اليوم الأخير من الميعاد المقرر لتقديم الكمبيالة للقبول.

(المادة-1 (424: الكمبيالة المسحوبة لشهر أو لعدة شهور من تاريخ إصدارها أو من تاريخ الإطلاع عليها يكون استحقاقها في التاريخ المقابل من الشهر الذي يجب فيه الوفاء . فإذا لم يوجد للتاريخ مقابل في هذا الشهر كان الاستحقاق في اليوم الأخير منه - 2 . و إذا سحبت الكمبيالة لشهر و نصف شهر أو لعدة شهور و نصف شهر من تاريخ إصدارها أو من تاريخ الإطلاع عليها , وجب البدء بحساب الشهور كاملة . 3- وإذا كان الاستحقاق في أول الشهر أو في منتصفه أو في آخره كان المقصود اليوم الأول أو الخامس عشر أو الأخير من الشهر . 4- و تعني عبارة نصف شهر خمسة عشر يوماً.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 425) إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء في تاريخ معين و في مكان يختلف فيه التقويم عن تقويم مكان إصدارها اعتبر تاريخ الاستحقاق محددًا وفقًا لتقويم مكان الوفاء . 2- وإذا سحبت الكمبيالة بين مكانين مختلفي التقويم وكانت مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من تاريخ إصدارها وجب إرجاع تاريخ إصدارها إلى اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء و يحدد ميعاد الاستحقاق وفقًا لذلك . 3- يحسب ميعاد تقديم الكمبيالات وفقًا للأحكام المقررة في الفقرة السابقة . 4- ولا تسري هذه الأحكام إذا ا تضح من شروط الكمبيالة أو من بياناتها اتجاه القصد إلى إتباع أحكام أخرى.

الوفاء

(المادة 1- 426) على حامل الكمبيالة المستحقة الوفاء في تاريخ معين أو بعد مدة معينة من تاريخ إصدارها أو من تاريخ الإطلاع عليها أن يقدمها للوفاء في يوم استحقاقها أو في أحد يومي العمل التاليين لهذا اليوم . 2- يعتبر تقديم الكمبيالة إلى إحدى غرف المقاصة المعترف بها قانونًا في حكم تقديمها للوفاء.

(المادة 1- 427) إذا أوفى المسحوب عليه الكمبيالة جاز له استردادها من حاملها موقعًا عليها بما يفيد الوفاء . 2- لا يجوز لحامل الكمبيالة أن يمتنع عن قبول الوفاء الجزئي . 3- وإذا كان الوفاء جزئيًا جاز للمسحوب عليه أن يطلب إثباته على الكمبيالة و إعطاءه مخالصة به . 4- و تبرأ ذمة الساحب و المظهرين و غيرهم من الملتزمين في الكمبيالة بقدر ما يدفع من قيمتها , و على حاملها عمل الاحتجاج عن القدر غير المدفوع.

(المادة 1- 428) لا يجبر حامل الكمبيالة على قبض قيمتها قبل ميعاد الاستحقاق . 2- وإذا أوفى المسحوب عليه قبل ميعاد الاستحقاق تحمل تبعة ذلك . 3- وفاء الكمبيالة في ميعاد الاستحقاق دون معارضة صحيحة يبرئ ذمة الموفى إلا إذا وقع منه غش أو خطأ جسيم , و عليه أن يستوثق من انتظام تسلسل التظهيرات و لكنه غير ملزم بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين.

(المادة 1- 429) إذا عين الساحب مبلغ الكمبيالة بعملة أجنبية يلزم أن تكون من العملات المعلن لها أسعار صرف محليًا , و جب الوفاء في مصر بهذه العملة إلا إذا نص في الكمبيالة على جواز الوفاء بقيمتها بالعملة الوطنية حسب سعر البيع أو الإقبال أو التحويلات لدى البنك المركزي المصري أو حسب البنكنوت إذا لم يعلن البنك المركزي سعر تحويلات لعملة الكمبيالة , و ذلك في يوم الاستحقاق فإذا لم يتم الوفاء في هذا اليوم كان لحاملها الخيار بين المطالبة بمبلغ الكمبيالة مقومًا بالعملة الوطنية حسب السعر المشار إليه يوم الاستحقاق أو يوم الوفاء . 2- إذا عين مبلغ الكمبيالة بعملة تحمل تسمية مشتركة و تختلف قيمتها في بلد الإصدار عن قيمتها في بلد الوفاء افترض أن المقصود عليه بلد الوفاء.

(المادة 1- 430) إذا لم تقدم الكمبيالة للوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين بها إيداع مبلغها خزنة المحكمة التي يقع في دائرتها مكان الوفاء . و يكون الإيداع على نفقة الحامل و تحت مسؤوليته . 2- يسلم قلم كتاب المحكمة المودع وثيقة يذكر فيها إيداع المبلغ و مقداره و تاريخ إصدار الكمبيالة و تاريخ الاستحقاق و اسم من حررت في الأصل لمصلحته . 3- فإذا طالب الحامل المدين بالوفاء وجب على المدين تسليم وثيقة الإيداع إليه مقابل تسلم الكمبيالة منه مؤشرا عليها بوقوع الوفاء بموجب وثيقة الإيداع , و للحامل قبض المبلغ من قلم كتاب المحكمة بموجب هذه الوثيقة . فإذا لم يسلم المدين وثيقة الإيداع إلى الحامل وجب عليه وفاء قيمة الكمبيالة له.

(المادة 431-) لا يقبل الاعتراض على وفاء الكمبيالة إلا في حالة ضياعها أو إفلاس حاملها أو الحجر عليه

(المادة 1- 432) إذا ضاعت كمبيالة غير مقبولة وكانت محررة من عدة نسخ جاز لمستحق قيمتها أن يطالب بالوفاء بموجب إحدى النسخ الأخرى . 2- وإذا كانت الكمبيالة محررة من عدة نسخ و ضاعت النسخة التي تحمل صيغة القبول فلا تجوز المطالبة بوفائها بموجب إحدى النسخ الأخرى إلا بأمر من القاضي المختص و بشرط تقديم كفيل.

قانون التجارة المصري

(المادة :433) يجوز لمن ضاعت منه كمبيالة -مقبولة أو غير مقبولة - و لم يتمكن من تقديم إحدى النسخ الأخرى أن يستصدر أمرا من القاضي المختص بوفائها بشرط أن يثبت ملكيته لها و أن يقدم كفيلا

(المادة -1 :434) في حالة الامتناع عن وفاء قيمة الكمبيالة الضائعة بعد المطالبة بها وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة 432 و أحكام المادة 433 من هذا القانون يجب على مالكها للمحافظة على حقوقه أن يثبت ذلك في احتجاج يحرره في اليوم التالي لميعاد الاستحقاق و يعلنه للساحب والمظهرين بالطريقة وفي المواعيد المقررة في المادة 440 من هذا القانون . 2- و يجب تحرير الاحتجاج في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة و لو تعذر استصدار أمر القاضي في الوقت المناسب.

(المادة -1 :435) يجوز لمالك الكمبيالة الضائعة الحصول على نسخة منها ، و يكون ذلك بالرجوع إلى من ظهر إليه الكمبيالة ، و يلتزم هذا المظهر بمعاونته والإذن له باستعمال اسمه في مطالبة المظهر السابق . و يرقى المالك في هذا المطالبة من مظهر إلى مظهر حتى يصل إلى الساحب . 2- و يلتزم كل مظهر بكتابة تظهيره على نسخة الكمبيالة المسلمة من الساحب بعد التأشير عليها بما يفيد أنها بدل فاقد . 3- و لا يجوز طلب الوفاء بموجب هذه النسخة إلا بأمر من القاضي المختص و بشرط تقديم كفيلا . 4- و تكون جميع المصروفات على مالك الكمبيالة الضائعة.

(المادة :436) الوفاء في ميعاد الاستحقاق بناء على أمر القاضي في الأحوال المشار إليها في المواد السابقة يبرئ ذمة المدين.

(المادة :437) ينقضي التزام الكفيل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 432 و المادتين 433 و 435 من هذا القانون بمضي ثلاث سنوات إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى.

الرجوع

(المادة -1 :438) لحامل الكمبيالة عند عدم وفائها في ميعاد الاستحقاق الرجوع على المظهرين و الساحب و غيرهم من الملتزمين بها . 2- و يجوز للحامل الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق في الأحوال الآتية : أ-الامتناع الكلي أو الجزئي عن القبول . ب-إفلاس المسحوب عليه قابلا كان للكمبيالة أو غير قابل ، أو توقفه عن الدفع و لو لم يثبت بحكم ، أو الحجز على أمواله حجزا غير مجد . ج - إفلاس صاحب الكمبيالة المشروط فيها عدم تقديمها للقبول . 3- ويجوز لكل ضامن عند الرجوع عليه قبل ميعاد الاستحقاق في الحالات المبينة في البندين ب ، ج من الفقرة السابقة أن يقدم إلى القاضي المختص بالمحكمة التي يقع في دائرتها موطنه و خلال ثلاثة أيام من تاريخ الرجوع عليه عريضة بطلب منحه مهلة للوفاء 0 فإذا رأى القاضي مبررا لمنح المهلة حدد في أمره الميعاد الذي يجب فيه الوفاء بشرط ألا يجاوز التاريخ المعين للاستحقاق ، و يكون هذا الأمر نهائياً.

(المادة -1 :439) يكون إثبات الامتناع عن قبول الكمبيالة أو عن وفائها باحتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء . 2- (\*) يجب عمل احتجاج عدم القبول في المواعيد المحددة لتقديم الكمبيالة للقبول ، فإذا وقع التقدي الأول للقبول وفقا للفقرة الأولى من المادة 411 من هذا القانون في اليوم الأخير من الميعاد المحدد للتقديم ، جاز عمل الاحتجاج في اليوم التالي . 3- يجب عمل احتجاج عدم الوفاء عن الكمبيالة المستحقة الوفاء في يوم معين أو بعد مدة معينة من تاريخ إصدارها أو من تاريخ الإطلاع عليها خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم الاستحقاق . و إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الإطلاع وجب عمل احتجاج عدم الوفاء وفقا للشروط المبينة بالفقرة السابقة بشأن احتجاج عدم القبول . 4- يغني احتجاج عدم القبول عن تقديم الكمبيالة والوفاء عن عمل احتجاج عدم الوفاء . 5- في حالة توقف المسحوب عليه عن الدفع ، سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل ، أو توقيع حجز غير مجد على أمواله ، لا يجوز لحما الكمبيالة الرجوع على الضامنين إلا بعد تقديم الكمبيالة للمسحوب عليه لوفائها و بعد عمل احتجاج عدم الوفاء . 6- في حالة شهر إفلاس المسحوب عليه ، سواء كان قابلا للكمبيالة أو غير قابل ، و كذلك في حالة شهر إفلاس صاحب الكمبيالة المشروط عدم تقديمها للقبول يكون تقديم حكم شهر الإفلاس كافيا لتمكين الحامل من استعمال حقوقه في الرجوع على الضامين (\*) . **مصححة بالاستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية - العدد 38 (مكرر) في 27/9/1999

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 440) على حامل الكمبيالة أن يخطر من ظهرها له و الساحب بعدم قبولها أو بعدم وفائها خلال أيام العمل الأربعة التالية ليوم عمل الاحتجاج أو ليوم تقديم الكمبيالة للقبول و للوفاء إذا اشتملت على شرط الرجوع بلا مصاريف . و على كل مظهر خلال يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الإخطار أن يخطر بدوره من ظهر له الكمبيالة بتسليمه هذا الإخطار مبيناً له أسماء من قاموا بالإخطارات السابقة و عناوينهم , و هكذا من مظهر إلى مظهر حتى الساحب . و يبدأ الميعاد بالنسبة إلى كل مظهر من التاريخ الذي تسلم فيه الإخطار من المظهر السابق عليه . 2- و متى أخطر أحد الموقعين على الكمبيالة طبقاً للفقرة السابق وجب أيضاً إخطار ضامنه الاحتياطي في الميعاد ذاته . 3- إذا لم يبين أحد المظهرين عنوانه أو بينه بطريقة مجهلة أو غير مقروءة اكتفى بإخطار المظهر السابق عليه . 4- و لمن وجب عليه الإخطار أن يقوم بخطاب مسجل أو ببرقية أو توكس أو فاكس أو بأية طريقة أخرى و لو برد الكمبيالة ذاتها . و عليه إثبات قيامه بالإخطار في الميعاد المقرر له . و يعتبر الميعاد مرجعاً إذا سلم الخطاب المسجل أو البرقية إلى إدارة البريد أو البرق في الميعاد المذكور . 5- لا تسقط حقوق من وجب عليه الإخطار إذا لم يقم به في الميعاد المقرر له , و إنما يلزمه عند الإقتضاء تعويض الضرر المترتب على إهماله بشرط ألا يجاوز التعويض مبلغ الكمبيالة.

(المادة 1- 441) للساحب و لكل نظهر أو ضامن احتياطي أن يعفي الحامل من عمل احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الوفاء عند استعمال حقه في الرجوع إذا كتب على الكمبيالة شرط الرجوع بلا مصاريف أو بدون احتجاج أو أي شرط آخر يفيد هذا المعنى و وقع الشرط . 2- ولا يعفى من هذا الشرط الحامل من تقديم الكمبيالة في المواعيد المقررة ولا من عمل الإخطارات اللازمة . و على من يتمسك تجاه الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد إثبات ذلك . 3- إذا كتب الساحب شرط الرجوع بلا مصاريف , سرت آثاره على كل الموقعين أما إذا كتبه أحد المظهرين أو الضامنين الاحتياطيين , سرت آثاره عليه وحده . 4- وإذا كان الساحب هو الذي وضع الشرط و عمل الحامل احتجاجاً رغم ذلك تحمل وحده المصاريف , أما إذا كان الشرط صادراً من مظهر أو ضامن احتياطي جاز الرجوع على جميع الموقعين الآخرين بمصاريف الاحتجاج إن عمل.

(المادة 1- 442) الأشخاص الملتزمون بموجب كمبيالة مسئولون بالتضامن قبل حاملها 20- و لحامل الكمبيالة الرجوع على هؤلاء الملتزمين منفردين أو مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم . 3- و يثبت هذا الحق لكل موقع على الكمبيالة إذا دفع قيمتها . 4- الدعوى المقامة على أحد الملتزمين لا تحول دون الرجوع على الباقيين و لو كانوا لاحقين للملتزم الذي وجهت إليه الدعوى ابتداء.

(المادة 443) لحامل الكمبيالة مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي : - أ - أصل مبلغ الكمبيالة غير المقبولة أو غير المدفوعة مع العائد المتفق عليه . ب- العائد محسوباً وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي و ذلك ابتداء من يوم الاستحقاق . ج- مصاريف الاحتجاج و الإخطارات و الدمغة و غيرها . د- في أحوال الرجوع قبل ميعاد استحقاق الكمبيالة يجب أن يستنزل من قيمتها ما يساوي سعر الخصم الرسمي في تاريخ الرجوع بالمكان الذي يقع في موقع الحامل.

(المادة 444) يجوز لمن أوفى الكمبيالة مطالبة ضامنيه بما يأتي : - أ - المبلغ الذي أوفاه . ب- عائد هذا المبلغ محسوباً من يوم الوفاء وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي . ج- المصاريف التي تحملها.

(المادة 1- 445) لكل ملتزم طوالب بكمبيالة على وجه الرجوع أو كان مستهدفاً للمطالبة بها أن يطلب في حالة قيامه بالوفاء تسليم الكمبيالة إليه و معها الاحتجاج و مخالصة بما وفاه . 2- و لكل مظهر أوفى الكمبيالة أن يشطب تظهيره و التظهيرات اللاحقة له.

(المادة 446) في حالة الرجوع بعد قبول جزئي يجوز لمن أوفى القدر غير المقبول من قيمة الكمبيالة أن يطلب إثبات هذا الوفاء على الكمبيالة و تسليمه مخالصة به . و يجب على الحامل فضلاً عن ذلك أن يسلمه صورة طبق الأصل من الكمبيالة موقعا عليها منه و أن يسلمه الاحتجاج تمكيناً له من استعمال حقه في الرجوع على غيره.

(المادة 1- 447) تسقط حقوق حامل الكمبيالة قبل المظهرين و الساحب و غيرهم من الملتزمين ما عدا القابل بمضي المواعيد المعينة لإجراء ما يلي : - تقديم الكمبيالات المستحقة الوفاء لدى الإطلاع أو بعد مدة معينة من الإطلاع . ب- عمل احتجاج عدم القبول أو احتجاج عدم الدفع . ج- تقديم الكمبيالة للوفاء في حالة اشتغالها على شرط الرجوع بلا مصاريف . 2- و مع ذلك لا يفيد الساحب من هذا السقوط إلا إذا أثبت أنه أوجد مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق , و في هذه الحالة لا يبقى للحامل إلا الرجوع على المسحوب

قانون التجارة المصري

عليه . 3- و إذا لم تقدم الكمبيالة للقبول في الميعاد الذي اشترطه الساحب سقطت حقوق الحامل في الرجوع بسبب عدم القبول و عدم الوفاء على السواء إلا إذا تبين من عبارة الشرط أن الساحب لم يقصد منه سوى إعفاء نفسه من ضمان القبول وحده . 4- إذا كان المظهر هو الذي اشترط في التنظير ميعادا لتقديم الكمبيالة للقبول , فله وحده الإفادة من هذا الشرط.

(المادة-1 (448) إذا حالت قوة القاهرة دون تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج في المواعيد المقررة لذلك امتدت هذه المواعيد . 2- و على الحامل أن يخطر دون إبطاء من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة و أن يثبت هذا الإخطار مؤرخا و موقعا منه في الكمبيالة أو في الوصلة و تتسلسل الإخطارات وفقا للمادة (440) من هذا القانون . 3- وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة تقديم الكمبيالة للقبول أو للوفاء دون إبطاء ثم عمل الاحتجاج عند الاقتضاء . 4- إذا استمرت القوة القاهرة لأكثر من ثلاثين يوما محسوبة من يوم الاستحقاق جاز الرجوع على الملتزمين دون حاجة إلى تقديم الكمبيالة أو عمل الاحتجاج . 5- إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء لدى الإطلاع أو بعد مدة معينة من الإطلاع سرى ميعاد الثلاثين يوما من التاريخ الذي أخطر فيه الحامل من ظهر له الكمبيالة بالقوة القاهرة و لو وقع هذا التاريخ قبل انتهاء مواعيد تقديم الكمبيالة . و تزداد مدة الإطلاع على ميعاد الثلاثين يوما إذا كانت الكمبيالة مستحقة الوفاء بعد مدة معينة من الإطلاع عليها . 6- لا يعتبر من القوة القاهرة الأمور المتصلة بشخص حامل الكمبيالة أو بمن كفله تقديمها أو بعمل الاحتجاج.

(المادة (449) يجوز لحامل الكمبيالة المعمول عنها احتجاج عدم الوفاء أن يوقع حجزا تحفظيا بغير كفالة على أموال كل من الساحب أو القابل أو المظهر أو الضامن الاحتياطي أو غيرهم من الملتزمين بالكمبيالة مع مراعاة الأحكام المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية و التجارية . ويصدر القاضي أمره بالحجز التحفظي بغير كفالة متى قدم حامل الكمبيالة الطلب مصحوبا بأصل الكمبيالة و باحتجاج عدم الوفاء (\*) (\*) الفقرة الثانية من المادة (449) مضافة بالقانون رقم 156 لسنة 2004 المنشور بالجريدة الرسمية - عدد 28 مكرر (أ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام الشيك على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 158 لسنة 2003 في مارس 14 يولية 2004

(المادة 1- (450) لساحب الكمبيالة أو مظهرها أو ضامنها الاحتياطي أن يعين شخصا ليقبلها أو لوفاء قيمتها عند الاقتضاء . 2- و يجوز قبول الكمبيالة أو وفائها من شخص يتدخل لمصلحة أي مدين بها يكون مستهدفا للرجوع عليه , و ذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية . 3- يجوز أن يكون المتدخل من الغير و لو كان المسحوب عليه غير القابل , كما يجوز أن يكون التدخل أي شخص ملتزم بالكمبيالة ما عدا المسحوب عليه القابل . 4- و يجب على المتدخل أن يخطر من وقع التدخل لمصلحته خلال يومي العمل التاليين و إلا كان مسئولاً عند الاقتضاء عن تعويض ما يترتب على إهماله من ضرر بشرط ألا يجاوز التعويض مبلغ الكمبيالة.

أحكام عامة

القبول بالتدخل

(المادة 1- (451) يجوز القبول بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحامل كمبيالة جائزة القبول , حق الرجوع قبل ميعاد استحقاقها . 2- إذا عين في الكمبيالة من يقبلها أو يوفي قيمتها عند الاقتضاء في مكان وفائها فليس للحامل أن يرجع قبل ميعاد استحقاقها على من صدر عنه هذا التعيين و لا على الموقعين اللاحقين له إلا إذا قدم الكمبيالة إلى من عين لقبولها أو لوفائها و امتنع هذا الشخص عن قبولها و أثبت الحامل هذا الامتناع باحتجاج . 3- و للحامل في الأحوال الأخرى رفض القبول بالتدخل . فإذا قبله فقد حقه في الرجوع قبل ميعاد الاستحقاق على من حصل التدخل لمصلحته و على الموقعين اللاحقين له.

(المادة (452) يذكر القبول بالتدخل على الكمبيالة و يوقعه المتدخل و يبين فيه اسم من حصل التدخل لمصلحته . فإذا خلا القبول بالتدخل من هذا البيان الأخير اعتبر حاصلا لمصلحة الساحب.

قانون التجارة المصري

(المادة- 1 (453: يلتزم القابل بالتدخل قبل حامل الكمبيالة و المظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بالأوجه التي يلتزم بها الأخير . 2- يجوز لمن حصل التدخل لمصلحته و لضمانيه على الرغم من حصول القبول بالتدخل أن يلزموا الحامل في مقابل وفاء المبالغ المنصوص عليها في المادة 443 من هذا القانون بتسليم الكمبيالة و الاحتجاج و تقديم مخالصة بقبض المبالغ المذكورة.

الوفاء بالتدخل

(المادة- 1 (454: يجوز وفاء الكمبيالة بالتدخل في جميع الأحوال التي يكون فيها لحاملها عند حلول ميعاد الاستحقاق أو قبل حلوله حق الرجوع على الملتزمين بها . 2- و يكون هذا الوفاء بأداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته أدائه . 3- و يجب أن يقع الوفاء على الأكثر في اليوم التالي لآخر يوم يجوز فيه عمل احتجاج عدم الوفاء.

(المادة- 1 (455: إذا كان لمن قبلوا الكمبيالة بالتدخل أو لمن عينوا لوفانها عند الإقتضاء موطن في مكان الوفاء وجب على الحامل تقديم الكمبيالة لهؤلاء الأشخاص جميعا لوفانها . و عليه أن يقوم بعمل احتجاج عدم الوفاء إذا لزم الحال في اليوم التالي على الأكثر لآخر يوم يجوز فيه عمل هذا الاحتجاج . 2- و إذا لم يعمل الاحتجاج في هذا الميعاد برنت ذمة من عين الموفي عند الإقتضاء أو من حصل قبوله الكمبيالة بالتدخل لمصلحته , و كذلك تبرأ ذمة المظهرين اللاحقين لهذا الشخص.

(المادة- 456: إذا رفض حامل الكمبيالة الوفاء بالتدخل فقد حقه في الرجوع على كل من كانت ذمته تبرأ بهذا الوفاء 0

(المادة- 1 (457: يجب بيان الوفاء بالتدخل بكتابة مخالصة على الكمبيالة يعين فيها من حصل الوفاء لمصلحته 0 فإذا خلت المخالصة من هذا البيان اعتبر الوفاء بالتدخل حاصلًا لمصلحة الساحب 0 2- يجب تسليم الكمبيالة و الاحتجاج إن عمل للموفي بالتدخل 0

(المادة- 1 (458: يكتسب من أوفى كمبيالة بطريق التدخل جميع الحقوق الناشئة عنها قبل من حصل الوفاء لمصلحته و قبل الملتزمين تجاه هذا الشخص بموجب الكمبيالة 0 و مع ذلك لا يجوز للموفي بالتدخل تظهير الكمبيالة من جديد 0 2- و تبرأ ذمة المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحته 0 3- إذا تزامن عدة أشخاص على الوفاء بالتدخل فضل من يترتب على الوفاء منه إبراء أكبر عدد من الملتزمين 0 و من يتدخل للوفاء بالمخالفة لهذه القاعدة مع علمه بذلك يفقد حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ لو روعيت القاعدة 0

تعدد النسخ

(المادة- 1 (459: يجوز سحب الكمبيالة من نسخ متعددة يطابق بعضها بعضا 0 2- و يجب أن يوضع في متن كل نسخة رقمها و عدد النسخ التي حررت منها و إلا اعتبرت كل نسخة كمبيالة قائمة بذاتها 0 3- لكل حامل كمبيالة غير مذكور فيها أنها سحبت من نسخة وحيدة أن يطلب نسخا منها على نفقته 0 و يجب عليه تحقيقا لذلك أن يلجأ إلى من ظهرها له الذي يلتزم بأن يعاونه لدى المظهر السابق , و هكذا حتى يرقى إلى الساحب 0 4- و على كل مظهر كتابة تظهيره على النسخ الجديدة 0

(المادة- 1 (460: وفاء الكمبيالة بمقتضى إحدى نسخها مبرئ للذمة و لو لم يكن مشروطا فيها أن هذا الوفاء يبطل أثر النسخ الأخرى 0 و مع ذلك يبقى المسحوب عليه ملتزما بالوفاء بمقتضى كل نسخة وقع عليها بالقبول و لم يستردها 0 2- المظهر الذي ظهر نسخ الكمبيالة لأشخاص مختلفين و كذلك المظهرون اللاحقون له ملزمون بمقتضى كل النسخ التي تحمل توقيعاتهم و لم يستردوها 0

(المادة- 461: على من أرسل إحدى نسخ الكمبيالة للقبول أن يبين على النسخ الأخرى اسم الشخص الذي تكون تلك النسخة في حيازته و على هذا الشخص أن يسلمها للحامل الشرعي لأية نسخة أخرى أ – أن النسخة التي أرسلت للقبول لم تسلم له رغم طلبه لها 0 ب- و أن القبول أو الوفاء لم يحصل بموجب نسخة أخرى 0

| قانون التجارة المصري                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الصور                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| (المادة 1- 462:) لحامل الكمبيالة أن يحضر صوراً منها 2- يجب أن تكون الصور مطابقة تماماً لأصل الكمبيالة و ما تحمل من تظاهرات و بيانات أخرى , كما يجب أن يبين فيها الحد الذي ينتهي عنده النسخ من الأصل 3- يجوز تظهير الصورة و ضمانها احتياطياً بالكيفية التي يجري بها تظهير أو ضمان الأصل و بالآثار نفسها 0                                                                                                                                                                                |
| (المادة 1- 463:) يبين في صورة الكمبيالة اسم حائز الأصل , و على هذا الحائز أن يسلم الأصل للحامل الشرعي للصورة 2- و إذا امتنع حائز الأصل عن تسليمه فلا يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهرها أو ضامنيها الاحتياطيين إلا إذا عمل احتجاجاً يذكر فيه أن الأصل لم يسلم إليه بناء على طلبه 3- إذا كتب على الأصل عقب التظهير الأخير الحاصل قبل عمل الصورة عبارة منذ الآن لا يصح التظهير إلا على الصورة أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى , فكل تظهير يكتب على الأصل بعد ذلك يعتبر كأن لم يكن 0 |
| التحريف                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| (المادة 0- 464:) إذا وقع تحريف في متن الكمبيالة التزم الموقعون اللاحقون لهذا التحريف بما ورد في المتن المحرف , أما الموقعون السابقون فيلزمون بما ورد في المتن الأصلي 0                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| التقادم                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| (المادة 1- 465:) تتقادم الدعاوى الناشئة عن الكمبيالة تجاه قابلها بمضي ثلاث سنوات من تاريخ الاستحقاق 2- و تتقادم دعاوى الحامل قبل المظهرين و قبل الساحب بمضي سنة من تاريخ الاحتجاج المحرر في الميعاد القانوني أو من تاريخ الاستحقاق إذا اشتملت الكمبيالة على شرط الرجوع بلا مصاريق 3- و تتقادم دعاوى المظهرين قبل بعضهم البعض و قبل الساحب بمضي ستة أشهر من اليوم الذي أوفى فيه المظهر الكمبيالة أو من يوم إقامة الدعوى عليه 0                                                           |
| (المادة 1- 466:) إذا أقيمت الدعوى فلا تسري مدد التقادم المنصوص عليها في المادة السابقة إلا من تاريخ آخر إجراء صحيح في الدعوى 2- 0 كما لا يسرى التقادم المذكور إذا صدر الحكم بالدين أو أقر به المدين في سند مستقل إقراراً يترتب عليه تجديد الدين 0                                                                                                                                                                                                                                       |
| (المادة 0- 467:) لا يكون لانقطاع المدة المقررة لتقادم الدعوى أثر إلا بالنسبة إلى من اتخذ قبله الإجراء القاطع للمدة 0                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| الفصل الثاني: السند لأمر                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| (المادة 0- 468:) يشتمل السند لأمر على البيانات الآتية : أ- شرط الأمر أو عبارة سند لأمر أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى مكتوبه في متن السند باللغة التي كتب بها . ب -تعهد غير معلق على شرط بوفاء مبلغ معين من النقود . ج- تاريخ الاستحقاق . د -مكان الوفاء . هـ اسم من يجب الوفاء له أو لأمره (المستفيد ) و- تاريخ ومكان إنشاء السند . ز- توقيع من أنشأ السند ( المحرر).                                                                                                               |
| (المادة 0- 469:) الصك الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سنداً لأمر إلا في الأحوال الآتية : أ- إذا خلا السند لأمر من بيان ميعاد الاستحقاق اعتبر واجب الوفاء لدى الاطلاع . ب- وإذا خلا السند لأمر من بيان مكان الوفاء أو موطن المحرر اعتبر محل إنشائه مكاناً للوفاء به وموطناً لمحرره . ج- وإذا خلا السند لأمر من بيان مكانه إنشائه اعتبر منشأ في المكان المبين بجانب اسم المحرر.                                                                                |

قانون التجارة المصري

(المادة :470) تسرى على السند لأمر أحكام الكمبيالة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع ماهيته , وتسرى بوجه خاص الأحكام المتعلقة بالمسائل الآتية : - الأهلية . - التظهير . - الضمان الاحتياطي مع مراعاة أنه إذا لم يذكر في صيغة الضمان اسم الملتزم المضمون اعتبر الضمان حاصلًا لمصلحة محرر السند . - الاستحقاق . - الوفاء والوفاء بالتدخل والاعتراض علي الوفاء . - الرجوع والاحتجاج . - الصور وتعدد النسخ . - التحريف . - التقادم.

(المادة 1- :471) يلتزم محرر السند لأمر على الوجه الذي يلتزم به قابل الكمبيالة . 2- يجب تقديم السند لأمر المستحق الوفاء بعد مدة معينة من الاطلاع إلى المحرر في الميعاد المنصوص عليه في المادة 411 من هذا القانون للتأشير عليه بما يفيد الاطلاع عليه . ويجب أن يكون التأشير مؤرخًا وموقعًا من المحرر . وتبدأ مدة الاطلاع من تاريخ هذا التأشير . وإذا امتنع المحرر عن وضع التأشير وجب إثبات إمتناعه باحتجاج ويعتبر تاريخ هذا الاحتجاج بداية لسريان مدة الاطلاع.

الفصل الثالث: الشيك

الإصدار

(المادة :472) في المسائل التي لم ترد بشأنها نصوص خاصة في هذا الفصل تسرى علي الشيك أحكام الكمبيالة بالفدر الذي لا تتعارض فيه مع طبيعته.

(المادة :473) يجب أن يشتمل الشيك على البيانات الآتية : 1 - كلمة شيك مكتوبة في متن الصك وباللغة التي كتب بها . 2- أمر غير معلق علي شرط بوفاء مبلغ معين من النقود مكتوبًا بالحروف والأرقام . 3- اسم البنك المسحوب عليه . 4- مكان الوفاء . 5 - تاريخ ومكان إصدار الشيك . 6- اسم وتوقيع من أصدر الشيك.

(المادة :474) الصك الخالي من أحد البيانات المذكورة في المادة 473 من هذا القانون لا يعتبر شيكا إلا في الحالات الآتية : (أ) إذا كان الشيك خاليا من بيان مكان الوفاء اعتبر مستحق الوفاء في المكان الذي يوجد به المركز الرئيسي للبنك المسحوب عليه 0 (ب) إذا خلا الشيك من بيان مكان إصداره اعتبر أنه صدر في موطن الساحب 0

(المادة :475) الشيك الصادر في مصر والمستحق الوفاء فيها لا يجوز سحبه إلا علي بنك . والصك المسحوب في صورة شيك علي غير بنك أو للمحرر علي غير نماذج البنك المسحوب عليه لا يعتبر شيكا.

(المادة :476) إذا اختلف مبلغ الشيك المكتوب بالحروف وبالأرقام معا فالعبرة عند الإختلاف تكون بالمبلغ المكتوب بالحروف.

(المادة 1- :477) يجوز اشتراط وفاء الشيك إلى : أ - شخص مسمى مع النص صراحة على شرط الأمر أو بدون النص علي هذا الشرط . ب - حامل الشيك . 2 - الشيك المسحوب لمصلحة شخص مسمى ومنصوص فيه على عبارة أو لحاملة أو أية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى يعتبر شيكا لحامله . 3 - الشيك الذي لا يذكر فيه اسم المستفيد يعتبر شيكا لحاملة . 4 . الشيك المستحق الوفاء في مصر والمشتمل على شرط غير قابل للتداول لا يدفع إلا للمستفيد الذي تسلمه مقتربنا بهذا الشرط

(المادة 1- :478) يجوز سحب الشيك لأمر صاحبه . 2- كما يجوز سحبه لحساب شخص آخر . 3- ولا يجوز سحبه علي صاحبه إلا في حالة سحبه من بنك علي أحد فروعه أو من فرع علي فرع آخر بشرط ألا يكون الشيك مستحق الوفاء لحامله.

(المادة :479) تكون التزامات ناقصى الأهلية الذين ليسوا تجاراً وعديمى الأهلية الناشئة عن توقيعاتهم علي الشيك كساحبين أو مظهرين أو ضامنين احتياطيين أو بأية صفة أخرى باطلة بالنسبة إليهم فقط.

(المادة :480) إذا حمل الشيك توقيعات أشخاص ليست لهم أهلية الإلتزام به أو توقيعات مزورة أو لأشخاص وهميين أو توقيعات غير ملزمة لأصحابهم لأسباب أخرى أو لمن وقع الشيك بأسمانهم , فإن التزامات غيرهم من الموقعين عليه تبقى مع ذلك صحيحة.

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 481:) يخضع شكل الالتزام بموجب الشيك لقانون الدولة التي صدر فيها . 2- ومع ذلك إذا كان الالتزام غير صحيح شكلاً بموجب القانون المشار إليه في الفقرة السابقة ولكنه صحيح شكلاً وفقاً لأحكام القانون المصري , فلا يكون لعبه الشكلي أثر في صحة الإلتزامات اللاحقة التي تنشأ بموجب الشيك في مصر.

(المادة 1- 482:) لا قبول في الشيك فإذا كتبت عليه صيغة القبول اعتبرت كأن لم تكن . 2 -ومع ذلك يجوز تقديم الشيك للمسحوب عليه للتأشير عليه بالاعتماد . ويفيد هذا التأشير وجود مقابل الوفاء لدى المسحوب عليه في تاريخ التأشير . ويعتبر المسحوب عليه على صدر الشيك اعتماداً له . 3- لا يجوز للمسحوب عليه رفض اعتماد الشيك إذا كان لديه مقابل وفاء يكفى لدفع قيمته . 4- ويبقى مقابل وفاء الشيك المؤشر عليه بالاعتماد مجمداً لدى المسحوب عليه وتحت مسئوليته لمصلحة الحامل إلي حين انتهاء مواعيد تقديم الشيك للوفاء . 5- (\*) ومع ذلك يجوز للمسحوب عليه التأشير على الشيك بما يفيد مطابقة توقيع الساحب الوارد عليه لتوقيعه المودع لدي المسحوب عليه ولا يفيد هذا التأشير وجود مقابل الوفاء لدي المسحوب عليه وقت التأشير (\*) البند الخامس من المادة (482) **مضاف بالقانون رقم 156 لسنة 2004 ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام الشيك على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 158 لسنة 2003**

(المادة 483:) يعتبر شرط العائد في الشيك كأن لم يكن.

(المادة 484:) يجوز بموجب اتفاق خاص بين الساحب والمسحوب عليه النص في الشيك على الوفاء به في مقر بنك آخر.

(المادة 485:) يضمن الساحب وفاء قيمة الشيك , وكل شرط يعفى به الساحب نفسه من هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن.

(المادة 1- 486:) يتداول الشيك لحامله بمجرد التسليم . 2- الشيك المشروط دفعه لشخص مسمى سواء نص فيه على شرط الأمر أو لم ينص يكون قابلاً للتداول بالتظهير . 3- الشيك المشروط دفعه لشخص مسمى والمكتوب فيه عبارة ليس للأمر أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى لا يجوز تداوله بالإتباع أحكام حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدني مع ما يترتب على هذه الحوالة من آثار . 4- يجوز تظهير الشيك للساحب أو لأي ملتزم آخر , ويجوز لهؤلاء تظهير الشيك من جديد.

(المادة 1- 487:) يكون التظهير غير معلق على شرط وكل شرط يعلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن ويبقى التظهير صحيحاً . 2- يكون التظهير الجزئي باطلاً.

(المادة 488:) يكتب التظهير على الشيك نفسه , ويجوز ان يقتصر على توقيع المظهر التظهير على بياض ويشترط لصحة هذا التظهير أن يتم على ظهر الشيك.

(المادة 1- 489:) ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن الشيك الى المظهر إليه . 2- إذا كان التظهير على بياض جاز للحامل : أ – أن يملأ البياض بكتابة اسمه او اسم شخص آخر . ب – أن يظهر الشيك من جديد على بياض أو إلي أي شخص آخر . ج – أن يسلم إلى شخص آخر دون أن يملأ البياض ولو لم يظهره.

(المادة 1 - 490:) يضمن المظهر الوفاء بقيمة الشيك ما لم يتفق على غير ذلك . 2 - يجوز للمظهر حظر تظهير الشيك من جديد , وفي هذه الحالة لا يكون ملزماً بالضمان قبل من يؤول اليهم الشيك بتظهير لاحق.

(المادة 491:) يعتبر حائز الشيك القابل للتظهير أنه حامله الشرعى متى كانت التظهيرات الواردة بالشيك غير منقطعة ولو كان آخرها تظهيراً على بياض . والتظهيرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن 0 وإذا أعقب التظهير على بياض تظهير آخر , اعتبر الموقع على هذا التظهير أنه الذي آل إليه الشيك بالتظهير على بياض.

(المادة 492:) التظهير المكتوب على شيك لحامله يجعل المظهر مسئولاً طبقاً لأحكام الرجوع . ولكن لا يترتب على هذا التظهير أن يصدر الصك شيكاً لأمر.

(المادة 493:) إذا فقد شخص حيازة شيك للحامل أو قابل للتظهير فلا يلزم من آل إليه هذا الشيك بالتخلي عنه إلا إذا كان قد حصل عليه بسوء نية أو ارتكب في سبيل الحصول عليه خطأ جسيماً وبشرط – في حالة الشيك القابل للتظهير – أن يثبت حقه فيه طبقاً لأحكام المادة 491 من هذا القانون

قانون التجارة المصري

(المادة :494) مع عدم الإخلال بأحكام المادة 479 من هذا القانون ليس لمن أقيمت عليه دعوى بموجب شيك أن يحتج على حامله بالدفع المبنية على علاقاته الشخصية بساحب الشيك أو بحامله السابقين ما لم يكن قصد الحامل وقت حصوله على الشيك الإضرار بالمدين.

(المادة 1- (495) إذا اشتمل التظهير على عبارة ( القيمة للتحويل ) أو القيمة للقبض أو للتوكيل أو أى بيان آخر يفيد التوكيل , جاز للحامل استعمال جميع الحقوق الناشئة عن الشيك , ولكن لا يجوز له تظهيره إلا على سبيل التوكيل . 2- وليس للملتزمين في هذه الحالة الاحتجاج على حامل الشيك إلا بالدفع التى يجوز الاحتجاج بها على المظهر . 3- لا تتقضى الوكالة التى يتضمنها التظهير بوفاء الموكل أو الحجر عليه.

(المادة 1- (496) التظهير اللاحق للاحتجاج أو ما يقوم مقامه وكذلك التظهير الحاصل بعد انقضاء ميعاد تقديم الشيك لا يترتب عليهما إلا آثار حوالة الحق المنصوص عليها في القانون المدنى . 2- يفترض في التظهير الخالى من التاريخ أنه حصل قبل عمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه أو قبل انقضاء ميعاد تقديم الشيك ما لم يثبت غير ذلك - 3 . لا يجوز تقديم تاريخ التظهير , فإذا حصل عدُ تزويرًا.

مقابل الوفاء

(المادة 1- (497) على صاحب الشيك أو من سحب الشيك لحسابه أن يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفاء الشيك . ويسأل الساحب لحساب غيره قبل المظهرين والحامل دون غيرهم عن إيجاد مقابل الوفاء . 2- ومع مراعاة حكم المادة 503 من هذا القانون يكون مقابل الوفاء موجوداً إذا كان للساحب أو للأمر بالسحب لدى المسحوب عليه وقت إصدار الشيك مبلغ من النقود مستحق الاداء مساو بالأقل لمبلغ الشيك وجائز التصرف فيه بموجب شيك طبقاً لاتفاق صريح أو ضمنى بين الساحب والمسحوب عليه.

(المادة :498) على الساحب دون غيره أن يثبت عند الإنكار أن المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في وقت إصدار الشيك . فإذا لم يثبت ذلك كان ضامناً وفاء الشيك ولو عمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه بعد الميعاد المحدد قانوناً . وإذا أثبت الساحب وجود مقابل الوفاء واستمرار وجوده حتى الميعاد الذى كان يجب فيه عمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه , برنت ذمته بمقدار هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل في مصلحته.

(المادة – 1 (499) تنتقل ملكية الوفاء بحكم القانون إلى حملة الشيك المتعاقبين . 2- إذا كان مقابل الوفاء أقل من قيمة الشيك كان للحامل على المقابل الناقص جميع الحقوق المقررة له على المقابل الكامل . 3 – للحامل رفض المقابل الناقص إذا عرضه عليه المسحوب عليه , وللحامل أن يقبضه, وفى هذه الحالة يؤشر المسحوب عليه على الشيك بالمبلغ المدفوع ويطلب من الحامل تسليمه مخالصة به ويقوم الحامل بعمل الاحتجاج او ما يقوم مقامه على الجزء الباقي . 4 – وتبرا ذمة الساحب أو المظهرين والضامنين الاحتياطيين بقدر المقابل الناقص في حالة الوفاء به والتأشير بذلك على الشيك.

الضمان الاحتياطى

(المادة 1- (500) يجوز ضمان الوفاء بقيمة الشيك كلها أو بعضها من ضامن احتياطى . 2 - ويجوز أن يقدم هذا الضمان من الغير عدا المسحوب عليه , كما يجوز تقديمه من أحد الموقعين على الشيك.

(المادة 1- (501) يكتب الضمان الاحتياطى على الشيك . 2- ويؤدى الضمان بعبارة للضمان الاحتياطى أو بأية عبارة أخرى تفيد هذا المعنى , ويوقعه الضامن . 3- ويستفاد الضمان الاحتياطى من مجرد توقيع الضامن على صدر الشيك . 4- ويذكر في الضمان الاحتياطى اسم المضمون وإلا اعتبر الضمان حاصلًا للساحب.

(المادة 1- (502) يلتزم الضامن الاحتياطى بالكيفية التى التزم بها المضمون . 2- ويكون التزام الضامن الاحتياطى صحيحاً ولو كان الالتزام الذى ضمنه باطلاً لأى سبب آخر غير عيب في الشكل . 3- وإذا أوفى الضامن الاحتياطى قيمة الشيك آلت إليه الحقوق الناشئة عنه قبل المضمون وكل ملتزم بموجب الشيك قبل هذا المضمون | . الأحكام الدستورية |

| قانون التجارة المصري                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الوفاء                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| (المادة 1- 503:) يكون الشيك مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع , وكل بيان يخالف ذلك يعتبر كأن لم يكن . 2- (*) وإذا قدم الشيك للوفاء قبل اليوم المبين فيه كتاريخ لإصداره وجب وفاؤه في يوم تقديمه، وذلك باستثناء الشيكات المسطرة المنصوص عليها في المادة (515) من هذا القانون والشيكات الحكومية فلا تكون مستحقة الوفاء إلا في التاريخ المبين فيها كتاريخ لإصدارها . (*) البند الثاني من المادة (503)<br><b>تم استبداله من القانون رقم 156 لسنة 2004 المنشور بالجريدة الرسمية – العدد 28 مكرر (أ) الصادر في 14 يولية 2004</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| (المادة 1- 504:) الشيك المسحوب في مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ستة أشهر . 2- (*) والشيك المسحوب في أى بلد آخر خارج مصر والمستحق الوفاء فيها يجب تقديمه للوفاء خلال ثمانية أشهر . (-) 3- يبدأ سريان الميعاد المذكور في كل من الفقرتين السابقتين من التاريخ المبين في الشيك . 4- يعتبر تقديم الشيك إلى إحدى غرف المقاصة المعترف بها قانوناً في حكم تقديمه للوفاء (-) (*) . <b>عبارة ستة أشهر الواردة بالبند 1 وعبارة ثمانية أشهر الواردة بالبند 2 تم استبدالها بالقانون رقم 156 لسنة 2004 ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل من تاريخ العمل بأحكام الشيك على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 158 لسنة 2003</b>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| (المادة 505:) إذا سحب الشيك بين مكانين مختلفي التقويم أرجع تاريخ إصداره إلى اليوم المقابل في تقويم مكان الوفاء.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| (المادة 506:) إذا كان الشيك مستحق الوفاء في مصر فلا يجوز لبنك المسحوب عليه الامتناع عن الوفاء به متى كان لديه مقابل وفاء ولو انقضى ميعاد تقديمه.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |
| (المادة 1- 507:) لا يقبل الاعتراض في وفاء الشيك إلا في حالة ضياعه أو إفلاس حامله أو الحجر عليه . 2- وإذا حصل الاعتراض على الرغم من هذا الحظر لأسباب أخرى تعين على محكمة الأمور المستعجلة بناء على طلب الحامل أن تقضى بشطب الاعتراض ولو في حالة قيام دعوى أصلية.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| (المادة 508:) وفاة الساحب أو فقدانه الأهلية أو إفلاسه بعد إصدار الشيك لا يؤثر في الأحكام التي تترتب على الشيك.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| (المادة 1- 509:) إذا قدمت عدة شيكات في وقت واحد وكان مقابل الوفاء غير كاف لوفائها , وجب مراعاة ترتيب تواريخ إصدارها . 2- وإذا كانت هذه الشيكات مفصولة من دفتر شيكات واحد وتحمل تاريخ إصدار واحد اعتبر الشيك الأسبق رقماً صادراً قبل غيره . وإذا كانت الشيكات مفصولة من دفاتر مختلفه وجب الوفاء أولاً بالشيك الأقل مبلغاً.                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| (المادة 1- 510:) إذا اشترط الوفاء بمبلغ الشيك في مصر بنقد أجنبي معين , وجب الوفاء بهذا النقد إذا كان للساحب لدى المسحوب عليه مقابل وفاء به . 2- وإذا اشترط الوفاء بمبلغ الشيك في مصر بنقد أجنبي معين دون أن يكون للساحب لدى المسحوب عليه مقابل الوفاء بهذا النقد , جاز الوفاء بالعملة المصرية وفقاً لسعر الصرف المعلن بيع / تحويلات لدى المسحوب عليه وقت تقديم الشيك للوفاء إذا وجد عند المسحوب عليه مقابل وفاء هذه العملة مالم يرفض الحامل هذا الوفاء . 3- إذا لم يتم الوفاء وقت تقديم الشيك , كان للحامل الخيار بين سعر الصرف السارى يوم التقديم إقفال أو وقت الوفاء . وفي مجال تطبيق حكمي البندين 2, 3 فإنه إذا لم يوجد سعر معلن للتحويلات فيتم تطبيق سعر البنكنوت . 4- إذا قدم الشيك للمرة الأولى بعد انقضاء ميعاد التقديم كانت العبرة بسعر الصرف السارى في اليوم الذي انتهى فيه ميعاد التقديم -5- . إذا عين مبلغ الشيك بنقد يحمل تسمية مشتركة وتختلف قيمته في بلد الإصدار عن قيمته في بلد الوفاء افترض أن المقصود نقد بلد الوفاء . 6- إذا عين مبلغ الشيك بنقد يحمل تسمية مشتركة من عملات أجنبية مختلفة ليس من بينها نقد بلد الوفاء كانت العبرة بنوع العملة الموجودة بحساب الساحب لدى البنك المسحوب عليه أو على أساس عملة البلد الذي صدر فيه الشيك إذا لم يوجد بحسابات الساحب عملة تحمل الاسم المشترك . فإذا تعددت العملات الموجودة بحسابات الساحب لدى المسحوب عليه وتعددت العملات المقصودة في الشيك يتم الوفاء بقيمة الشيك من العملة الأقل قيمة وذلك كله ما لم يرفض الحامل سداد قيمة الشيك وفقاً لتلك الأسس. |

قانون التجارة المصري

(المادة - 1 (511: تسرى في حالة ضياع الشيك لأمر الأحكام المنصوص عليها في المواد من 433 إلى 436 من هذا القانون . 2 - ينقضى التزام الكفيل الذي يقدم في حالة ضياع الشيك بمضى ستة أشهر من تاريخ الصرف إذا لم تحصل خلالها مطالبة أو دعوى.

(المادة - 1 (512: إذا ضاع شيك لحامله أو هلك جاز لمالكه أن يعترض لدى المسحوب عليه علي الوفاء بقيمته ويجب أن يشتمل الاعتراض علي رقم الشيك ومبلغه واسم صاحبه وكل بيان آخر يساعد علي التعرف عليه والظروف التي أحاطت بفقده أو هلاكه وإذا تعذر تقديم بعض هذه البيانات وجب ذكر أسباب ذلك . وإذا لم يكن للمعترض موطن في مصر وجب أن يعين له موطناً مختاراً بها . 2- ومتى تلقى المسحوب عليه الاعتراض وجب عليه الامتناع عن الوفاء بقيمة الشيك لحائزه وتجنب مقابل وفاء الشيك إلى أن يفصل في أمره . 3- ويقوم المعترض بنشر رقم الشيك المفقود أو الهالك ومبلغه واسم المسحوب عليه واسم الساحب و اسم المسحوب عليه واسم المعترض وعنوانه في إحدى الصحف اليومية , ويكون باطلاً كل تصرف يقع علي الشيك بعد تاريخ النشر.

(المادة - 1 (513: يجوز لحائز الشيك لحامله في حالة ضياعه أن ينزع لدى المسحوب عليه في الاعتراض الذي قدم لمنع الوفاء به . وعلى المسحوب عليه أن يوضح علي الشيك بحصول الاعتراض والاحتفاظ بصورة منه ثم يخطر المعترض باسم حائز الشيك وعنوانه . 2 - وعلى حائز الشيك إخطار المعترض بكتاب مسجل بعلم الوصول بوجوب رفع دعوى استحقاق الشيك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه الإخطار . ويشتمل الإخطار على أسباب حيازة الشيك وتاريخها . 3- وإذا لم يرفع المعترض دعوى الاستحقاق خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة تعين على قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب حائز الشيك أن يقضى بشطب الاعتراض , وفي هذه الحالة يعتبر حائز الشيك بالنسبة إلى المسحوب عليه مالكة الشرعى . 4- وإذا رفع المعترض دعوى استحقاق الشيك فلا يجوز للمسحوب عليه أن يدفع قيمته إلا لمن يتقدم له من الخصمين بحكم نهائي بملكية الشيك أو بتسوية ودية مصدق عليها من الطرفين تقرر له بالملكية.

(المادة - 1 (514: إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ الاعتراض المنصوص عليه في المادة 512 من هذا القانون دون أن يتقدم حائز الشيك بالوفاء , جاز للمعترض أن يطلب من المحكمة الإذن له بقبض مبلغ الشيك . ويصدر هذا الحكم في مواجهة المسحوب عليه بعد أن تتحقق المحكمة من ملكية المعترض علي الشيك . 2- وإذا لم يرفع المعترض الدعوى المشار إليها في الفقرة السابقة , أو رفعها ورفضتها المحكمة وجب على المسحوب عليه أن يعيد قيد مقابل الوفاء في جانب الأصول من حساب الساحب.

(المادة - 1 (515: لساحب الشيك أو حامله أن يسطره بوضع خطين متوازيين على صدر الشيك . 2 - يكون التسطير عاماً أو خاصاً . 3- إذا خلا ما بين الخطين من أى بيان أو كتب بينهما كلمة ( بنك ) أو أى عبارة أخرى بهذا المعنى كان التسطير عاماً . أما إذا كتب اسم ( بنك ) معين بين الخطين كان التسطير خاصاً 0 4- ويجوز تحويل التسطير العام إلى تسطير خاص . أما التسطير الخاص فلا يجوز تحويله إلى تسطير عام . 5- يعتبر شطب التسطير أو شطب اسم ( بنك ) المكتوب بين الخطين كأن لم يكن.

(المادة - 1 (516: لا يجوز للمسحوب عليه في حالة التسطير العام أن يدفع قيمة الشيك إلا إلى بنك أو إلى أحد عملائه . 2- ولا يجوز للمسحوب عليه في حالة التسطير الخاص أن يدفع قيمة الشيك إلا إلى البنك المكتوب اسمه بين الخطين , وإذا كان هذا البنك هو نفسه البنك المسحوب عليه جاز الوفاء لعميل له بطريق قيد قيمة الشيك في حساب هذا العميل . ويجوز للبنك المكتوب اسمه بين الخطين أن يعهد إلى بنك آخر بقبض قيمة الشيك بموجب تظهير توكيلي . 3- ولا يجوز لبنك أن يتسلم شيكاً مسطراً لوفاء قيمته إلا من أحد عملائه أو من بنك آخر , كما لا يجوز له أن يقبض قيمة هذا الشيك لحساب أشخاص آخرين غيرهما . 4- إذا حمل الشيك أكثر من تسطير خاص واحد فلا يجوز للمسحوب عليه وفاؤه إلا إذا كان يحمل تسطيرين وكان أحدهما لتحصيل قيمته في غرفة مقاصة . 5- إذا خالف المسحوب عليه الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة كان مسئولاً عن تعويض الضرر بما لا يجاوز مبلغ الشيك . 6- يقصد بكلمة ( عميل ) في حكم هذه المادة كل شخص له حساب لدى المسحوب عليه وحصل منه على دفتر شيكات أو كان من حقه الحصول على هذا الدفتر.

(المادة - 1 (517: يجوز لساحب الشيك أو حامله أن يشترط عدم وفائه نقداً بأن يضع على صدره عبارة ( لل قيد في الحساب ) أو أية عبارة أخرى بهذا المعنى , وفي هذه الحالة لا يكون للمسحوب عليه إلا تسوية قيمة الشيك بطريق قيود كتابية كالقيد في الحساب أو النقل المصرفي أو المقاصة . وتقوم التسوية بطريق هذه القيود مقام الوفاء . 2- لا يعتد بشطب عبارة ( لل قيد في الحساب ) 3- وإذا خالف المسحوب عليه الأحكام المنصوص عليها في هذه المادة كان مسئولاً عن تعويض الضرر بما لا يجاوز مبلغ الشيك.

| قانون التجارة المصري                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الرجوع                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| <p>(المادة - 1) 518: لحامل الشيك الرجوع علي الساحب والمظهرين وغيرهم من الملتزمين به إذا قدمه خلال ميعاد التقديم ولم تدفع قيمته وأثبت الامتناع عن الدفع باحتجاج . ويجوز عرضا عن الاحتجاج إثبات الامتناع عن الدفع وسببه ببيان يصدر من المسحوب عليه مع ذكر وقت تقديم الشيك . ويكون البيان مؤرخا ومكتوبا علي الشيك نفسه ومديلا بتوقيع من أصدره ويجوز أن يصدر هذا البيان علي أنموذج خاص أو من غرفة مقاصة علي أن يذكر فيه أن الشيك قدم في الميعاد ولم تدفع قيمته . 2 - لا يجوز الامتناع عن إصدار البيان المشار إليه في الفقرة السابقة إذا طلبه الحامل ولو كان الشيك يشتمل على شرط الرجوع بلا مصاريف . ومع ذلك يجوز للملتزم بإصدار البيان طلب مهلة لا تجاوز يوم العمل التالي لتقديم الشيك ولو قدم في اليوم الأخير من ميعاد التقديم . 3 - ويجب إثبات الامتناع عن الدفع بالكيفية المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة قبل انقضاء ميعاد التقديم . فإذا قدم الشيك في آخر يوم من هذا الميعاد جاز إثبات الامتناع عن الدفع في يوم العمل التالي له.</p> |
| <p>(المادة :519) على حامل الشيك اخطار من ظهره إليه والساحب بعدم وفاء قيمته ، وعلى كل مظهر أن يخطر بدوره من ظهر إليه الشيك ، وتسرى على هذه الاخطارات الأحكام المنصوص عليها في المادة 440 من هذا القانون.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| <p>(المادة :520) يجوز أن يكتب في الشيك شرط (الرجوع بلا مصاريف) وتسرى عندئذ الأحكام المنصوص عليها في المادة ( 441 ) من هذا القانون.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| <p>(المادة -1) 521: الاشخاص الملتزمون بموجب شيك مسئولون بالتضامن قبل حامله . 2- وللحامل الرجوع على هؤلاء الملتزمين منفردين أو مجتمعين دون أن يلزم بمراعاة ترتيب التزاماتهم . 3- ويثبت هذا الحق لكل ملتزم في الشيك إذا دفع قيمته . 4- والدعوى المقامة على أحد الملتزمين لا تحول دون الرجوع على الباقيين ولو كانوا لاحقين للملتزم الذي وجهت إليه الدعوى ابتداء.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                |
| <p>(المادة :522) لحامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي : أ - أصل مبلغ الشيك غير المدفوع . ب - العائد مسحوبا من تاريخ تقديم الشيك وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي . ج - مصاريف الاحتجاج أو ما يقوم مقامه ومصاريف الاخطارات والدمغة وغيرها . مادة 523 لمن أوفى قيمة الشيك مطالبة ضامنيه بما يأتي : 1 - المبلغ الذي أوفاه . 2- عائد هذا المبلغ محسوبا من تاريخ الوفاء وفقاً للسعر الذي يتعامل به البنك المركزي . 3- المصاريف التي تحملها.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| <p>(المادة -1) 524: لكل ملتزم طوالب بوفاء قيمة الشيك أو كان مستهدفاً للمطالبة بها أن يطلب في حالة قيامه بالوفاء تسليم الشيك إليه ومعه الاحتجاج أو ما يقوم مقامه ومخالصة بما أوفاه . 2- ولكل مظهر أوفى قيمة الشيك أن يشطب تظهيره والتظهيرات اللاحقة له.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| <p>(المادة :525) لحامل الشيك المعمول عنه احتجاج عدم الوفاء أو ما يقوم مقامه أن يوقع حجزاً تحفظياً بغير كفالة على أموال كل من الساحب أو المظهر أو الضامن الإحتياطي وذلك بمراعاة الأحكام المقررة بشأن هذا الحجز في قانون المرافعات المدنية والتجارية.</p>                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| <p>(المادة -1) 526: إذا حالت قوة القاهرة دون تقديم الشيك للوفاء أو عمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه في المواعيد المقرره لذلك امتدت هذه المواعيد . 2- وعلى الحامل أن يخطر دون ابطاء من ظهر له الشيك بالقوة القاهرة وأن يثبت هذا الإخطار مؤرخاً وموقعاً منه في في الشيك ، وتسلسل الإخطارات وفقاً للمادة 440 من هذا القانون . 3- وعلى الحامل بعد زوال القوة القاهرة تقديم الشيك للوفاء دون ابطاء وعمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه عند الاقتضاء . 4- إذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوماً محسوبة من التاريخ الذي قام فيه الحامل بإخطار من ظهر له الشيك بقيام القوة القاهرة ولو وقع هذا التاريخ قبل انقضاء ميعاد تقديم الشيك جاز الرجوع على الملتزمين دون الحاجة إلى تقديم الشيك أو عمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه إلا إذا كان حق الرجوع موقوفا بموجب القانون لمدة اطول . 5- ولا يعتبر من القوه القاهرة الأمور المتصله بشخص حامل الشيك أو بمن كلفه بتقديمه أو بعمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه.</p>                                                  |

قانون التجارة المصري

(المادة 527:) يحتفظ حامل الشيك بحقه في الرجوع على الساحب ولو لم يقدم الشيك إلى المسحوب عليه أو لم يتم بعمل الاحتجاج أو ما يقوم مقامه في الميعاد القانوني . إلا إذا كان الساحب قد قدم مقابل الوفاء وظل هذا المقابل موجوداً عند المسحوب عليه حتى انقضاء ميعاد تقديم الشيك ثم زال المقابل بفعل غير منسوب إلى الساحب.

(المادة 1- (528) يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر الذي يترتب على وفاء شيك زور فيه توقيع الساحب أو حرفت فيه بياناته إذا لم يكن نسبة أى خطأ إلى الساحب . وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن . 2- ويعتبر الساحب مخطأ على وجه الخصوص إذا لم يبذل فيه المحافظة على دفتر الشيكات المسلم إليه عناية الشخص العادى . 3- ولا يلتزم المسحوب عليه بالتحقق من صحة توقيعات المظهرين أو الضامنين الإحتياطيين ولا يسأل عن تزويرها.

التحريف

(المادة 529:) إذا وقع تحريف في متن الشيك النظم الموقعون اللاحقون للتحريف بما ورد في المتن المحرف ، أما الموقعون السابقون فيلتزمون بما ورد في المتن الأصلي.

التقادم

(المادة 1- (530) على كل بنك يسلم عملية دفترًا يشتمل على نماذج شيكات على بياض للدفع بموجبها من خزائنه أن يكتب على كل نموذج منها رقم الشيك واسم البنك أو أحد فروعه واسم العميل الذى تسلم الدفتر ورقم حسابه . 2- يعتبر القبول الصريح أو الضمنى من العميل لكشف الحساب الدورى الذى يرسله إليه البنك إبراء لذمة البنك مما قيده في هذا الحساب بالخصم أو الإضافة من مبالغ الشيكات . ويكون قبولاً ضمناً على وجه الخصوص عدم اعتراض العميل على كشف الحساب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه . ويجوز للبنك بعد قبول كشف الحساب أن يرد إلى العميل الشيكات التى دفعها خصماً على الحساب وأن يحتفظ بتسجيلات مصورة لهذه الشيكات تكون لها حجية كاملة لصالحه.

(المادة 1- (531) تتقادم دعاوى رجوع حامل الشيك على الساحب والمظهرين وغيرهم من الملتزمين بدفع قيمة الشيك بمضى سنة(\*) من تاريخ تقديمه للوفاء أو من تاريخ انقضاء ميعاد تقديمه . 2- وتتقادم دعوى حامل الشيك على المسحوب عليه بمضى ثلاث سنوات من تاريخ تقديمه للوفاء أو من تاريخ انقضاء ميعاد تقديمه . 3- وتتقادم دعاوى رجوع الملتزمين بعضهم على البعض الآخر بمضى سنة(-) من اليوم الذى أوفى فيه الملتزم قيمة الشيك أو من يوم مطالبته قضائياً بالوفاء . 4- إذا اقيمت الدعوى فلا تسرى مدة التقادم المنصوص عليها في هذه المادة إلا من تاريخ آخر إجراء في الدعوى . 5- ولا تسرى مدة هذا التقادم إذا صدر حكم بالدين أو أقر به المدين بسند منفرد إقراراً يترتب عليه تجديده . 6- تسرى على انقطاع هذا التقادم أو وقفه الأحكام المنصوص عليها في القانون المدنى (-) (\*) . عبارة سنة الواردة بالبندين 1 , 3 تم استبدالهما بالقانون رقم 156 لسنة 2004 ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام الشيك على النحو المنصوص عليه في القانون رقم 158 لسنة 2003

(المادة 532:) يجوز لحامل الشيك رغم تقادم دعوى المطالبة بقيمته أن يطالب الساحب الذى لم يقدم مقابل الوفاء أو قدمه ثم استرده كله أو بعضه برد ما أثرى به بغير وجه حق وكذلك يجوز للحامل توجيه هذه المطالبة إلى كل مظهر يحقق إثراء بغير وجه حق.

(المادة 1- (533) يعاقب بالغرامة التى لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه كل موظف بالبنك ارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية : أ - التصريح على خلاف الحقيقة بعدم وجود مقابل وفاء للشيك أو بوجود مقابل وفاء أقل من قيمته . ب - الرفض بسوء نية وفاء شيك له مقابل وفاء كامل أو جزئى ولم يقدم بشأنه اعتراض صحيح . ج - الامتناع عن وضع أو تسليم البيان المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 519 من هذا القانون . د - تسليم أحد العملاء دفتر شيكات لا يشتمل على البيانات المنصوص عليها في المادة 530 من هذا القانون . 2 - ويكون البنك مسئولاً بالتضامن مع موظفيه المحكوم عليهم عن سداد العقوبات المالية المحكوم بها . | الأحكام الدستورية|

(المادة 1- (534) يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب عمداً أحد الأفعال الآتية : أ - إصدار شيك ليس له مقابل وفاء قابل للصرف . ب - استرداد كل الرصيد أو بعضه أو التصرف فيها بعد إصدار الشيك بحيث يصبح الباقي لا يفي بقيمة الشيك . ج - إصدار أمر للمسحوب عليه بعدم صرف الشيك في

قانون التجارة المصري

غير الحالات المقررة قانوناً . د - تحرير شيك أو التوقيع عليه بسوء نية على نحو يحول دون صرفه . 2 - يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة السابقة كل من ظهر لغيره شيكا تظهيرا ناقلا للملكية أو سلمه شيكا مستحق الدفع لحامله مع علمه بأنه ليس به مقابل وفاء يفى بكامل قيمته أو أنه غير قابل للصرف . 3 - وإذا عاد الجاني إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم خلال خمس سنوات من تاريخ الحكم عليه نهائياً في أى منها تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تتجاوز مائة ألف جنيه . 4 - وللمجنى عليه ولوكيله الخاص في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أن يطلب من النيابة العامة أو المحكمة بحسب الأحوال وفي أية حالة كانت عليها الدعوى إثبات صلحه مع المتهم . ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر . وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها ولو بعد صيرورة الحكم باتاً.

(المادة :535) يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف جنيه المستفيد الذي يحصل بسوء نية على شيك ليس له مقابل وفاء , سواء في ذلك أكان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً | . الأحكام الدستورية|

(المادة :536) يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز نصف قيمة الشيك أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ادعى بسوء نية تزوير شيك وحكم نهائياً بعدم صحة هذا الادعاء.

(المادة -1 :537) إذا قضت المحكمة بالإدانة في إحدى جرائم الشيك المنصوص عليها في المادة ( 534 ) من هذا القانون , جاز لها أن تأمر بنشر الحكم على نفقة المحكوم عليه في مجلة الأحكام التي يصدرها الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ويجب أن يتضمن هذا النشر اسم المحكوم عليه وموطنه ومهنته والعقوبة المحكوم عليه بها (\*) 20 - ويجوز للمحكمة في حالة العود أن تأمر بسحب دفتر الشيكات من المحكوم عليه ومنع اعطائه دفاتر شيكات جديدة لمدة تعينها . وتتولى النيابة العامة تبليغ هذا الأمر إلى جميع البنوك (\*)  
البند 1 من المادة (537)

**تم استبداله بالقانون رقم 156 لسنة 2004 ويعمل به من تاريخ العمل بأحكام الشيك المنصوص عليه بالقانون رقم 158 لسنة 2003**

(المادة :538) توقع الجزاءات المقررة للجرائم المنصوص عليها في المواد 533 , 534 , 535 من هذا القانون على كل من يرتكب خارج مصر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة من هذه الجرائم تتعلق بشيك مسحوب على بنك في مصر , ولو كان هذا الفعل غير معاقب عليه في الدولة التي وقع فيها

(المادة :539) يجوز لحامل الشيك الذي ادعى مدنياً في الدعوى الجنائية والمقامة تطبيقاً للمادة 534, من هذا القانون أن يطلب الحكم له بالقدر غير المدفوع من قيمة الشيك , وتسرى على هذا الطلب والطعن فيه أحكام الدعوى المدنية التبعية

العقوبات

(المادة :540) يحذر احتجاج عدم القبول أو عدم الوفاء وفقاً للقواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية لأوراق المحضرين في موطن الملتزم بقبول الورقة التجارية أو بوفائها أو في آخر موطن معروف له

(المادة :541) يشتمل الاحتجاج فضلاً عن البيانات الواجب ذكرها في أوراق المحضرين على صورة حرفية للورقة التجارية وكل ما ورد بها خاصاً بقبولها وتظهرها وضماتها احتياطياً ووفاء قيمتها عند الاقتضاء وغير ذلك من البيانات . كما يجب أن يشمل الاحتجاج على التنبيه بقبول الورقة أو وفائها وإثبات حضور أو غياب من عليه القبول أو الوفاء وأسباب الامتناع عنهما والعجز عن وضع الامضاء أو الامتناع عنه ومقدار ما دفع من قيمة الورقة وفي حالة الوفاء الجزئي

(المادة :542) لا تقوم أية ورقة أخرى مقام الاحتجاج إلا في الحوال المنصوص عليها في القانون

(المادة -1 :543) على المحضر المكلف بعمل الاحتجاج ترك صورة منه لمن حرر في مواجهته 2 -وعلى المحضرين قيد أوراق الاحتجاج بتمامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب تواريخها في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة 1- 544: على قلم المحضرين خلال الأيام العشرة الأولى من كل شهر أن يرسل إلى مكتب السجل التجارى الكائن في دائرته مكان عمل الاحتجاج قائمة باحتجاجات عدم الوفاء التى حررها خلال الشهر السابق عن الكمبيالات المقبولة والسندات لأمر 2 -ويجب أن تشتمل هذه القائمة على البيانات الاتية أ - تاريخ الاحتجاج ب - اسم صاحب الكمبيالة ومهنته وموطنه ج - اسم محرر السند لأمر أو اسم قابل الكمبيالة ومهنته وموطنه د - تاريخ الاستحقاق ه - مبلغ الكمبيالة أو السند لأمر و - ملخص أسباب الامتناع عن الوفاء التى ذكرها المدين وقت تحرير الاحتجاج 3 - بمسك مكتب السجل التجارى دفتر لقيود البيانات المذكورة في الفقرة السابقة , ويجوز لكل شخص الاطلاع مقابل الرسوم المقررة , ويقوم مكتب السجل التجارى بعمل نشرة تتضمن تلك البيانات ويقوم الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية بنشر هذه البيانات فى مجلة الأحكام التى يصدرها (\*) (\*). البند 3 من المادة (544) تم استبدالها بالقانون رقم 156 لسنة 2004 ويعمل به من تاريخ العمل بأحكام الشيك على النحو المنصوص عليه فى القانون رقم 158 لسنة 2003

(المادة 1- 545: إذا وافق استحقاق الورقة التجارية يوم عطلة رسمية أو يوم العطلة الأسبوعية في منشأة المدين فلا يجوز المطالبة بوفاء الورقة إلا في يوم العمل التالى 2- ولا يجوز القيام بأى إجراء يتعلق بالورق التجارية لتقديمها للقبول أو الوفاء أو عمل الاحتجاج إلا في يوم عمل 3- وإذا حدد لعمل أى إجراء يتعلق بالورق التجارية ميعاد معين ووافق يومه الأخير يوم عطلة رسمية أو يوم العطلة الأسبوعية في منشأة المدين امتد الميعاد إلى اليوم التالى 4- تحسب في كل ميعاد أيام العطلة التى تتخلله 5- على كل تاجر أن يعلن في مكان بارز في منشأته عن يوم العطلة الأسبوعية في المنشأة وإلا افترض أنه يوم الجمعة من كل اسبوع

(المادة 546: لا يدخل في حساب المواعيد القانونية أو الاتفاقية المتعلقة بالأوراق التجارية اليوم الأول منها ويكمل الميعاد بانقضاء آخر يوم منه

(المادة 547: لا يجوز للمحاكم ان تمنح مهلة للوفاء بقيمة الورقة التجارية أو للقيام بأى إجراء متعلق بها الا في الاحوال وفى الحدود التى ينص عليها القانون

(المادة 1- 548: فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون التوقيع على الورقة التجارية بالإمضاء يجوز أن يقوم الخاتم أو بصمة الأصبع مقام هذا الإمضاء 2- وفى جميع الأحوال يجب أن يكون ان يكون التوقيع مقروءاً أو يسهل معه التعرف على اسم الموقع ولقبه وإلا جاز للمحكمة أن تعتبر التوقيع كأن لم يكن 3- إذا شهد شاهدان على الورقة التجارية أو على الوصلة الملحقة بها بأن صاحب الخاتم أو البصمة وضع خاتمه أو بصمته أمامها وهو على علم بمضمون الالتزام امتنع على الموقع الإدعاء بعدم علمه بهذا المضمون , وذلك باستثناء حالتى التدليس والإكراه

(المادة 549: لا يترتب على قبول الدائن تسلم ورقة تجارية وفاء لدينه تجديد هذا الدين إلا إذا تبين بوضوح اتجاه قصد المتعاقدين إلى إحداث التجديد | الأحكام الدستورية|

الباب الخامس: الإفلاس والصلح الواقى منه \*ألغى بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس

الفصل الاول: شهر الإفلاس

(المادة 550: **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الالغاء :1- يعد في حالة إفلاس كل تاجر ملزم بموجب أحكام هذا القانون بإمسك دفاتر تجارية إذا توقف عن دفع ديونه التجارية إثر اضطراب أعماله المالية 2- ولا يترتب على التوقف عن الدفع أثر قبل صدور حكم شهر الإفلاس , ما لم ينص القانون على غير ذلك

(المادة 551: **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الالغاء :1- يجوز شهر إفلاس التاجر بعد وفاته أو اعتزاله التجارة إذا توفى أو اعتزل التجارة وهو في حالة توقف عن الدفع . ويجب تقديم طلب شهر الإفلاس خلال السنة للوفاء أو اعتزال التجارة . ولا يسرى هذا الميعاد في حالة اعتزال التجارة إلا من تاريخ شطب اسم التاجر من السجل التجارى 2- يجوز لورثة التاجر طلب شهر إفلاسه بعد وفاته مراعاة الميعاد المذكور في الفقرة السابقة . فإذا

قانون التجارة المصري

اعترض بعض الورثة على شهر الإفلاس وجب أن تسمع المحكمة أقوالهم ثم تفصل في الطلب وفقاً لمصلحة ذوى الشأن 3- تعلن صحيفة دعوى شهر الإفلاس في حالة وفاة التاجر إلى الورثة جملة في آخر موطن للمتوفى مادة 522 : يشهر إفلاس التاجر بناء على طلبه أو طلب أحد الداننين أو النيابة العامة ويجوز للمحكمة أن تقضى بشهر الإفلاس من تلقاء ذاتها

(المادة :552 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يشهر إفلاس التاجر بناء على طلبه أو طلب أحد الداننين أو النيابة العامة ويجوز للمحكمة أن تقضى بشهر الإفلاس من تلقاء ذاتها.

(المادة :553 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجب على التاجر أن يطلب شهر إفلاسه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ توقفه عن الدفع ويكون الطلب بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة تذكر فيه أسباب التوقف عن الدفع وترفق بها الوثائق الآتية : أ - الدفاتر التجارية الرئيسية . ب - صوره من آخر ميزانية وحساب الأرباح والخسائر . ج - بيان إجمالي بالمصروفات الشخصية عن السنتين السابقتين على تقديم طلب شهر الإفلاس أو عن مدة اشتغاله بالتجارة إذا كانت أقل من ذلك . د - بيان تفصيلي بما يملكه من عقارات ومنقولات وقيمتها التقريبية في تاريخ التوقف عن الدفع , وكذلك المبالغ النقدية المودعة باسمه لدى البنوك سواء في مصر أو في خارجها . هـ - بيان بأسماء الداننين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها . و - بيان بالاحتجاجات التي حررت ضد التاجر خلال السنتين السابقتين على تقديم طلب شهر الإفلاس . 2- يجب أن تكون الوثائق المشار إليها في الفقرة السابقة موزعة وموقعة من التاجر . وإذا تعذر تقديم بعض هذه الوثائق أو استيفاء بياناتها وجب عليه إيضاح أسباب ذلك | . الأحكام الدستورية|

(المادة :554 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لكل دائن بدين تجارى خال من النزاع حال الأداء أن يطلب الحكم بشهر إفلاس مدينة التاجر . ويكون للدائن بدين مدنى حال هذا الحق إذا أثبت أن التاجر قد توقف عن دفع ديونه التجارية الحالة فضلاً عن دينه المدنى . 2- ويكون للدائن بدين أجل الحق في طلب شهر الإفلاس إذا لم يكن لمدينة التاجر موطن معروف في مصر أو إذا لجأ إلى الفرار أو أغلق متجره أو شرع فى تصفيته أو أجرى تصرفات ضارة بدا نفيه بشرط أن يقدم الدائن ما يثبت أن المدين توقف عن دفع ديونه التجارية الحالة . 3- ويطلب الدائن شهر إفلاس مدنيه بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة المختصة مصحوبة بما يفيد إيداع مبلغ ألف جنيه خزانة المحكمة على سبيل الامانة لحساب مصروفات نشر الحكم الصادر بشهر الإفلاس , يطلب فيها اتخاذ الإجراءات التحفظية اللازمة ويبين فيها الظروف التى يستدل منها على توقف المدين عن دفع ديونه . ويحدد قلم كتاب المحكمة أقرب جلسة لنظر الدعوى ويعلن بها المدين.

(المادة :555 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا يجوز شهر إفلاس التاجر بسبب توقفه عن دفع ما يستحق عليه من غرامات جنائية أو ضرائب أو رسوم أو تأمينات اجتماعية.

(المادة :556 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا طلبت النيابة العامة شهر إفلاس التاجر أو إذا رأت المحكمة شهر إفلاسه من تلقاء ذاتها وجب على قلم الكتاب أن يعلنه بيوم الجلسة . 2- في حالة وفاة التاجر أو اعتزاله التجارة لا يجوز للمحكمة أن تنظر في شهر إفلاسه من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب النيابة العامة بعد انقضاء الميعاد المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 551 من هذا القانون.

(المادة :557 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يخطر قلم الكتاب النيابة العامة بطلب شهر الإفلاس ولا يحول عدم حضورها أو عدم إبداء الرأى دون الحكم في دعوى الإفلاس.

(المادة :558 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يجوز للمحكمة المختصة بنظر دعوى الإفلاس أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين أو إدارتها إلى أن يتم الفصل في الدعوى . كما يجوز أن تتخذ من الإجراءات ما يمكنها من الإحاطة بحالة المدين وأسباب توقفه عن الدفع.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة :559 **ملغاة** \***ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تختص بشهر الإفلاس المحكمة الابتدائية التي تقع في دائرتها موطن تجاري للمدين . فإذا لم يكن له موطن تجاري كانت المحكمة المختصة هي التي يقع في دائرتها محل إقامته المعتادة . 2- ومع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف النافذة في مصر يجوز شهر إفلاس التاجر الذي له في مصر فرع أو وكالة ولولم يصدر حكم بشهر إفلاسه في دولة أجنبية وفي هذه الحالة تكون المحكمة المختصة بشهر الإفلاس في مصر هي التي يقع في دائرتها الفرع أو الوكالة.

(المادة :560 **ملغاة** \***ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تكون المحكمة التي شهرت الإفلاس مختصة بنظر جميع الدعاوى الناشئة عن التفليسة . 2- وتعتبر الدعوى ناشئة عن التفليسة على وجه الخصوص إذا كانت متعلقة بإدارتها أو كان الفصل فيها يقتضي تطبيق أحكام الإفلاس , ولا يشمل ذلك الدعاوى الناشئة عن الديون التي للتفليسة على الغير أو للغير عليها | . الأحكام الدستورية|

(المادة :561 **ملغاة** \***ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تحدد المحكمة في حكم شهر الإفلاس تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع , وتعين أمينا للتفليسة . وتختار أحد قضاة المحكمة ليكون قاضياً للتفليسة . وتأمّر بوضع الأختام على محل تجارة المدين . 2 - وللمحكمة , عند الضرورة أن تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الشخص المدين . ولا يجوز للمحكمة أن تأمر بهذا الإجراء في حكم شهر الإفلاس إذا طلب المدين شهر إفلاسه خلال الميعاد المشار إليه في الفقرة الأولى من المادة 553 من هذا القانون . ( حكم بعد الدستورية بالحكم رقم 49 / 28 لسنة 2017 ) 3- ويرسل قلم كتاب المحكمة إلى النيابة العامة ملخضاً من حكم شهر الإفلاس فور صدوره . \*البند الثاني حكم بعد دستوريته ( حكمت المحكمة : أولاً : بعدم دستورية صدر البند ( 2 ) من المادة ( 561 ) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1999 فيما نص عليه من أنه ( وللمحكمة , عند الضرورة , أن تأمر باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على شخص المدين ) , وعبرة ( بالتحفظ على شخص المفلس ) , الواردة بنص البند ( 1 ) من المادة ( 586 ) من القانون ذاته . ثانياً : بسقوط عجز نص البند ( 2 ) من المادة ( 561 ) , وعبرة ( أمر التحفظ على شخص المفلس ) المنصوص عليها في البند ( 2 ) من المادة ( 586 ) من قانون التجارة الصادر بالقانون رقم 17 لسنة 1999 . ثالثاً : بالزام الحكومة المصرفيات ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

(المادة :562 **ملغاة** \***ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا لم يعين في حكم شهر الإفلاس التاريخ الذي توقف فيه المدين عن الدفع اعتبر تاريخ صدور حكم شهر الإفلاس تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع . 2- وإذا صدر حكم شهر الإفلاس بعد وفاة المدين أو بعد اعتزاله التجارة ولم يعين فيه تاريخ التوقف عن الدفع اعتبر تاريخ الوفاة أو اعتزال التجارة تاريخاً مؤقتاً للتوقف عن الدفع . 3- تستعين المحكمة في تعيين تاريخ التوقف عن الدفع بكل فعل أو قول أو تصرف يصدر من المدين ويكشف عن اضطراب أعماله أو سعيه إلى الاستمرار في نشاطه التجاري بوسائل غير مشروعة أو ضارة بدانيه ويدخل في ذلك على - وجه الخصوص شروع المدين في الهرب أو الانتحار , أو إخفاء أمواله أو بيعها بخسارة أو عقد قروض بشروط باهظة أو الدخول في مضاربات طائشة.

(المادة :563 **ملغاة** \***ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها , أو بناء على طلب النيابة العامة أو المدين أو أحد الدائنين أو أمين التفليسة أو غيرهم من ذوي المصلحة , تعديل التاريخ المؤقت للتوقف عن الدفع وذلك إلى انقضاء عشرة أيام من تاريخ إيداع قائمة الديون المحققة قلم كتاب المحكمة طبقاً للفقرة الأولى من المادة 653 من هذا القانون وبعد انقضاء هذا الميعاد يصير التاريخ المعين للتوقف عن الدفع نهائياً . 2- وفي جميع الأحوال لا يجوز إرجاع تاريخ التوقف عن الدفع إلى أكثر من سنتين سابقتين على تاريخ صدور الحكم بشهر الإفلاس.

(المادة :564 **ملغاة** \***ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يقوم قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم بشهر الإفلاس بإخطار أمين التفليسة فور صدور الحكم بكتاب مسجل يعلم الوصول بمباشرة أعمال التفليسة . 2- وعلى أمين التفليسة شهر الحكم وكذلك الحكم بتعديل تاريخ التوقف عن الدفع في السجل التجاري . 3- ويتولى أمين التفليسة نشر ملخص الحكم في صحيفة يومية تعينها المحكمة في حكم شهر الإفلاس , ويجب أن يتم النشر

قانون التجارة المصري

خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره بالحكم 0 ويشتمل الملخص المذكور فيما يتعلق بحكم شهر الإفلاس على اسم المفلّس وموطنه ورقم قيده في السجل التجاري والمحكمة التي أصدرت الحكم وتاريخ صدوره والتاريخ المؤقت للتوقف عن الدفع واسم قاضي التفليسة واسم أمينها وعنوانه 0 كما يتضمن النشر دعوة الدائنين لتقديم ديونهم في التفليسة 0 وفي حالة تعديل تاريخ التوقف عن الدفع فيشتمل النشر فضلا عن البيانات المذكورة على التاريخ الجديد الذي عينته المحكمة . 4- وعلى أمين التفليسة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره بحكم شهر الإفلاس ، قيد ملخصه باسم جماعة الدائنين 0 في كل مكتب للشهر العقاري يوجد في دائرته عقار للمفلّس 0 ولا يترتب على هذا القيد أى حق آخر لجماعة الدائنين 0

(المادة :565 **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز لكل ذى مصلحة من غير الخصوم أن يعترض على حكم شهر الإفلاس أمام المحكمة التي أصدرته خلال ثلاثين يوما ً من تاريخ نشره في الصحف ، مالم يكن قد طعن عليه بالاستئناف فيرفع الاعتراض إلى المحكمة التي تنتظر الاستئناف . 2- ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الأولى من المادة 563 من هذا القانون يكون ميعاد الاعتراض في جميع الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة ثلاثين يوما من تاريخ صدورها مالم تكن واجبة الشهر فيسرى الميعاد من تاريخ شهرها . 3- ويسرى على ميعاد استئناف الحكم الصادر في دعوى شهر الإفلاس وغيره من الأحكام الصادرة في الدعاوى الناشئة عن التفليسة وطريقة رفعها أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية 0

(المادة :566 **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :تكون الأحكام الصادرة في دعاوى الإفلاس واجبة النفاذ المعجل بلا كفالة مالم ينص علي غير ذلك 0 | الأحكام الدستورية|

(المادة :567 **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :أ- لا يجوز الطعن بأى طريق فى : أ- الأحكام أو القرارات الخاصة بتعيين أو استبدال قاضى التفليسة أو أمينها أو مراقبها . ب- الأحكام الصادرة فى الطعن فى قرارات قاضى التفليسة . ج- الأوامر الصادرة بإلغاء إجراءات المحافظة على شخص المفلّس . د- الأحكام الصادرة بوقف إجراءات التفليسة إلى حين الفصل فى الطعن فى قرار قاضى التفليسة بشأن قبول الديون أو رفضها 0 هـ - الأحكام الصادرة بشأن قبول الديون المتنازع فيها مؤقتا 0

(المادة :568 **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا أوفى المدين جميع ما هو مستحق عليه من ديون تجارية قبل أن يحوز حكم شهر الإفلاس قوة الشئ المقضى به وجب على المحكمة أن تقضى بإلغاء حكم شهر الإفلاس على أن يتحمل المدين كافة مصاريف الدعوى.

(المادة :569 **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا لم توجد فى التفليسة ، وقت شهرها ، نفود حاضرة لمواجهة شهر حكم الإفلاس ونشره أو وضع الأختام على أموال المفلّس أو رفعها أو التحفظ على شخص المفلّس وجب دفع هذه المصاريف من مبلغ الأمانة التى أودعها طالب شهر الإفلاس المبينة بالمادة 3/554 من هذا القانون ويسترد طالب شهر الإفلاس المبالغ التى دفعها بالامتياز على جميع الدائنين من أول نفود تدخل التفليسة 0 كما يجوز لقاضى التفليسة أن يأمر بالمبادرة ببيع بعض أموال التفليسة لمواجهة هذه المصاريف.

(المادة :570 **ملغاة \*ألغيت بموجب قانون** رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا طلب المدين شهر إفلاسه وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه إذا تبين لها أنه تعمد اصطناع الإفلاس . 2- وإذا طلب أحد الدائنين شهر الإفلاس وقضت المحكمة برفض الطلب جاز لها أن تحكم على الدائن بالغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة وينشر الحكم على نفقته فى الصحف التى تعينها, إذا تبين لها أنه تعمد الإساءة إلى سمعة المدين التجارية, وذلك مع عدم الإخلال بحق المدين فى طلب التعويض

قانون التجارة المصري

الفصل الثاني: الاشخاص الذين يديرون التقلية

(المادة :571 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تعين المحكمة في حكم الإفلاس وكيلًا لإدارة التقلية يسمى أمين التقلية . 2- ويجوز في كل وقت لقاضي التقلية من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المفلس أو مراقب الأمر بإضافة أمين أو أكثر بشرط ألا يزيد عددهم على ثلاثة . 3- يصدر بتنظيم مهنة أمناء التقلية قرار من الوزير المختص.

(المادة :572 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز أن يعين أمينًا للتقلية من كان زوجًا للمفلس أو قريبًا له إلى الدرجة الرابعة أو من كان خلال السنتين السابقتين على شهر الإفلاس شريكًا له أو مستخدمًا عنده أو محاسبًا له أو وكيل عنه . 2- وكذلك لا يجوز أن يعين أمينًا للتقلية من سبق الحكم عليه بالإدانة في جنائية أو في جنحة ماسة بالشرف والامانة.

(المادة :573 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يقوم أمين التقلية بإدارة أموال التقلية والمحافظة عليها وينوب عن المفلس في جميع الدعاوى والأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة . 2- يدون أمين التقلية، يوميًا بيوم، جميع الأعمال المتعلقة بإدارة التقلية في دفتر خاص ترقم صفحاته ويضع عليها قاضي التقلية توقيعه أو ختمه ويوشر في نهاية الدفتر بما يفيد انتهاءه . 3- ويجوز للمحكمة ولقاضي التقلية وللمراقب الاطلاع على هذا الدفتر في كل وقت، وللمفلس أيضاً الاطلاع عليه بإذن من قاضي التقلية

(المادة :574 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا تعدد أمناء التقلية وجب أن يعملوا مجتمعين ويسألون بالتضامن عن إدارتهم . 2- ويجوز لقاضي التقلية أن يقسم العمل بينهم أو أن يعهد إلى أحدهم بعمل معين وفي هذه الحالة لا يكون أمين التقلية مسئولاً إلا عن العمل الذي يكلف به . 3- ويجوز لأمناء التقلية أن ينيبوا بعضهم البعض في القيام بالأعمال المعهود بها إليهم، ولا يجوز لهم إنابة الغير إلا بإذن من قاضي التقلية، وفي هذه الحالة يكون أمين التقلية ونائبه مسئولين بالتضامن عن الأعمال المذكورة.

(المادة :575 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يجوز للمفلس وللمراقب الاعتراض لدى قاضي التقلية على أعمال أمينها قبل إتمامها، ويترتب على الاعتراض وقف إجراء العمل. ويجب أن يفصل قاضي التقلية في الاعتراض خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه، ويكون قرار قاضي التقلية واجب النفاذ فوراً.

(المادة :576 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يجوز للمحكمة ، من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب قاضي التقلية أو المفلس أو المراقب، أن تأمر بعزل أمين التقلية وتعيين غيره أو بإنقاص عدد الأمناء إذا تعددوا.

(المادة :577 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تقدر الأتعاب ومصاريف أمين التقلية بقرار من قاضي التقلية بعد أن يقدم الأمين تقريراً عن إدارته. 2 - ويجوز لقاضي التقلية أن يأمر بصرف مبالغ لأمين التقلية قبل تقديم التقرير المذكور في الفقرة السابقة خصماً من أتعابه. 3- ويجوز لكل ذي شأن الطعن أمام المحكمة في قرار قاضي التقلية الخاص بتقدير أتعاب أمين التقلية ومصاريفه.

(المادة :578 **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يتولى قاضي التقلية بالإضافة إلى السلطات المقررة له بنصوص خاصة مراقبة إدارة التقلية وملاحظة سير إجراءاتها والأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموالها. 2- ويدعو الدائنين إلى الاجتماع في الأحوال المبينة في القانون ويتولى رئاسة الاجتماعات -3. ويقدم للمحكمة كل ثلاثة أشهر تقريراً عن حالة التقلية، كما يقدم لها تقريراً عن كل نزاع يتعلق بالتقلية ويكون من اختصاصها الفصل فيه. 4- وله في كل وقت استدعاء المفلس أو ورثته أو وكلائه أو مستخدميه أو أى شخص آخر لسماع أقوالهم في شئون التقلية.

قانون التجارة المصري

(المادة: 579 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- لا يجوز الطعن في القرارات قاضي التفليسة قلم كتاب المحكمة في اليوم التالي لصدورها. وللقاضى أن يأمر قلم الكتاب بتبليغها إلى الأشخاص الذين تعينهم . ويكون التبليغ بكتاب مسجل مصحوب بعلم الوصول, إلا إذا نص القانون أو أمر قاضي التفليسة بتبليغها بطريقة أخرى | . الأحكام الدستورية|

(المادة: 580 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- لا يجوز الطعن في القرارات التي يصدرها قاضي التفليسة ما لم ينص القانون على غير ذلك أو كان القرار مما يجاوز اختصاصه. 2- يقدم الطعن بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة وتعلن لذوى الشأن خلال عشرة أيام من تاريخ الإيداع أو التبليغ على حسب الأحوال. وتنظره المحكمة في أول جلسة , على ألا يشترك قاضي التفليسة المطعون في قراره في نظر هذا الطعن , ويوقف الطعن تنفيذ القرار حتى تفصل المحكمة في أمره ما لم تأمر باستمرار تنفيذه 3- إذا رفضت المحكمة الطعن جاز لها أن تحكم على الطاعن بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه إذا تبين لها أنه تعمد تعطيل تنفيذ قرار قاضي التفليسة.

(المادة: 581 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- للمحكمة في كل وقت, أن تستبدل بقاضي التفليسة غيره من قضاة المحكمة. 2- وفي حالة الغياب المؤقت يعين رئيس المحكمة أحد قضاتها لينوب عن قاضي التفليسة.

(المادة: 582 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يعين قاضي التفليسة مراقباً أو أكثر من بين الدائنين الذين يرشحون أنفسهم لذلك. 2- ويجوز للمفلس ولكل دائن الاعتراض على قرار قاضي التفليسة الخاص بتعيين المراقب دون أن يترتب على الاعتراض وقف تنفيذ القرار. ويقدم الاعتراض إلى قاضي التفليسة نفسه. ويجب أن يفصل فيه على وجه السرعة.

(المادة: 583 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: لا يجوز أن يكون المراقب أو النائب عن الشخص الاعتباري المعين مراقباً, زوجاً للمفلس أو قريباً له إلى الدرجة الرابعة.

(المادة: 584 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يقوم المراقب، بالإضافة إلى السلطات المقررة له، بنصوص خاصة بفحص الميزانية والتقرير المقدمين من المدين وغير ذلك من المهام التي يكلفه بها قاضي التفليسة في شأن الرقابة على أعمال أمينها ومعاونة قاضي التفليسة في ذلك. 2- وللمراقب أن يطلب من أمين التفليسة إيضاحات عن سير إجراءاتها وعن إيراداتها ومصروفاتها وحالة الدعاوى المتعلقة بها.

(المادة: 585 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- لا يتقاضى المراقب أجراً نظير عمله. ومع ذلك يجوز للمحكمة أن تقرر له مكافأة إجمالية على عمله إذا بذل جهداً غير عادي وكانت الحالة المالية للتفليسة تسمح بذلك. 2- ويجوز عزل المراقب بقرار من قاضي التفليسة. 3- ولا يسأل المراقب إلا عن خطئه الجسيم 0

الفصل الثالث: آثار الإفلاس

آثار الإفلاس بالنسبة إلى المدين

(المادة: 586 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يجوز للمحكمة بناء على طلب قاضي التفليسة أو النيابة العامة أو أمين التفليسة أو المراقب أن تأمر عند الاقتضاء بالتحفظ على شخص المفلس أو بمنعه من مغادرة البلاد لمدة محددة قابلة للتجديد. وللمفلس أن يتظلم من هذا الأمر دون أن يترتب على التظلم وقف تنفيذه. 2 -وللمحكمة ان تقرر في كل وقت إلغاء أمر التحفظ على شخص المفلس أو أمر المنع من مغادرة البلاد.

قانون التجارة المصري

(المادة :587 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا يجوز للمفلس أن يتغيب عن موطنه دون أن يخطر أمين التفليسة كتابة بمحل وجوده. ولا يجوز له أن يغير موطنه إلا بإذن من قاضي التفليسة.

(المادة :588 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز لمن شهر إفلاسه أن يكون ناخباً أو عضواً في المجالس النيابية أو المجالس المحلية أو الغرف التجارية أو الصناعية أو النقابات المهنية، ولا أن يكون مديراً أو عضواً في مجلس إدارة أية شركة ولا أن يشغل بأعمال البنوك أو الوكالة التجارية أو التصدير والاستيراد أو السمسرة في بيع أو شراء الأوراق المالية أو البيع بالمزاد العلني. كل ذلك مالم يرد إليه اعتباره. 2- ولا يجوز لمن شهر إفلاسه أن ينوب عن غيره في إدارة أمواله. ومع ذلك يجوز للمحكمة المختصة أن تأذنه في إدارة أموال أولاده القصر إذا لم يترتب على ذلك ضرر لهم.

(المادة :589 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تغل يد المفلس بمجرد صدور حكم شهر الإفلاس عن إدارة أمواله والتصرف فيها. وتعتبر التصرفات التي يجريها المفلس في يوم صدور حكم شهر الإفلاس حاصلة بعد صدوره. 2- إذا كان التصرف مما لا يحتج به على الغير إلا بالقيود أو التسجيل أو غير ذلك من الإجراءات فلا يسرى على جماعة الدائنين إلا إذا تم الإجراء قبل صدور حكم شهر الإفلاس. 3- لا يحول غل يد المفلس عن إدارة أمواله والتصرف فيها دون قيامه بالإجراءات اللازمة للمحافظة على حقوقه.

(المادة :590 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- لا يجوز للمفلس بعد صدور حكم شهر الإفلاس الوفاء بما عليه من ديون أو إستيفاء ماله من حقوق. 2- ومع ذلك إذا كان المفلس حاملاً لورقة تجارية جاز الوفاء له بقيمتها عند حلول ميعاد استحقاقها إلا إذا عارض أمين التفليسة في هذا الوفاء طبقاً للمادة 431 من هذا القانون.

(المادة :591 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا تقع المقاصة بعد صدور حكم شهر الإفلاس بين ما للمفلس من حقوق وما عليه من التزامات إلا إذا وجد ارتباط بينهما , ويوجد الارتباط على وجه الخصوص إذا نشأت الحقوق والالتزامات عن سبب واحد أو أو شملها حساب جار.

(المادة :592 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يشمل غل اليد جميع الأموال التي تكون ملكاً للمفلس في يوم صدور حكم شهر الإفلاس والأموال التي تؤول إليه ملكيتها وهو في حالة إفلاس. 2- ومع ذلك لا يشمل غل اليد ما يأتي: 1. الأموال التي لا يجوز الحجز عليها قانوناً والإعانة التي تقرر للمفلس. 2. الأموال المملوكة لغير المفلس. 3. الحقوق المتصلة بشخص المفلس أو بأحواله الشخصية. 4. التعويضات التي تستحق للمستفيد في عقد تأمين صحيح أبرمه المفلس قبل صدور حكم شهر الإفلاس ومع ذلك يلتزم المستفيد بأن يرد إلى التفليسة جميع أقساط التأمين التي دفعها المفلس ابتداء من التاريخ الذي عينته المحكمة للتوقف عن الدفع ما لم ينص القانون على غير ذلك.

(المادة :593 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا آلت إلى المفلس تركة فلا يكون لدائنيه حق على أموالها إلا بعد أن يستوفي دائنو المورث حقوقهم من هذه الأموال. ولا يكون لدائني المورث أى حق على أموال التفليسة 0

(المادة :594 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز بعد صدور حكم شهر الإفلاس رفع دعوى من المفلس أو عليه أو السير فيها مع استثناء ما يأتي: أ. الدعاوى المتعلقة بالأموال والتصرفات التي لا يشملها غل اليد. ب. الدعاوى المتعلقة بأعمال التفليسة التي يجيز القانون للمفلس القيام بها. ج. الدعاوى الجنائية. 2- يجوز للمحكمة أن تأذن بإدخال المفلس في الدعاوى المتعلقة بالتفليسة. كما يجوز لها أن تأذن بإدخال الدائن في هذه الدعاوى إذا كانت له مصلحة خاصة فيها. 3- إذا رفع المفلس أو رفعت عليه دعوى جنائية أو دعوى متعلقة بشخصه أو بأحواله الشخصية وجب إدخال أمين التفليسة فيها إذا اشتملت على طلبات مالية.

قانون التجارة المصري

(المادة :595 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا حكم على المفلس بعد شهر إفلاسه بالتعويض عن ضرر أحدثه للغير جاز للمحكوم له الدخول في التفليسة بالتعويض المقضى به ما لم يثبت نواطؤه مع المفلس.

(المادة :596 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز لقاضى التفليسة بعد سماع أقوال أمينها أن يقرر إعانة للمفلس تصرف من أموال التفليسة بناء على طلبه أو طلب من يعولهم. 2- لمن طلب الإعانة ولأمين التفليسة النظم من تقديرها أمام قاضى التفليسة دون أن يترتب على ذلك وقف صرف الإعانة. 3- يجوز فى كل وقت لقاضى التفليسة من تلقاء ذاته أو بناء على طلب أمين التفليسة أن يعدل مقدار الإعانة أو أن يأمر بالغانها 0 ويجوز النظم من هذا القرار أمام قاضى التفليسة نفسه. 4- يوقف صرف الإعانة متى حاز حكم التصديق على الصلح قوة الشئ المقضى , وإذا لم يقع الصلح يوقف صرف الإعانة بمجرد قيام حالة الاتحاد. مدة 597 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :مع مراعاة حكم المادة 588 من هذا القانون يجوز للمفلس بدون إذن أن يمارس تجارة جديدة بغير أموال التفليسة ويكون للداننين الذين تنشأ ديونهم بمناسبة هذه التجارة الأولوية فى استيفاء حقوقهم من أموالها.

(المادة :598 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا يجوز التمسك فى مواجهة جماعة الداننين بالتصرفات التالية إذا قام بها المدين بعد تاريخ التوقف عن الدفع وقبل الحكم بشهر الإفلاس: أ. منح التبرعات أياً كان نوعها ما عدا الهدايا الصغيرة التى يجرى عليها العرف. ب. وفاء الديون قبل حلول الأجل أياً كانت كيفية الوفاء 0 ويعتبر إنشاء مقابل وفاء ورقة تجارية لم يحل ميعاد استحقاقها فى حكم الوفاء قبل حلول الأجل. ج. وفاء الديون الحالة بغير الشئ المتفق عليه 0 ويعتبر الوفاء بطريق الأوراق التجارية أو النقل المصرفى فى حكم الوفاء بالنقد. د. كل رهن أو تأمين اتفانى آخر وكذلك كل اختصاص يتقرر على أموال المدين ضماناً لدين سبق على التأمين.

(المادة :599 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :كل ما أجراه المفلس من تصرفات غير ما ذكر فى المادة 598 من هذا القانون وخلال الفترة المشار إليها فيها يجوز الحكم بعد نفاذه فى مواجهة جماعة الداننين إذا كان التصرف ضاراً بها وكان المتصرف إليه يعلم وقت التصرف بتوقف المفلس عن الدفع.

(المادة :600 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا دفعت قيمة ورقة تجارية بعد تاريخ التوقف عن الدفع وقبل الحكم بشهر الإفلاس فلا يجوز أن يسترد من الحامل ما دفع له، وإنما يلزم الساحب أو من سحبت الورقة التجارية لحسابه برد القيمة المدفوعة إذا كان يعلم وقت إنشاء الورقة التجارية بتوقف المفلس عن الدفع. ويقع الالتزام بالرد فى حالة السند للأمر على المظهر الأول إذا كان يعلم وقت حصوله على السند بتوقف المفلس عن الدفع.

(المادة :601 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- حقوق الرهن أو الامتياز أو الاختصاص المقررة على أموال المدين يجوز الحكم بعدم نفاذها فى مواجهة جماعة الداننين إذا قيدت بعد تاريخ التوقف عن الدفع وبعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ تقرير الرهن أو الامتياز أو الاختصاص. 2- يأخذ الدائن صاحب الرهن أو الاختصاص التالى للرهن أو الاختصاص الذى حكم بعدم نفاذه فى مواجهة جماعة الداننين مرتبة هذا التأمين. ومع ذلك لا يعطى الدائن المذكور من الثمن الناتج من بيع المال المقرر عليه التأمين إلا ما كان يحصل عليه بغرض نفاذ الرهن أو الاختصاص السابق ويؤول الفرق إلى جماعة الداننين.

(المادة :602 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا حكم نفاذ أى تصرف فى حق جماعة الداننين التزم المتصرف إليه بأن يرد إلى التفليسة ما حصل عليه من المفلس بمقتضى هذا التصرف أو قيمة الشئ وقت قبضه كما يلزم دفع عوائد ما قبضه، أو ثماره

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

من تاريخ القبض. 2- ويكون للمتصرف إليه الحق في استرداد العوض الذي قدمه للمفلس إذا وجد هذا العوض بعينه في التفليسة. فإذا لم يوجد كان من حق المتصرف إليه أن يطالب جماعة الدائنين بالمنفعة التي عادت عليها من التصرف وأن يشترك في التفليسة بوصفه دائناً عادياً بما يزيد على قيمة هذه المنفعة |. الأحكام الدستورية|

(المادة: 603) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: يجوز لأمين التفليسة وحده أن يطلب عدم نفاذ تصرفات المدين في حق جماعة الدائنين إذا وقع التصرف قبل صدور حكم شهر الإفلاس وذلك وفقاً لأحكام القانون المدنى. ويسرى الحكم الصادر بعدم نفاذ التصرف في حق جميع الدائنين سواء نشأت حقوقهم قبل حصول التصرف أو بعد حصوله |. الأحكام الدستورية|

(المادة: 604) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: تسقط الدعاوى الناشئة عن تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المواد من 598 إلى 601 والمادة 603 من هذا القانون بمضى سنتين من تاريخ صدور الحكم بشهر الإفلاس.

آثار الإفلاس بالنسبة إلى الدائنين

(المادة: 605) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- لا يجوز للدائنين العاديين أو الدائنين أصحاب حقوق الامتياز العامة بعد صدور حكم شهر الإفلاس إقامة دعاوى فردية على التفليسة أو اتخاذ أية إجراءات قضائية أخرى ضدها. 2- وكذلك يترتب على صدور حكم شهر الإفلاس وقف الدعاوى الفردية المقامة من الدائنين المذكورين في الفقرة السابقة ووقف إجراءات التنفيذ التي بدأها هؤلاء الدائنون قبل صدور حكم شهر الإفلاس ومع ذلك إذا تحدد يوم لبيع عقار المفلس جاز الاستمرار في إجراءات التنفيذ بإذن من قاضى التفليسة. 3- أما الدائنون المرتهنون وأصحاب حقوق الامتياز الخاصة والحاصلون على اختصاص على أموال المدين فيجوز لهم إقامة الدعاوى الفردية أو الاستمرار في مواجهة أمين التفليسة كما يجوز لهم التنفيذ أو الاستمرار فيه على الأموال التي تقع عليها تأميناتهم.

(المادة: 606) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: الحكم بشهر الإفلاس يسقط آجال جميع الديون النقدية التي على المفلس سواء أكانت عادية أو مضمونة بامتياز عام أو خاص.

(المادة: 607) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: الحكم بشهر الإفلاس يوقف سريان عوائد الديون العادية بالنسبة إلى جماعة الدائنين فقط ولا تجوز المطالبة بعوائد الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص إلا من المبالغ الناتجة من بيع الأموال التي يقع عليها التأمين ويستتزل أصل الدين أولاً ثم العوائد المستحقة قبل صدور الحكم بشهر الإفلاس ثم العوائد المستحقة بعد صدوره.

(المادة: 608) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: للمحكمة أن تستتزل من الدين الآجل الذي لم يشترط فيه عائد مبلغاً يعادل العائد المستحق عن المدة من تاريخ الحكم بشهر الإفلاس إلى تاريخ استحقاق الدين.

(المادة: 609) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: يجوز الإشتراك في التفليسة بالديون المعلقة على شرط فاسخ ، مع تقديم كفيل. أما الديون المعلقة على شرط واقف فيجب نصيبها في التوزيعات إلى أن يتبين نتيجة الشرط.

(المادة: 610) **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- إذا وجد جملة ملتزمين بدين واحد وشهر إفلاس أحدهم فلا يترتب على هذا الإفلاس أثر بالنسبة إلى الملتزمين الآخرين ما لم ينص القانون على غير ذلك 2- وإذا تم الصلح مع الملتزم الذي أفلس فلا تسرى شروطه على الملتزمين الآخرين.

قانون التجارة المصري

(المادة :611 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : إذا استوفى الدائن من أحد الملتزمين بدين واحد جزءاً من الدين ثم أفلس باقي الملتزمين أو أفلس أحدهم فلا يجوز للدائن أن يشترك في التفليسات إلا بالباقي من دينه ويبقى محتفظاً بحقه في مطالبة الملتزم غير المفلس بهذا الباقي. ويجوز لهذا الملتزم أن يشترك في كل تفليسة بما وفاه عنها.

(المادة :612 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- إذا أفلس جميع الملتزمين بدين واحد دفعة واحدة. جاز للدائن أن يشترك في كل تفليسة بكل دينه إلى أن يتسوفيه بتمامه من أصل وعوائد ومصاريف. 2- ولا يجوز لتفليسة الرجوع على تفليسة أخرى بما أوفته عنها. 3- وإذا كان مجموع ما حصل عليه الدائن يزيد على دينه وتوابعه عادت الزيادة إلى تفليسة من يكون مكفولاً من الآخرين بحسب ترتيب التزاماتهم بالدين فإذا لم يوجد هذا الترتيب عادت الزيادة إلى التفليسات التي دفعت أكثر من حصتها في الدين.

أثار الإفلاس بالنسبة إلى أصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز على منقول

(المادة :613 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : لا تدرج أسماء دائني المفلس الحائزين ، بوجه قانوني، على رهن أو امتياز خاص على منقول في جماعة الدائنين إلا على سبيل التذكرة.

(المادة :614 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يجوز لأمين التفليسة في كل وقت وبعد الحصول على إذن من قاضي التفليسة، دفع الدين المضمون برهن واسترداد الأشياء المرهونة لحساب جماعة الدائنين.

(المادة :615 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- إذا بيع المنقول المرهون بناء على طلب الدائن المرتهن بثمن يجاوز الدين، وجب على أمين التفليسة قبض المقدار الزائد لحساب جماعة الدائنين . وإذا كان الثمن أقل من الدين اشترك الدائن المرتهن بالباقي له في التفليسة بوصفه دائناً عادياً بشرط أن يكون دينه قد حقق طبقاً لأحكام هذا القانون. 2- ويجوز لأمين التفليسة أن يعذر الدائن المرتهن بكتاب مسجل مصحوباً بعلم الوصول بوجوب اتخاذ الإجراءات القانونية للتنفيذ على الأشياء المرهونة قبل انتهاء حالة الاتحاد فإذا لم يتخذ الدائن المرتهن الإجراءات جاز لقاضي التفليسة بناء على طلب أمينها وبعد سماع أقوال الدائن المرتهن أو إخطاره ، الإذن لأمين التفليسة ببيع المنقولات المرهونة 0 ويبلغ قرار قاضي التفليسة بالإذن إلى الدائن المرتهن ويجوز لهذا الدائن الطعن في القرار . ويترتب على الطعن وقف تنفيذ البيع ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك.

(المادة :616 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- على أمين التفليسة بعد استئذان قاضي التفليسة أن يدفع خلال الأيام العشرة التالية لصدور الحكم بشهر الإفلاس مما يكون تحت يده من نقود التفليسة وبإلزام من وجود أي دين آخر، الأجور والمرتبات والمبالغ المستحقة قبل صدور الحكم بشهر الإفلاس عن مدة ثلاثين يوماً للعاملين لدى المفلس فإذا لم يكن لدى أمين التفليسة النقود اللازمة لوفاء هذه الديون وجب الوفاء من أول نقود تدخل التفليسة ولو وجدت ديون أخرى تسبقها في مرتبة الامتياز. 2- ويكون للمبالغ المستحقة للطوائف المذكورة والزائدة على ما تقدم مرتبة الامتياز المقررة قانوناً.

(المادة :617 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : يكون للمؤجر في حالة إنهاء إيجار العقار الذي يمارس فيه المفلس التجارة للمادة 624 من هذا القانون امتياز لضمان الأجرة المستحقة له عن السنة السابقة على صدور حكم شهر الإفلاس وعن السنة الجارية. إذا بيعت المنقولات الموجودة في العين المؤجرة أو نقلت ظل المؤجر محتفظاً بحقه في الامتياز.

قانون التجارة المصري

(المادة :618 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا يشمل الامتياز المقرر للحكومة بسبب الضرائب على اختلاف أنواعها إلا دين الضريبة المستحقة على المفلس عن السنتين السابقتين على صدور الحكم بشهر الإفلاس ، وتدخل الضرائب الأخرى المستحقة في التوزيعات بوصفها ديونا عادية.

(المادة :619 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يجوز لقاضي التفليسة بناء على اقتراح أمينها أن يأمر عند الاقتضاء باستخدام أول نقود تدخل التفليسة في الوفاء بحقوق الدائنين الذين لهم امتياز على منقولات المفلس بشرط أن تكون أسماؤهم قد وردت بالقائمة النهائية للديون غير المتنازع فيها المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة 655 من هذا القانون ، وإذا حصلت منازعة في الامتياز فلا يجوز الوفاء إلا بعد الفصل فيها بحكم نهائي.

آثار الإفلاس بالنسبة إلى اصحاب الديون المضمونة برهن أو امتياز أو اختصاص على عقار

(المادة :620 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات أو حصل التوزيعان معا كان للدائنين المرتهنين أو الممتازين أو الحاصلين على اختصاص الذين لم يستوفوا حقوقهم كلها أو بعضها من ثمن العقارات المحملة بالتأمين أن يشتركوا بالباقي لهم مع الدائنين العاديين في توزيع الأموال التي يتعلق بها حق جماعة الدائنين بشرط أن تكون ديونهم قد حققت طبقاً لأحكام هذا القانون.

(المادة :621 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا أجرى توزيع واحد أو أكثر لثمن المنقولات قبل توزيع ثمن العقارات كان للدائنين المرتهنين أو الممتازين أو الحاصلين على اختصاص أن يشتركوا في التوزيعات بكل ديونهم بشرط أن تكون قد حققت طبقاً لأحكام هذا القانون، ويجنب نصيبهم في هذه التوزيعات إلى حين إجراء التسوية النهائية.2- وبعد بيع العقارات وإجراء التسوية النهائية بحسب مراتب الدائنين المرتهنين والممتازين وأصحاب حقوق الاختصاص لا يجوز لمن تؤوله مرتبته للحصول على كل دينه من ثمن العقارات المذكورة ، قبض الدين إلا بعد استئصال المقدار الذي جنب له ، ويرد هذا المقدار إلى جماعة الدائنين العاديين -3. وإذا كانت مرتبة الدائن المرتهن أو الممتاز أو صاحب حق الاختصاص لا تؤوله إلا للحصول على جزء من دينه كان من حقه الاشتراك في قسمة الغرماء بالباقي له من الدين، وإذا تبين عند التسوية النهائية أن ما حصل عليه وما جنب لحسابه يزيد على مقدار دينه وجب استئصال الجزء الزائد ورده إلى جماعة الدائنين العاديين.

(المادة :622 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :الدائنون المرتهنون الممتازون أو أصحاب حقوق الاختصاص الذين لا يحصلون على شئ من ثمن العقارات التي تقع عليها تأميناتهم يعتبرون دائنين عاديين وتسرى عليهم بهذه الصفة جميع الآثار الناشئة عن أعمال جماعة الدائنين وعن الصلح القضائي إن وقع.

آثر الإفلاس في العقود الصحيحة المبرمة قبل شهره

(المادة :623 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يترتب على الحكم بشهر الإفلاس فسخ العقود الملزمة للجانبين التي يكون المفلس طرفاً فيها إلا إذا كانت قائمة على اعتبارات شخصية.2- وإذا لم ينفذ أمين التفليسة العقد أو لم يستمر في تنفيذه جاز للطرف الآخر أن يطلب الفسخ، وكل قرار يتخذه أمين التفليسة بشأن العقد يجب أن يعرض على قاضي التفليسة ليأذن به. ويجوز للطرف الآخر أن يعين لأمين التفليسة مهلة مناسبة لإيضاح موقفه من العقد.3- وللمتعاقدين المشتركين في التفليسة كدائن عادي بالتعويض المترتب على الفسخ إلا إذا نص على احتفاظ التعويض بالامتياز المقرر له قانوناً .  
[الأحكام الدستورية]

قانون التجارة المصري

(المادة: 624 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا كان المقلس مستأجراً للعقار الذى يمارس فيه التجارة فى يترتب على صدور الحكم بشهر الإفلاس إنهاء الإجارة أو حلول الأجرة عن المدة المتبقية لانقضائها. وكل شرط على خلاف ذلك يعتبر كأن لم يكن. 2- وإذا كان المؤجر قد بدأ فى التنفيذ على المنقولات الموجودة فى العقار ولم يكن التنفيذ قد تم عند صدور الحكم بشهر الإفلاس وجب وقف التنفيذ لمدة ستين يوماً من تاريخ هذا الحكم مع عدم الإخلال بحق المؤجر فى اتخاذ الإجراءات التحفظية وفى طلب إخلاء العقار وفقاً للقواعد العامة. ويجوز لقاضى التفليسة أن يأمر باستمرار وقف التنفيذ لمدة ثلاثين يوماً أخرى إذا رأى ضرورة لذلك . وعلى أمين التفليسة إخطار مؤجر العقار خلال مدة وقف تنفيذ برغبته فى إنهاء الإجارة أو الاستمرار فيها. 3- وإذا قرر أمين التفليسة الاستمرار فى الإجارة وجب أن يدفع الإجرة المتأخرة وأن يقدم ضماناً كافياً للوفاء بالإجارة المستقبلية. ويجوز للمؤجر أن يطلب من قاضى التفليسة إنهاء الإجارة إذا كان الضمان غير كاف وذلك خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ إخطاره برغبة أمين التفليسة فى الاستمرار فى الإجارة. 4- ولأمين التفليسة بعد الحصول على إذن من قاضى التفليسة تأجير العقار من الباطن أو التنازل عن الإيجار وفقاً للأحكام المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر ولو كان المقلس ممنوعاً من ذلك بمقتضى عقد الإيجار بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر للمؤجر.

(المادة: 625 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا أفلس رب العمل وكان عقد العمل غير محدد المدة جاز للعامل ولأمين التفليسة إنهاء العقد مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها فى قوانين العمل. ولا يجوز للعامل فى هذه الحالة مطالبة التفليسة بالتعويض إلا إذا كان الإنهاء تعسفياً أو بغير مراعاة مواعيد الإخطار -2. وإذا كان عقد العمل محدد المدة فلا يجوز إنهاؤه إلا إذا تقرر عدم الاستمرار فى التجارة. ويجوز للعامل فى هذه الحالة مطالبة التفليسة بالتعويض. 3- يكون للتعويض المستحق للعامل وفقاً للفقرتين السابقتين الامتياز المقرر له قانوناً.

(المادة: 626 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لكل شخص أن يسترد من التفليسة الأشياء التى تثبت له ملكيتها أو حق استردادها وقت شهر الإفلاس. 2 -ويكون لأمين التفليسة، بعد أخذ رأى المراقب والحصول على إذن من قاضى التفليسة رد الشئ إلى ماله أو صاحب الحق فى استرداده وإذا رفض طلب الاسترداد جاز لطالبه عرض النزاع على المحكمة.

(المادة: 627 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز استرداد الأشياء الموجودة فى حيازة المقلس، على سبيل الوديعة أو لأجل بيعها لحساب مالكها أو لأجل تسليمها إليه، بشرط أن توجد فى التفليسة عينا. كما يجوز استرداد ثمن البضائع إذا لم يكن قد تم الوفاء به نقداً أو بورقة تجارية أو بطريق قيده فى حساب جار بين المقلس والمشتري. 2- وعلى المسترد أن يدفع لأمين التفليسة الحقوق المستحقة للمقلس. 3- وإذا كان المقلس قد أودع البضائع لدى الغير جاز استردادها منه. 4 -وإذا اقتضى المقلس برهن البضائع وكان الدائن المرتهن لا يعلم وقت إنشاء الرهن بعدم ملكية المقلس لها فلا يجوز استردادها إلا بعد وفاء الدين المضمون بالرهن.

(المادة: 628 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز استرداد الأوراق التجارية وغيرها من الأوراق ذات القيمة , المسلمة إلى المقلس لتحصيلها أو لتخصيصها لوفاء معين إذا وجدت عينا فى التفليسة ولم تكن قيمتها قد دفعت. 2- ولا يجوز استرداد أوراق النقد المودعة لدى المقلس إلا إذا أثبت طالب الاسترداد ذاتيتها.

(المادة: 629 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا فسخ عقد البيع بحكم أو بحكم أو بمقتضى شرط فى العقد قبل صدور الحكم بشهر إفلاس المشتري، جاز للبائع استرداد البضائع كلها أو بعضها فى التفليسة بشرط أن توجد عينا. 2- ويجوز الاسترداد ولو وقع الفسخ بعد صدور حكم شهر الإفلاس بشرط أن تكون دعوى الاسترداد أو دعوى الفسخ قد رفعت قبل صدور هذا الحكم.

قانون التجارة المصري

(المادة :630 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا أفلس المشتري قبل دفع الثمن وكانت البضائع لا تزال لدى البائع, جاز له حبسها. 2- وإذا أفلس المشتري بعد إرسال البضائع إليه وقبل دخولها مخازنه أو مخزن وكيله المكلف ببيعها. جاز للبائع استرداد حيازتها, ومع ذلك لا يجوز الاسترداد إذا فقدت البضائع ذاتيتها, أو تصرف فيها المفلس قبل وصولها, بغير تدليس, بموجب وثائق الملكية أو النقل. 3 -وفي جميع الأحوال يجوز لأمين التفليسة, بعد استئذان قاضي التفليسة , أن يطلب تسليم البضائع بشرط أن يدفع للبائع الثمن المتفق عليه, فإذا لم يطلب أمين التفليسة ذلك جاز للبائع أن يتمسك بحقه في الفسخ وطلب التعويض والاشتراك به في التفليسة.

(المادة :631 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا أفلس المشتري قبل دفع الثمن وبعد دخول البضائع مخازنه أو مخازن وكيله المكلف ببيعها, فلا يجوز للبائع أن يطلب فسخ البيع أو استرداد البضائع, كما يسقط حقه في الامتياز. 2- وكل شرط يكون من شأنه تمكين البائع من استرداد البضائع أو الاحتفاظ بامتياز عليها لا يحتج به على جماعة الدائنين.

(المادة :632 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :تتقدم دعاوى الاسترداد التي توجه إلى أمين التفليسة في الحالات المذكورة في المواد من 626 إلى 630 من هذا القانون بمضى سنة من تاريخ نشر حكم شهر الإفلاس في الصحيفة اليومية التي تعينها المحكمة وفقاً للفقرة الثالثة من المادة 564 من هذا القانون.

الفصل الرابع: إدارة التفليسة

إدارة موجودات التفليسة

(المادة :633 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- توضع الأختام على محال المفلس ومكاتبه و خزانته و دفاتره و أوراقه و منقولاته 0 2- و يقوم قاضي التفليسة بوضع الأختام فور صدور الحكم بشهر الإفلاس, و له أن يندب أحد موظفي المحكمة لذلك . كما يقوم بإبلاغ رئيس كل محكمة يوجد في دائرتها مال للمفلس ليأمر بندب من يقوم بوضع الأختام على هذا المال 0 3- و إذا تبين لقاضي التفليسة إمكان جرد أموال المفلس في يوم واحد جاز له أو لمن يندبه , البدء في الجرد فوراً دون حاجة إلى وضع الأختام . 4- و يحزر محضر بوضع الأختام أو بالجرد يوقعه من قام بهذا الإجراء 0 و يسلم المحضر لقاضي التفليسة 0

(المادة :634 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا يجوز وضع الأختام على الملابس و المنقولات الضرورية للمفلس و لمن يعولهم , و يعين قاضي التفليسة هذه الأشياء و تسلم إلى المفلس بقائمة يوقعها كل من قاضي التفليسة و المفلس.

(المادة :635 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز لقاضي التفليسة أن يأمر , من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أمين التفليسة , بعدم وضع الأختام أو برفعها عن الأشياء الآتية: أ- الدفاتر التجارية. ب- الأوراق التجارية و غيرها من الأوراق التي تستحق الوفاء في ميعاد قريب أو التي تحتاج إلى إجراءات للمحافظة على الحقوق الثابتة فيها. ج- النقود اللازمة للصرف على الشئون العاجلة للتفليسة . د- الأشياء القابلة لتلف سريع أو لنقص عاجل في القيمة أو التي تفتضى صيانتها مصاريف باهظة. هـ- الأشياء اللازمة لتشغيل المتجر إذا تقرر الاستمرار في تشغيله 2- و تجرد الأشياء المذكورة في الفقرة السابقة بحضور قاضي التفليسة أو من يندبه لذلك , و تسلم لأمين التفليسة بقائمة يوقعها.

(المادة :636 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يأمر قاضي التفليسة , بناء على طلب أمينها , برفع الأختام للبدء في جرد أموال المفلس. 2- و يجب أن يبدأ رفع الأختام و الجرد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور حكم شهر الإفلاس.

قانون التجارة المصري

(المادة :637 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يحصل الجرد بحضور قاضي التفليسة أو من يندبه لذلك و أمين التفليسة و كاتب المحكمة ، و يجب أن يخطر به المفلس و يجوز له الحضور. 2- و تحرر قائمة جرد من نسختين يوقعهما قاضي التفليسة أو من ندبه لذلك و أمين التفليسة، و كاتب المحكمة و تودع إحداها قلم كتاب المحكمة . و تبقى الأخرى لدى أمين التفليسة. 3- و تذكر في القائمة الأموال التي لم توضع عليها الأختام أو التي رفعت عنها. 4- و تجوز الاستعانة بخبير في إجراء الجرد و تقويم الأموال.

(المادة :638 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا شهر الإفلاس بعد وفاة التاجر و لم تحرر قائمة جرد بمناسبة الوفاة ، أو إذا توفي التاجر بعد شهر إفلاسه و قبل البدء في تحرير قائمة الجرد أو قبل إتمامها، وجب تحرير القائمة فوراً أو الاستمرار في تحريرها بالكيفية المبينة في المادة السابقة و ذلك بحضور ورثة المفلس أو بعد إخطارهم بالحضور.

(المادة :639 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يتسلم أمين التفليسة ، بعد الجرد ، أموال المفلس و دفاتره و أوراقه و يوقع في نهاية قائمة الجرد بما يفيد ذلك.

(المادة :640 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز تسليم الدفاتر التجارية إلى أمين التفليسة إلا بعد أن يقوم قاضي التفليسة بإقفالها. 2- و يدعى المفلس إلى حضور جلسة إقفال الدفاتر التجارية ، فإذا لم يحضر وجب دعوته مرة أخرى إلى الحضور خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار و إلا أقفلت الدفاتر بغير حضوره 3- و لا يجوز للمفلس أن ينيب عنه غيره لحضور جلسة إقفال الدفاتر إلا لأسباب يقبلها قاضي التفليسة.

(المادة :641 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا لم يكن المفلس قد قدم الميزانية ، وجب على أمين التفليسة أن يقوم بعملها، و إيداعها قلم كتاب المحكمة 2- و يتسلم أمين التفليسة الرسائل الواردة باسم المفلس و المتعلقة بأشغاله. و لأمين التفليسة فضها و الاحتفاظ بها، و للمفلس الاطلاع عليها.

(المادة :642 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يقوم أمين التفليسة بجميع الأعمال اللازمة للمحافظة على حقوق المفلس لدى الغير ، و يطالب بهذه الحقوق و يستوفيها 20- و عليه أن يقيد ما للمفلس من حقوق عينية على عقارات مدنية ، إذا لم يكن المفلس قد أجرى القيد0

(المادة :643 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز بيع أموال التفليسة خلال فترة الإجراءات التمهيدية ، و مع ذلك يجوز لقاضي التفليسة بناء على طلب أمينها أن يأذن ببيع الأشياء القابلة لتلف سريع ، أو لنقص عاجل في القيمة ، أو التي تقتضي صيانتها مصاريف باهظة 0كما يجوز الإذن ببيع أموال التفليسة إذا كان البيع لازماً للحصول على نقود للصرف على شئونها ، أو كان البيع يحقق نفعاً مؤكداً للدائنين أو للمفلس 0 و لا يجوز الإذن بالبيع في الحالة الأخيرة إلا بعد إخطار المفلس بالبيع و سماع أقواله 20- و يتم بيع المنقول بالكيفية التي يعينها قاضي التفليسة . إما بيع العقار فيجب أن يتم طبقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية و التجارية بشأن بيع عقارات المفلس 30- يجوز الطعن أمام المحكمة في القرار الصادر من قاضي التفليسة ببيع أموال المفلس خلال فترة الإجراءات التمهيدية 0

(المادة :644 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز لقاضي التفليسة بعد أخذ رأى المراقب و سماع أقوال المفلس أو إخطاره ، أن يأذن لأمين التفليسة بالصلح أو بقبول التحكيم في كل نزاع يتعلق بالتفليسة ، ولو كان خاصاً بحقوق أو دعاوى عقارية . 2- فإذا كان النزاع غير معين القيمة، أو كانت قيمته تزيد على خمسة آلاف جنيه، فلا يكون الصلح أو قبول التحكيم نافذاً إلا بعد التصديق قاضي التفليسة على شروطه ، و يدعى

قانون التجارة المصري

المفلس إلى الحضور عند التصديق و يسمع قاضي التفليسة أقواله إذا حضر 0 و لا يكون لاعتراضه أي أثر. و يجوز الطعن أمام المحكمة في قرار قاضي التفليسة إذا صدر برفض التصديق على شروط الصلح أو التحكيم -3 0 و لا يجوز لأمين التفليسة النزول عن حق للمفلس , أو الإقرار بحق للغير عليه إلا بالشروط المبينة في هذه المادة.

(المادة :645 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لقاضي التفليسة بناء على طلب أمينها أو طلب المفلس و بعد أخذ رأي المراقب , أن يأذن بالاستمرار في تشغيل المتجر, إذ اقتضت ذلك المصلحة العامة أو مصلحة المفلس أو الدائنين 2 0- و يعين قاضي التفليسة بناء على اقتراح أمينها من يتولى إدارة المتجر وأجره . و يجوز تعيين المفلس للإدارة , و يعتبر الأجر الذي يحصل عليه بديلا عن الإعانة 3 0- و يشرف أمين التفليسة على من يعين للإدارة , و عليه أن يقدم تقريراً شهرياً إلى قاضي التفليسة عن سير التجارة 4 0- و يجوز للمفلس و لأمين التفليسة الطعن أمام المحكمة في قرار قاضي التفليسة برفض الإذن بالاستمرار في تشغيل المتجر 0

(المادة :646 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :في حالة وفاة المفلس يقوم ورثته مقامه في إجراءات الإفلاس . و لهم أن ينيبوا أحدهم ليمثلهم في ذلك . فإذا لم يتفقوا جاز لقاضي التفليسة بناء على طلب أمينها إنابة من يمثلهم, و للقاضي في كل وقت عزل من أنيب و تعيين غيره 0

(المادة :647 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تودع المبالغ التي يحصلها أمين التفليسة لحسابها خزانة المحكمة أو بنك يعينه قاضي التفليسة , و ذلك في يوم التحصيل أو في يوم العمل التالي له على الأكثر 0 و يلزم أمين التفليسة بتعويض يقدره قاضي التفليسة إذا تأخر في الإيداع 0 و عليه أن يقدم إلى قاضي التفليسة بياناً بالمبالغ المذكورة خلال خمسة أيام من تاريخ الإيداع 2 0- و لا يجوز سحب تلك المبالغ أو غيرها مما يودعه الغير لحساب التفليسة إلا بأمر من قاضي التفليسة.

(المادة :648 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز عند الضرورة لقاضي التفليسة بعد أخذ رأي المراقب أن يأمر بإجراء توزيعات على الدائنين الذين حققت ديونهم 0 و يكون التوزيع بمقتضى قائمة يعدها أمين التفليسة و يوشر عليها قاضي التفليسة بإجراء التوزيع 2 0- و يجوز للمفلس و لكل ذي مصلحة الطعن أمام المحكمة في قرار قاضي التفليسة الخاص بإجراء توزيعات على الدائنين 0

(المادة :649 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- على أمين التفليسة أن يقدم إلى قاضي التفليسة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالتعيين تقريراً عن أسباب الإفلاس و حالة التفليسة الظاهرة و ظروفها . و يجوز لقاضي التفليسة تعيين ميعاد آخر لتقديم هذا التقرير 0 و على القاضي إحالة التقرير مع ملاحظاته إلى النيابة العامة . 2- كما يجب على أمين التفليسة أن يقدم إلى قاضي التفليسة تقارير عن حالة التفليسة في مواعيد دورية يحددها القاضي 0

تحقيق الديون

(المادة :650 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- (\*)على جميع الدائنين و لو كانت ديونهم مصحوبة بتأمينات خاصة أو كانت ثابتة بأحكام نهائية أن يسلموا أمين التفليسة عقب صدور الحكم بشهر الإفلاس مستندات ديونهم مصحوبة ببيان بهذه الديون و تأميناتها إن وجدت و مقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعلن لدى البنك المركزي بيعة أو إقفالاً أو تحويلات أو بنكوت إذا لم يوجد سعر تحويلات يوم صدور الحكم بشهر الإفلاس 0 و يحرر أمين التفليسة إيصالا بتسلمه البيان و مستندات الدين 2 0- و يجوز إرسال البيان و المستندات بالبريد المسجل مع علم الوصول 3 0- و

قانون التجارة المصري

يجب أن يتضمن البيان تعيين محل مختار لأمين التفليسة في دائرة المحكمة 0 4- و يعيد أمين التفليسة المستندات إلى الدانين بعد قفل التفليسة , و يكون مسئولاً عنها لمدة سنة من تاريخ التفليسة . (\*) **مصححة بالاستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية - العدد 38 (مكرر) في 27/9/2000

(المادة :651 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا لم يقدم جميع الدانين المقيدة أسماؤهم في الميزانية مستندات ديونهم خلال الأيام العشرة التالية لنشر الحكم بشهر الإفلاس في الصحف , وجب على أمين التفليسة النشر فوراً في الصحيفة اليومية التي نشر فيها حكم الإفلاس لدعوة الدانين إلى تقديم مستنداتهم مصحوبة بالبيان المشار إليه في المادة السابقة 0 2- و على الدانين تقديم مستندات ديونهم مصحوبة بالبيان خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف. و يكون هذا الميعاد أربعين يوماً بالنسبة إلى الدانين المقيمين خارج مصر 0 و لا يضاف إلى أي من هذين الميعادين ميعاد المسافة 0

(المادة :652 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يحقق أمين التفليسة الديون بمعاونة المراقب و بحضور المفلس أو بعد إخطاره بالحضور 0 2- و إذا نازع أمين التفليسة أو المراقب أو المفلس في صحة أحد الديون أو في مقداره أو في ضماناته وجب على أمين التفليسة إخطار الدان فوراً بذلك و للدان تقديم إيضاحات كتابية أو شفوية خلال عشرة أيام من تاريخ تسلم الإخطار . 3- و لا تخضع الديون واجبة السداد المستحقة للحكومة بسبب الرسوم والضرائب على اختلاف أنواعها لإجراءات التحقيق 0

(المادة :653 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يودع أمين التفليسة قلم كتاب المحكمة بعد الانتهاء من تحقيق الديون قائمة بها تشتمل على بيان بمستنداتها , و أسباب المنازعة فيها إن وجدت , و ما يراه بشأن قبولها أو رفضها, كما يودع كشفاً بأسماء الدانين الذين يدعون أن لهم تأمينات خاصة على أموال المفلس مبينا مقدار ديونهم و نوع تأميناتهم و الأموال المقررة عليها 0 2- و يجب أن يتم هذا الإيداع خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ نشر الحكم بشهر الإفلاس, و يجوز عند الاقتضاء إطالة الميعاد بقرار من قاضي التفليسة 0 3- و على أمين التفليسة خلال سنة أيام من تاريخ الإيداع أن ينشر في صحيفة يومية بيانا بحصوله , و عليه أن يرسل إلى المفلس و إلى كل دائن خلال هذا الميعاد نسخة من القائمة و النسخ المذكورين , مع بيان المبالغ التي يرى قبولها من كل دين 0 4- و لكل ذي مصلحة الإطلاع على القائمة و الكشف المودعين بقلم كتاب المحكمة 0

(المادة :654 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :للمفلس و لكل دائن ورد اسمه بقائمة الديون أن ينازع في الديون المدرجة بها خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول الإيداع. و تسلم المنازعة إلى قلم كتاب المحكمة أو ترسل إليه بكتاب مسجل مصحوباً بعلم الوصول أو ببرقية أو توكس أو فاكس و على قلم الكتاب عرضها فوراً على قاضي التفليسة و لا يضاف إلى هذا الميعاد ميعاد للمسافة 0

(المادة :655 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يضع قاضي التفليسة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة نهائية بالديون غير المتنازع فيها . و يؤشر أمين التفليسة على البيان الذي يصحب مستندات هذه الديون بما يفيد قبولها و مقدار ما قبل من كل دين منها 0 2- و يجوز لقاضي التفليسة اعتبار الدين متنازعا فيه و لو لم تقدم بشأنه أية منازعة 0 3- و يفصل قاضي التفليسة في الديون المتنازع فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء ميعاد المنازعة , و يخطر قلم كتاب المحكمة ذوي الشأن بميعاد الجلسة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل | . الأحكام الدستورية|

(المادة :656 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يجوز الطعن أمام المحكمة في القرار الصادر من قاضي التفليسة بقبول الدين أو رفضه , و ذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار , إذا كانت قيمة الدين تزيد على النصاب الانتهازي للمحكمة الجزئية , و لا يترتب على الطعن وقف إجراءات التفليسة إلا إذا أمرت المحكمة بوقفها 0 2- و يجوز للمحكمة قبل الفصل في الطعن أن تقضي بقبول الدين مؤقتاً بمبلغ تقدره 0 3- و لا يجوز الطعن في حكم المحكمة برفض الدين نهائياً أو بقبوله 0 4- و إذا كان الطعن في الدين متعلقاً بتأميناته وجب قبوله مؤقتاً بوصفه ديناً عادياً 0 5- و لا يشترك الدان الذي لم يقبل دينه نهائياً أو مؤقتاً في إجراءات التفليسة 0

قانون التجارة المصري

(المادة :657 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يشترك الدائنون الذين لم يقدموا طلباتهم في المواعيد المقررة في التوزيعات الجارية, وإنما يجوز لهم المنازعة أمام قاضي التفليسة إلى أن ينتهي توزيع النقود و يتحملون مصاريف المنازعة 2 0- و لا يترتب على المنازعة وقف تنفيذ التوزيعات التي أمر بها قاضي التفليسة 0 و مع ذلك يجوز للدائنين المذكورين الاشتراك في التوزيعات الجديدة بالمبالغ التي يقدرها قاضي التفليسة تقديرا مؤقتا , و تحفظ لهم حصصهم إلى حين الفصل في المنازعة 3 0- و إذا ثبتت ديونهم بعد ذلك فلا يجوز لهم المطالبة بحصص في التوزيعات التي تمت , و إنما يجوز لهم أن يأخذوا من المبالغ الباقية دون توزيع أنصبة ديونهم التي كانت تؤول إليهم لو أنهم اشتركوا في التوزيعات السابقة.

قفل التفليسة لعدم كفاية الأموال

(المادة :658 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا وقفت أعمال التفليسة لعدم كفاية الأموال قبل التصديق على الصلح أو قيام حالة الاتحاد , جاز لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء على تقرير من أمين التفليسة أن يأمر بقفلها 2 0- و يترتب على قرار قفل التفليسة لعدم كفاية أموالها أن يعود إلى كل دائن الحق في اتخاذ الإجراءات و مباشرة الدعاوى الفردية ضد المفلس 3 0- و إذا كان دين الدائن قد حقق نهائيا في التفليسة جاز له التنفيذ على أموال المفلس بناء على شهادة من قاضي التفليسة بمقدار دينه , تعتبر بمثابة حكم نهائي فيما يتعلق بهذا التنفيذ 0

(المادة :659 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز للمفلس و لكل ذي مصلحة أن يطلب في كل وقت من قاضي التفليسة إلغاء قرار قفل التفليسة لعدم كفاية أموالها إذا أثبت وجود مال كاف لمواجهة مصاريف أعمال التفليسة أو إذا سلم لأمين التفليسة مبلغا كافيا لذلك . 2- كما يجوز لقاضي التفليسة أن يأمر من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أمين التفليسة بإعادة فتح التفليسة و الاستمرار في إجراءاتها 3 0- و في جميع الأحوال يجب أن تدفع بالأولوية مصاريف الإجراءات التي تمت طبقا للفقرتين السابقتين.

الفصل الخامس: انتهاء التفليسة

انتهاء التفليسة لزوال مصلحة جماعة الدائنين

(المادة :660 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لقاضي التفليسة بعد وضع القائمة النهائية للديون المشار إليها في المادة 655 من هذا القانون أن يأمر في كل وقت بناء على طلب المفلس بإنهاء التفليسة إذا أثبت أنه أوفى كل ديون الدائنين الذين تحققت ديونهم في التفليسة أو أنه أودع قلم كتاب المحكمة أو لدى أمين التفليسة المبالغ اللازمة لوفاء تلك الديون من أصل و عوائد و مصاريف.

(المادة :661 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز لقاضي التفليسة أن يأمر بإنهائها لزوال مصلحة جماعة الدائنين إلا بعد الاطلاع على تقرير من أمين التفليسة يبين فيه تحقق أحد الشرطين المشار إليهما في المادة السابقة. 2- وتنتهي التفليسة بمجرد صدور قرار قاضي التفليسة بإنهائها لزوال مصلحة جماعة الدائنين ويستعيد المفلس جميع حقوقه.

الصلح القضائي

(المادة :662 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- على قاضي التفليسة إذا طلب المدين الصلح أن يأمر قلم كتاب المحكمة بدعوة الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو مؤقتا لحضور المداولة في الصلح. 2- وتوجه هذه الدعوة , وفي حالة عدم حصول أية منازعة في الديون, خلال الأيام الخمسة التالية لوضع القائمة النهائية بالديون المنصوص عليها في المادة 655 من هذا القانون وفي حالة حصول المنازعة توجه الدعوة خلال الخمسة

قانون التجارة المصري

عشر يوما التالية لانتهاؤ ميعاد الطعن في آخر قرار لقاضى التفليسة بشأن قبول الديون أو رفضها. 3- وعلى أمين التفليسة ، خلال الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة، أن يقوم بنشر الدعوة لحضور المداولة فى الصلح فى الصحيفة اليومية التى نشر فيها حكم شهر الإفلاس.

(المادة :663 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تنعقد جمعية الصلح برئاسة قاضى التفليسة فى المكان والزمان اللذين يعينهما. 2- ويحضر الدانون الجمعية بأنفسهم أو بوكلاء مفوضين كتابة فى الصلح. 3- ويدعى المفلس إلى حضور الجمعية ، ولا يجوز له أن ينيب عنه غيره إلا لأسباب جدية يقبلها قاضى التفليسة.

(المادة :664 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يقدم أمين التفليسة تقريرا إلى جمعية الصلح مشتملا على حالة التفليسة وما تم بشأنها من إجراءات ، ومقترحات المفلس فى الصلح ورأى أمين التفليسة فى الصلح ورأى أمين التفليسة فى هذه المقترحات. 2- ويتلى تقرير أمين التفليسة فى جمعية الصلح ويسلم موقعا منه إلى قاضى التفليسة وتسمع أقوال المفلس إن حضر ويحرر قاضى التفليسة محضرا بما تم فى الجمعية.

(المادة :665 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- لا يقع الصلح إلا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائيا أو موقتا بشرط أن يكونوا حازنين لثلثى قيمة هذه الديون. ولا يحسب فى هاتين الأغلبيتين الدانون الذين لم يشتركوا فى التصويت كما لا تحسب ديونهم. 2- ولا يجوز التصويت على الصلح بالمراسلة.

(المادة :666 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز لزوج المفلس ولاقاربه إلى الدرجة الثانية الاشتراك فى مداولات الصلح أو التصويت على شروطه. 2- وإذا نزل أحد هؤلاء الدائنين المشار إليهم فى المادة السابقة عن دينه إلى الغير بعد صدور الحكم بشهر الإفلاس فلا يجوز للمتنازل إليه الاشتراك فى مداولات الصلح أو التصويت عليه.

(المادة :667 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز للدائنين أصحاب التأمينات العينية المقررة على أموال المفلس الاشتراك فى التصويت على الصلح بديونهم المضمونة بالتأمينات المذكورة إلا إذا نزلوا عن هذه التأمينات مقدما ويجوز أن يكون التنازل مقصورا على جزء من التأمين بشرط ألا يقل عما يقابل ثلث الدين، ويذكر التنازل فى محضر الجلسة. 2- إذا اشترك أحد الدائنين المذكورين فى الفقرة السابقة فى التصويت على الصلح دون أن يصرح بالتنازل عن تأمينه كله أو بعضه اعتبر ذلك تنازلا عن التأمين بأكمله. 3- وفى جميع الأحوال لا يكون التنازل عن التأمين نهائيا إلا إذا تم الصلح وصدقت عليه المحكمة. 4- وإذا أبطل الصلح عاد التأمين الذى شمله التنازل

(المادة :668 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يوقع محضر الصلح فى الجلسة التى تم فيها التصويت عليه وإلا كان لاغيا. 2- وإذا لم تتوافر إحدى الأغلبتين المنصوص عليها فى المادة 665 من هذا القانون تأجلت المداولة مرة واحدة لمدة عشرة أيام. 3- ويجوز للدائنين الذين حضروا الاجتماع الأول أو كانوا ممثلين فيه ووقعوا محضر الصلح ألا يحضروا الاجتماع الثانى ، وفى هذه الحالة تبقى موافقتهم على الصلح فى الاجتماع الأول قائمة ونافذة فى الاجتماع الثانى إلا إذا حضروا هذا الاجتماع وعدلوا عن موافقتهم السابقة أو عدلوا أو إذا أدخل المدين تعديلا جوهريا فى مقترحاته بشأن الصلح فى الفترة بين الاجتماعين.

(المادة :669 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا يجوز عقد الصلح مع مفلس حكم عليه بعقوبة الإفلاس بالتدليس. وإذا بدأ التحقيق مع المفلس فى جريمة الإفلاس بالتدليس وجب تأجيل النظر فى الصلح.

قانون التجارة المصري

(المادة :670 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : لا يحول الحكم على المفلس بعقوبة الإفلاس بالتقصير دون الصلح معه. وإذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الإفلاس بالتقصير جاز للدانين النظر في الصلح أو تأجيل النظر فيه.

(المادة :671 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يجوز أن يتضمن الصلح منح المدين أجلا لوفاء الديون. كما يجوز أن يتضمن إبراءه من جزء من الدين. 2- ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء إذا أيسر المدين خلال مدة تعين في عقد الصلح، على ألا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ التصديق على الصلح ، ولا يعتبر المدين قد أيسر إلا إذا زادت قيمة موجوداته على ديونه بما يعادل عشرة في المائة على الأقل. 3- وللدانين أن يشترطوا تقديم كفيل أو أكثر لضمان تنفيذ شروط الصلح.

(المادة :672 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يجوز لكل دائن له حق الاشتراك في عمل الصلح أن يبلغ قاضي التفليسة كتابة بما لديه من اعتراض على الصلح وأسبابه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ التوقيع على محضر الصلح. 2- وعلى قاضي التفليسة خلال ثلاثة أيام من تاريخ انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يرسل محضر الصلح إلى المحكمة التي شهِرت الإفلاس للتصديق على الصلح، وذلك مع تقرير من القاضي عن حالة التفليسة ورأيه في شروط الصلح وبيان بالاعتراضات التي قدمت على الصلح وأسبابها.

(المادة :673 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يقوم قلم كتاب المحكمة بإخطار المفلس والدانين الذين قدموا اعتراضات على الصلح بتاريخ الجلسة التي حددت للنظر في هذه الاعتراضات وفي طلب التصديق على الصلح. 2- وتفصل المحكمة في الاعتراضات وفي طلب التصديق على الصلح بحكم واحد يكون نهائياً سواء أكان بقبول التصديق على الصلح أم برفض التصديق عليه. 3- ويجوز للمحكمة أن ترفض التصديق على الصلح ولو لم يقدم بشأنه أي اعتراض وذلك إذا وجدت أسباب تتصل بالمصلحة العامة أو كانت مصلحة الدانين تبرر ذلك. 4- وتعين المحكمة في حكم التصديق على الصلح مراقباً أو أكثر للإشراف على تنفيذ شروط الصلح. 5- وإذا رفضت المحكمة الاعتراض على الصلح جاز لها الحكم على المعارض بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تتجاوز خمسة آلاف جنيه إذا تبين أنه تعمد تأخير وقوع الصلح.

(المادة :674 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : تسرى شروط الصلح على الدانين الذين تتألف منهم جماعة الدانين ولو لم يشتركوا في إجراءات الصلح أو اشتركوا فيها ولم يوافقوا عليه.

(المادة :675 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يشهر الحكم الصادر بالتصديق على الصلح بالكيفية التي يشهر بها حكم الإفلاس. ويشتمل الملخص الذي ينشر في الصحف على اسم المدين وموطنه ورقم قيده في السجل التجاري وتاريخ حكم التصديق على الصلح وملخص بأهم شروط الصلح. 2- وعلى أمين التفليسة خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الحكم بالتصديق على الصلح قيد ملخصه باسم مراقب الصلح بوصفه نائباً عن الدانين في كل مكتب للشهر العقاري يقع في دائرته عقار للمفلس، ويترتب على هذا القيد إنشاء رهن على العقارات المذكورة لضمان حقوق الدانين الذين يسرى عليهم الصلح ما لم يتفق في الصلح على غير ذلك. ويقوم المراقب بشطب الرهن بعد تنفيذ شروط الصلح 0 3- وكذلك يجب على أمين التفليسة خلال الميعاد المذكور في الفقرة السابقة قيد ملخص حكم التصديق على الصلح باسم المراقب بوصفه نائباً عن الدانين في مكتب السجل التجاري الذي يقع في دائرته متجر المفلس وفي كل مكتب للسجل المذكور يكون للمفلس في دائرته فرع أو مكتب أو وكالة. ويترتب على هذا القيد إنشاء رهن على المتجر لضمان حقوق الدانين الذين يسرى عليهم الصلح ما لم يتفق في الصلح على غير ذلك. ويقوم المراقب بشطب الرهن بعد تنفيذ شروط الصلح. وتسرى في شأن هذا الرهن الأحكام الخاصة برهن المتجر.

(المادة :676 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- فيما عدا سقوط الحقوق المشار إليها في المادة 588 من هذا القانون تزول جميع آثار الإفلاس بصور حكم التصديق على الصلح. 2- وعلى أمين التفليسة أن يقدم إلى المفلس حساباً ختامياً 0 وتحصل

قانون التجارة المصري

مناقشة هذا الحساب بحضور قاضي التفليسة. 3- تنتهى مهمة أمين التفليسة ويستلم المفلس أمواله ودفاتره وأوراقه منه بموجب إيصال. ولا يكون أمين التفليسة مسئولاً عن هذه الأشياء إذا لم يستلمها المفلس خلال سنة من تاريخ إقرار الحساب الختامي. 4- ويحرر قاضي التفليسة محضراً بجميع ما تقدم. وإذا قام نزاع فصل فيه.

(المادة: 677: **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يبطل الصلح إذا صدر بعد التصديق عليه حكم بإدانة المفلس في إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس. 2- وكذلك يبطل الصلح إذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس ناشئ عن إخفاء موجودات المفلس أو المبالغة في ديونه. وفي هذه الحالة يجب أن يكون طلب إبطال الصلح خلال ستة أشهر من اليوم الذى يظهر فيه التدليس وإلا كان الطلب غير مقبول، وفي جميع الأحوال لا يكون طلب إبطال الصلح مقبولاً إذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ التصديق على الصلح. 3 -يترتب على إبطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذى يضمن تنفيذ شروطه. 4- تختص المحكمة التى أصدرت حكم شهر الإفلاس بنظر دعوى إبطال الصلح.

(المادة: 678: **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : إذا بدأ التحقيق مع المفلس في جريمة الإفلاس بالتدليس بعد التصديق على الصلح أو إذا أقيمت عليه الدعوى الجنائية في هذه الجريمة بعد التصديق على الصلح. جاز للمحكمة التى أصدرت حكم شهر الإفلاس ، بناء على طلب النيابة العامة أو كل ذى مصلحة ، أن تأمر باتخاذ ما تراه من تدابير للمحافظة على أموال المدين، وتلغى هذه التدابير بحكم القانون ،إذا تقرر حفظ التحقيق أو تقرر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو حكم ببراءة المفلس.

(المادة: 679: **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- إذا لم يقم المفلس بتنفيذ شروط الصلح جاز طلب فسخه من المحكمة التى أصدرت حكم شهر الإفلاس. 2- ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذى يضمن تنفيذ شروطه، ويجب تكليف هذا الكفيل بحضور الجلسة التى ينظر فيها طلب فسخ الصلح.

(المادة: 680: **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- تعين المحكمة فى الحكم الصادر ببطالان الصلح أو فسخه قاضياً للتفليسة وأميناً لها0 وللمحكمة أن تأمر بوضع الأختام على أموال المفلس. 2- وعلى أمين التفليسة خلال خمسة أيام من تاريخ صدور الحكم ببطالان الصلح أو فسخه أن ينشر ملخص هذا الحكم فى صحيفة يومية يعينها قاضى التفليسة. 3- ويقوم أمين التفليسة ، بحضور القاضى أو من يندبه لذلك، بعمل جرد تكميلى لأموال المفلس ويضع ميزانية إضافية. 4- ويدعو أمين التفليسة الدانين الجدد لتقديم مستندات ديونهم لتحقيقها وفقاً لإجراءات تحقيق الديون. 5- وتحقق فوراً الديون الجديدة دون أن يعاد تحقيق الديون التى سبق قبولها 0 ومع ذلك يجب استبعاد الديون التى دفعت بكاملها وتخفيض الديون التى دفع جزء منها.

(المادة: 681: **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- التصرفات الحاصلة من المدين بعد التصديق على الصلح وقبل إبطاله أو فسخه تكون نافذة فى حق الدانين ، ولا يجوز لهم طلب عدم نفاذهم فى حقهم إلا طبقاً للأحكام المنصوص عليها فى المادة 237 من القانون المدنى. 2- تسقط دعوى عدم نفاذ التصرف المنصوص عليها فى الفقرة السابق بمضى سنتين من تاريخ إبطال الصلح أو فسخه.

(المادة: 682: **ملغاة** \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- تعود إلى الدانين بعد إبطال الصلح أو فسخه ديونهم كاملة وذلك بالنسبة إلى المفلس فقط. 2- ويشترك هؤلاء الدانون فى جماعة الدانين بديونهم الأصلية كاملة إذا لم يكونوا قد قبضوا شيئاً من القدر الذى تقرر لهم فى الصلح وإلا وجب تخفيض ديونهم الأصلية بنسبة ما حصلوا عليه من القدر المذكور . 3- تسري الأحكام المذكورة فى الفقرتين السابقتين فى حالة شهر إفلاس المدين مرة أخرى قبل أن يصدر حكم بإبطال الصلح أو فسخه 0

الصلح مع التخلي عن الاموال

قانون التجارة المصري

(المادة :683 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز أن يعقد الصلح علي أن يتخلي المدين عن أمواله كلها أو بعضها لبيعها وتوزيع ثمنها علي الدائنين . 2 -يتبع فيما يتعلق بشروط هذا الصلح وآثاره وإبطاله وفسخه الأحكام الخاصة بالصلح القضائي ومع ذلك يظل المدين ممنوعاً من التصرف في الأموال التي تخلي عنها وإدارتها . 3- تباع الأموال التي يتخلي عنها المدين ويوزع ثمنها طبقاً للقواعد المقررة لبيع وتوزيع أموال المفلس في حالة الاتحاد . 4- إذا كان الثمن الناتج عن بيع الأموال التي تخلي عنها المدين يجاوز الديون المطلوبة منه وجب رد المقدار الزائد إليه.

اتحاد الدائنين

(المادة :684 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : يصير الدائنون في حالة اتحاد بحكم القانون في الحالات الآتية : أ- إذا لم يطلب المدين الصلح . ب- إذا طلب المدين الصلح ورفضه الدائنون أو رفضت المحكمة التصديق عليه . ج- إذا حصل المدين علي الصلح ثم أبطل.

(المادة :685 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يدعو قاضي التفليسة الدائنين إثر قيام حالة الاتحاد للمداولة في شئون التفليسة والنظر في إبقاء أمين التفليسة أو تغييره . ويسمي في هذه المرحلة أمين الاتحاد وللدائنين أصحاب التأمينات العينية المقررة علي أموال المفلس الاشتراك في هذه المداولات والتصويت دون أن يترتب علي ذلك سقوط تأميناتهم . 2- إذا قررت أغلبية الدائنين الحاضرين تغيير أمين التفليسة وجب علي قاضي التفليسة تعيين غيره فوراً 3- علي أمين التفليسة السابق أن يقدم إلي أمين الاتحاد في الميعاد الذي يعينه قاضي التفليسة وبحضوره حساباً عن إدارته ويخطر المدين بميعاد تقديم الحساب.

(المادة :686 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يؤخذ رأي الدائنين خلال الاجتماع المنصوص عليه في المادة السابقة في أمر تقرير إعانة من أموال التفليسة للمفلس أو لمن يعولهم . 2- إذا وافقت أغلبية الدائنين الحاضرين علي تقرير الإعانة للمفلس أو لمن يعولهم وجب علي قاضي التفليسة ، وبعد أخذ رأي أمين الاتحاد ورأي المراقب ، تعيين مقدار الإعانة . 3- ويجوز لأمين الاتحاد ، دون غيره ، الطعن أمام المحكمة في قرار قاضي التفليسة بتعيين مقدار الإعانة ، وفي هذه الحالة يصرف نصف الإعانة لمن تقررت له إلي حين الفصل في الطعن.

(المادة :687 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز لأمين الاتحاد الاستمرار في تجارة المدين ولو كان مأذوناً في ذلك من قبل إلا بعد الحصول علي تفويض يصدر بأغلبية تمثل ثلاثة أرباع الدائنين عدداً ومبلغاً ، ويجب أن يعين في التفويض مدته وسلطة أمين الاتحاد والمبالغ التي يجوز له استبقاؤها تحت يده لتشغيل التجارة . 2- ولا يجوز تنفيذ التفويض بالاستمرار في التجارة إلا بعد تصديق قاضي التفليسة عليه . 3- وإذا نشأت عن الاستمرار في التجارة التزامات تزيد علي أموال الاتحاد كان الدائنون الذين وافقوا علي الاستمرار في التجارة مسئولين في أموالهم الخاصة ودون تضامن بينهم عن الزيادة بشرط أن تكون ناشئة عن أعمال تدخل في حدود التفويض الصادر منهم ، وتكون مسئولية كل دائن بنسبة دينه.

(المادة :688 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- لأمين الاتحاد بيع منقولات المفلس ومتجره واستيفاء ما له من حقوق أما بيع عقارات فيجب أن يتم بإذن من قاضي التفليسة . 2- إذا لم يكن قد بدئ في التنفيذ علي عقارات المفلس قبل قيام حالة الاتحاد كان لأمين الاتحاد دون غيره حق التنفيذ عليها ، ويجب عليه البدء في ذلك خلال الأيام العشرة التالية لقيام حالة الاتحاد ما لم يأمر قاضي التفليسة بتأجيل التنفيذ . 3- (\*) ويجوز لأمين الاتحاد الصلح أو قبول التحكيم في جميع حقوق المفلس بشرط مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 644 من هذا القانون . (\*) **مصححة بالإستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية – العدد 38 (مكرر) في 27/9/2000

قانون التجارة المصري

(المادة :689 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجري بيع منقولات المفلّس بالكيفية التي يعينها قاضي التفليسة . 2- ويجري بيع العقارات وفقاً للأحكام المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية بشأن بيع عقار المفلّس . 3 -ولا يجوز لأمين الاتحاد بيع موجودات التفليسة دفعة واحدة مقابل مبلغ إجمالي إلا بعد استئذان قاضي التفليسة . 4- يجوز لكل ذي مصلحة الطعن في قرار قاضي التفليسة بشأن تعيين كيفية بيع منقولات المفلّس أو الإذن ببيع أمواله دفعة واحدة مقابل مبلغ إجمالي ، ويترتب على الطعن وقف تنفيذ القرار إلا إذا أمرت المحكمة بغير ذلك.

(المادة :690 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يودع أمين الاتحاد المبالغ الناتجة عن بيع أموال المفلّس خزانة المحكمة أو بنكاً يعينه قاضي التفليسة وذلك في يوم العمل التالي للتحويل على الأكثر . 2- ويقدم أمين الاتحاد إلى قاضي التفليسة بياناً شهرياً عن حالة التصفية ومقدار المبالغ المودعة ولا يجوز سحب هذه المبالغ إلا بأمر من قاضي التفليسة أو بشيك يوقعه القاضي وأمين الاتحاد.

(المادة :691 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تستنزل من المبالغ الناتجة عن بيع أموال المفلّس الرسوم ومصاريف إدارة التفليسة وديون دائني جماعة الدائنين والإعانات المقررة للمفلّس وللمن يعولهم ، والمبالغ المستحقة للدائنين الممتازين ، ويوزع الباقي بين الدائنين بنسبة ديونهم المحققة . 2- وتجنب حصة الديون المتنازع فيها والديون التي قبلت موقتاً وتحفظ حتى يفصل في شأنها.

(المادة :692 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يأمر قاضي التفليسة بإجراء التوزيعات بين الدائنين ويعين مقدار المبلغ الذي يوزع 0 وعلي أمين الاتحاد إخطار الدائنين بذلك 0 ولقاضي التفليسة عند الاقتضاء أن يأمر بنشر قرار التوزيع في صحيفة يومية يعينها.

(المادة :693 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز لأمين الاتحاد الوفاء بحصة الدائن في التوزيعات إلا إذا قدم الدائن سند الدين مؤشراً عليه بتحقيقه وقبوله 0 ويؤشر على سند الدين بالمبالغ المدفوعة . 2- وإذا تعذر على الدائن تقديم سند الدين جاز لقاضي التفليسة أن يأذن بدفع دينه بعد التحقق من قبوله . 3- وفي جميع الأحوال يجب أن يعطي الدائن مخالصة على قائمة التوزيع.

(المادة :694 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا انقضت ستة أشهر من تاريخ قيام حالة الاتحاد دون إنجاز التصفية وجب على أمين الاتحاد أن يقدم إلى قاضي التفليسة تقريراً عن حالة التصفية وأسباب التأخير في إنجازها ، ويرسل القاضي التقرير إلى الدائنين مع دعوتهم للاجتماع لمناقشته 0 ويكون الإجراء كذلك كلما انقضت ستة أشهر دون أن ينجز أمين الاتحاد أعمال التصفية.

(المادة :695 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يقدم أمين الاتحاد الانتهاء من أعمال التصفية حساباً ختامياً إلى قاضي التفليسة 0 ويرسل القاضي هذا الحساب إلى الدائنين مع دعوتهم للاجتماع لمناقشته 0 ويخطر المفلّس بهذا الاجتماع وله حضوره . 2- وينحل الاتحاد وتعتبر التفليسة منتهية بحكم القانون بعد المصادقة على الحساب المشار إليه في الفقرة السابقة . 3- ويكون أمين الاتحاد مسئولاً لمدة سنة من تاريخ انتهاء التفليسة عن الدفاتر والمستندات والأوراق المسلمة إليه.

(المادة :696 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يعود إلى كل دائن بعد انتهاء حالة الاتحاد الحق في التنفيذ على المدين للحصول على الباقي من دينه 0 ويعتبر قبول الدين في التفليسة بمثابة حكم نهائي فيما يتعلق بهذا التنفيذ 0 | الأحكام الدستورية

الفصل السادس: الإجراءات المختصرة

قانون التجارة المصري

(المادة :697 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا تبين بعد جرد أموال المفلّس أن قيمتها لا تزيد علي خمسين ألف جنيه جاز لقاضي التفليسة من تلقاء نفسه أو بناء علي طلب من أمين التفليسة أو أحد الدائنين أن يأمر بالسير في إجراءات التفليسة وفقا لأحكام الإفلاس المنصوص عليها في هذا الباب معدلة كما يلي : أ -تخفف إلى النصف المواعيد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 649 والمادة 651 والفقرة الثانية من المادة 652 والفقرة الثانية من المادة 653 والمادة 654 والفقرة الثالثة من المادة 655 من هذا القانون . ب- تكون جميع قرارات قاضي التفليسة غير قابلة للطعن فيها . ج- لا يعين مراقب للتفليسة . د- في حالة المنازعة في الديون عند تحقيقها يدعي الدائنون للمداولة في الصلح خلال خمسة أيام من تاريخ الانتهاء من الفصل في المنازعة . هـ يكون الصلح نافذاً بمجرد الموافقة عليه في اجتماع الدائنين ويجب أن يصدق عليه قاضي التفليسة في هذا الاجتماع ولا يقبل أي اعتراض عليه . و- لا يغير أمين التفليسة عند قيام حالة الاتحاد . ز- لا يجري إلا توزيع واحد علي الدائنين بعد الانتهاء من بيع أموال التفليسة.

الفصل السابع: إفلاس الشركات

(المادة :698 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :تسري علي إفلاس الشركات الأحكام المذكورة في هذا الباب والقواعد التالية0

(المادة :699 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- فيما عد شركات المحاصة ، تعد في حالة إفلاس كل شركة اتخذت أحد الأشكال المنصوص عليها في قانون الشركات إذا توقفت عن دفع ديونها أثر اضطراب أعمالها المالية ، ويلزم شهر إفلاسها بحكم يصدر ذلك . 2- ويجوز شهر إفلاس الشركة ولو كانت في دور التصفية.

(المادة :700 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يجوز للممثل القانوني للشركة أن يطلب شهر إفلاسها إلا بعد الحصول علي إذن بذلك من أغلبية الشركاء أو من الجمعية العامة حسب الأحوال . 2-(\*) تقدم الصحيفة المشار إليه في المادة 552 من هذا القانون إلي قلم كتاب المحكمة التي يقع في دائرتها المركز الرئيسي للشركة . فإذا كان هذا المركز موجوداً خارج مصر وجب تقديم الصحيفة إلي قلم كتاب المحكمة التي يقع في دائرتها مركز الإدارة المحلي . 3- ويجب أن تشتمل الصحيفة علي أسماء الشركاء المتضامنين الحاليين والذين خرجوا من الشركة بعد توقفها عن الدفع مع بيان موطن كل شريك متضامن وجنسيته وتاريخ شهر خروجه من الشركة في السجل التجاري \* . **مصححة بالاستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية – العدد 38 (مكرر) في 27/9/1999.

(المادة :701 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز لدائن الشركة طلب شهر إفلاسها ولو كان شريكاً فيها 0 أما الشركاء غير الدائنين فلا يجوز لهم بصفتهم الفردية طلب شهر إفلاس الشركة . 2- إذا طلب الدائن شهر إفلاس الشركة ، وجب اختصاص كافة الشركاء المتضامنين.

(المادة :702 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء علي طلب الشركة أن توجل النظر في شهر إفلاسها لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر إذا كان من المحتمل دعم مركزها المالي أو إذا اقتضت مصلحة الاقتصاد القومي ذلك ، وللمحكمة أن تأمر باتخاذ ما تراه من تدابير للمحافظة علي موجودات الشركة.

(المادة :703 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا شهر إفلاس الشركة وجب شهر إفلاس جميع الشركاء المتضامنين فيها 0 ويشمل شهر الإفلاس الشريك المتضامن الذي خرج من الشركة بعد توقفها عن الدفع إذا طلب شهر إفلاس الشركة قبل انقضاء سنة من تاريخ شهر خروج الشريك في السجل التجاري . 2- وتقضي المحكمة بحكم واحد بشهر إفلاس الشركة والشركاء المتضامنين ولولم تكن مختصة بشهر إفلاس هؤلاء الشركاء

## قانون التجارة المصري

3- وتعين المحكمة لتفليسة الشركة وتفليسات الشركاء المتضامنين قاضياً واحداً وأميناً واحداً أو أكثر 0 ومع ذلك تكون كل تفليسة مستقلة عن غيرها من التفليسات من حيث موجوداتها وخصومها وإداراتها وتحقيق ديونها وكيفية انتهائها.

(المادة: 704 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا طلب شهر إفلاس الشركة جاز للمحكمة أن تقضي أيضاً بشهر إفلاس كل شخص قام تحت ستار هذه الشركة بأعمال تجارية لحسابه الخاص وتصرف في أموال الشركة كما لو كانت أمواله الخاصة . 2- وإذا تبين أن موجودات الشركة لا تكفي لوفاء 20% علي الأقل من ديونها ، جاز للمحكمة بناء علي طلب قاضي التفليسة أن تقضي بإلزام أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين كلهم أو بعضهم بالتضامن بينهم أو بغير تضامن بدفع ديون الشركة كلها أو بعضها إلا إذا أثبتوا أنهم بذلوا في تدبير شئون الشركة عناية الرجل الحريص . 3- ويجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء علي طلب قاضي التفليسة بإسقاط الحقوق المنصوص عليها في المادة 588 من هذا القانون عن أعضاء مجلس إدارة الشركة أو مديريها الذين ارتكبو أخطاء جسيمة أدت إلي اضطراب أعمال الشركة وتوقفها عن الدفع.

(المادة: 705 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يقوم الممثل القانوني عن الشركة التي شهر إفلاسها مقامها في كل أمر يستلزم فيه القانون أخذ رأي المفلس أو حضوره 0 وعليه الحضور أمام قاضي التفليسة أو أمينها متى طلب منه ذلك والإدلاء بما يطلب من معلومات أو إيضاحات.

(المادة: 706 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يجوز لأمين التفليسة بعد استئذان قاضي التفليسة أن يطالب الشركاء بدفع الباقي من حصصهم في رأس المال ولو لم يحل ميعاد استحقاقه ، ولقاضي التفليسة أن يأمر بقصر هذه المطالبة علي القدر اللازم لوفاء ديون الشركة.

(المادة: 707 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا تخضع سندات القرض التي أصدرتها الشركة لإجراءات تحقيق الديون ، وتقبل هذه السندات بقيمتها الاسمية بعد استئزال ما تكون الشركة قد دفعته منها0 وإذا اشترط أداء مكافأة عند الوفاء بسند القرض وجب قبول السند بقيمته الاسمية مضافاً إليها الجزء الذي استحق من المكافأة حتى صدور الحكم بشهر الإفلاس.

(المادة: 708 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- توضع مقترحات الصلح بموافقة أغلبية الشركاء أو الجمعية العامة علي حسب الأحوال . 2- ويتولي الممثل القانوني عن الشركة تقديم مقترحات الصلح في جميعة الدائنين.

(المادة: 709 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا كان الصلح خاصا بشركة أصدرت سندات قرض تجاوز قيمتها ثلث مجموع ديونها فلا يجوز منحها الصلح إلا إذا وافقت علي شروطه الجمعية العامة لجماعة مالكي هذه السندات ، وتوَجَّل دعوة الدائنين إلي الاجتماع للمداولة في الصلح إلي أن تصدر تلك الموافقة.

(المادة: 710 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- إذا انتهت تفليسة الشركة بالاتحاد وتم الصلح مع واحد أو أكثر من الشركاء المتضامنين فلا يجوز تخصيص أموال الشركة للوفاء بشروط هذا الصلح أو لضمان تنفيذها ، ويبرأ الشريك الذي حصل علي الصلح من التضامن . 2- وإذا تم الصلح مع الشركة وانتهت تفليسات الشركاء المتضامنين بالاتحاد استمرت الشركة قائمة إلا إذا كان موضوع الصلح هو التخلي عن جميع أموالها . 3- وإذا انتهت تفليسة الشركة وتفليسات الشركاء بالصلح اعتبر كل صلح مستقلا عن غيره ولا تسري شروطه إلا علي دائني التفليسة الخاصة به.

قانون التجارة المصري الصادر بالقانون رقم ( 17 ) لسنة 1999 وتعديلاته

قانون التجارة المصري

(المادة :711 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : لا تحل الشركة بانتهاء تفليستها بالاتحاد 0 ومع ذلك يجوز حل هذه الشركة إذا تبين أن ما بقي موجوداتها بعد تصفية الاتحاد لا يكفي لمتابعة أعمالها علي وجه مجد.

الفصل الثامن: رد الاعتبار التجاري

(المادة :712 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : فيما عدا حالة الإفلاس بالتدليس تعود بحكم القانون جميع الحقوق التي سقطت عن المفلس طبقا للمادة 588 من هذا القانون بعد انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء التفليسة.

(المادة :713 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : يجب الحكم برد الاعتبار إلي المفلس ولو لم ينقض الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة إذا أوفي في جميع ديونه من أصل ومصاريف وعوائد مدة لا تزيد علي سنتين . وإذا كان المفلس شريكا متضامنا في شركة حكم بإفلاسها فلا يرد إليه اعتباره وجوباً إلا إذا أوفي جميع ديون الشركة من أصل ومصاريف وعوائد مدة لا تزيد علي سنتين 0

(المادة :714 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : يجوز الحكم برد الاعتبار إلي المفلس ولو لم ينقض الميعاد المنصوص عليه في المادة 712 من هذا القانون في الحالتين الآتيتين : أ- إذا حصل المفلس علي صلح من دانيه ونفذ شروطه 0 ويسري هذا الحكم علي الشريك المتضامن في شركة حكم بإفلاسها إذا حصل هذا الشريك علي صلح خاص به ونفذ شروطه . ب- إذا أثبت المفلس أن الدانين قد أبرأوا ذمته من جميع الديون أو أنهم أجمعوا علي الموافقة علي رد اعتباره.

(المادة :715 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : إذا امتنع أحد الدانين عن قبض دينه أو كان غائبا أو تعذر معرفة موطنه جاز إيداع الدين خزانة المحكمة وتقوم شهادة الإيداع فيما يتعلق برد الاعتبار مقام التخالص.

(المادة :716 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- لا يرد الاعتبار إلي المفلس الذي صدر عليه حكم بالإدانة في إحدي جرائم الإفلاس بالتقصير إلا بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور عفو عنها أو انقضاءها بمضي المدة . 2- ولا يرد الاعتبار إلي المفلس الذي صدر عليه حكم بالإدانة في إحدي جرائم الإفلاس بالتدليس إلا بعد انقضاء مدة خمس سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة المحكوم بها أو صدور عفو عنها . 3- وفي جميع الأحوال المذكورة في الفقرتين السابقتين لا يجوز رد الاعتبار إلي المفلس إلا إذا كان قد وفي جميع الديون المطلوبة منه من أصل ومصاريف وعوائد مدة لا تزيد علي سنتين 0 أو أجري تسوية بشأنها مع الدانين.

(المادة :717 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : يرد الاعتبار إلي المفلس بعد وفاته بناء علي طلب أحد الورثة وذلك طبقاً للأحكام المنصوص عليها في المواد السابقة.

(المادة :718 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يقدم طلب رد الاعتبار مرفقاً به المستندات المؤيدة له إلي قلم كتاب المحكمة التي أصدرت حكم شهر الإفلاس 0 2- ويرسل قلم كتاب المحكمة فوراً صورة من الطلب إلي النيابة العامة 0 3- وينشر ملخص الطلب في إحدي الصحف اليومية التي تصدر أو توزع في دائرة المحكمة علي نفقة المدين 0 ويجب أن يشتمل هذا الملخص علي اسم المدين وتاريخ صدور حكم شهر الإفلاس وكيفية انتهاء التفليسة والتنبيه علي الدانين بتقديم اعتراضاتهم إن كان لها مقتضي 0

قانون التجارة المصري

(المادة :719 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :تودع النيابة العامة قلم كتاب المحكمة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمها صورة طلب رد الاعتبار تقريراً يشتمل على بيانات عن نوع الإفلاس والأحكام التي صدرت علي المفلس في جرائم الإفلاس أو المحاكمات أو التحقيقات الجارية معه في هذا الشأن 0

(المادة :720 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لكل دائن لم يستوف حقه أن يقدم اعتراضاً علي طلب رد الاعتبار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر الطلب في الصحف 0 ويكون الاعتراض بتقرير كتابي يقدم إلي قلم كتاب المحكمة مرفقاً به المستندات المؤيدة له 0

(المادة :721 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يقوم قلم كتاب المحكمة بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة بإخطار الدائنين الذين قدموا معارضة في طلب رد الاعتبار بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطلب 0

(المادة :722 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- تفصل المحكمة في طلب رد الاعتبار بحكم انتهائي 0-2 وإذا قضت المحكمة برفض الطلب ، فلا يجوز تقديمه من جديد إلا بعد انقضاء سنة من تاريخ صدور الحكم

(المادة :723 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا أجريت قبل الفصل في طلب رد الاعتبار تحقيقات مع المفلس بشأن إحدي جرائم الإفلاس أو أقيمت عليه الدعوي الجنائية بذلك ، وجب علي النيابة العامة إخطار المحكمة فوراً 0 وعلي المحكمة أن توقف الفصل في طلب رد الاعتبار حتي انتهاء التحقيقات أو صدور الحكم النهائي في الدعوي الجنائية 0

(المادة :724 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا صدر علي المدين حكم بالإدانة في إحدي جرائم الإفلاس بعد صدور الحكم برد الاعتبار اعتبر هذا الحكم كأن لم يكن ، ولا يجوز للمدين الحصول بعد ذلك علي رد الاعتبار إلا بالشروط المنصوص عليها في المادة 716 من هذا القانون 0

الفصل التاسع: الصلح الواقي من الإفلاس

(المادة :725 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لكل تاجر يجوز شهر إفلاسه ولم يرتكب غشاً أو خطأ لا يصدر عن التاجر العادي أن يطلب الصلح الواقي من الإفلاس إذا اضطربت أعماله المالية اضطراباً من شأنه أن يؤدي إلي توقفه عن الدفع 0-2 وللتاجر الذي توقف عن دفع ديونه 0 ولو طلب شهر إفلاسه ، أن يطلب الصلح الواقي من الإفلاس إذا توافرت فيه الشروط المذكورة في الفقرة السابقة وقدم طلب الصلح خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة 553 من هذا القانون 0-3 وفيما عدا شركات المحاصة يجوز منح الصلح الواقي من الإفلاس لكل شركة توافرت فيها الشروط المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين 0 ومع ذلك لا يجوز منح هذا الصلح لشركة وهي في دور التصفية 0

(المادة :726 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يقبل طلب الصلح الواقي من الإفلاس إلا إذا كان الطالب قد زاول التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين علي تقديم الطلب وقام خلال هذه المدة بما تفرضه عليه الأحكام الخاصة بالسجل التجارى وبالدفاتر التجارية. 2- ولا يجوز للشركة طلب الصلح الواقي إلا بعد الحصول علي إذن بذلك من أغلبية الشركاء أو من الجمعية العامة علي حسب الأحوال.

(المادة :727 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لمن آل إليهم المتجر بطريق الإرث أو الوصية أن يطلبوا الصلح الواقي إذا قرروا الاستمرار في التجارة وكان التاجر قبل وفاته ممن يجوز لهم الحصول علي هذا الصلح. 2- ويجب أن يطلب الورثة أو الموصي

قانون التجارة المصري

إليهم الصلح الواقي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الوفاة وإذا لم يتفق الورثة أو الموصى إليهم جميعاً على طلب الصلح ، وجب على المحكمة أن تسمع أقوال من عارض منهم في طلب الصلح ثم تفصل فيه وفقاً لمصلحة ذوى الشأن.

(المادة :728 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ، نص المادة قبل الإلغاء :لا يجوز للمدين أثناء تنفيذ الصلح أن يطلب منه صلحاً آخر.

(المادة :729 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ، نص المادة قبل الإلغاء :إذا قدم إلى المحكمة طلب لشهر إفلاس المدين وطلب آخر بالصلح الواقي من الإفلاس ، فلا يجوز الفصل في طلب شهر الإفلاس إلا بعد الفصل في طلب الصلح.

(المادة :730 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ، نص المادة قبل الإلغاء :يقدم طلب الصلح الواقي إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بشهر الإفلاس يبين فيه أسباب اضطراب الأعمال ومقترحات الصلح وضمانات تنفيذها. وإذا لم يتمكن الطالب من تقديم كل هذه البيانات أو بعضها وجب بيان أسباب ذلك.

(المادة :731 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ، نص المادة قبل الإلغاء :1- يرفق بطلب الصلح الواقي ما يأتي : ( أ ) الوثائق المؤيدة للبيانات المذكورة فيه. (ب) شهادة من مكتب السجل التجارى تثبت قيام التاجر بما تفرضه الأحكام الخاصة بالسجل التجارى خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح. (ج) شهادة من الغرفة التجارية تفيد مزاولة التجارة بصفة مستمرة خلال السنتين السابقتين على طلب الصلح. ( د ) صورة من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنتين السابقتين على طلب الصلح. (هـ) بيان إجمالي بالمصروفات الشخصية فى السنتين السابقتين على طلب الصلح. ( و ) بيان تفصيلي بالأموال المنقولة وغير المنقولة وقيمتها التقريبية عند طلب الصلح. ( ز ) بيان بأسماء الدائنين والمدينين وعناوينهم ومقدار حقوقهم أو ديونهم والتأمينات الضامنة لها. ( ح ) ما يفيد إيداع مبلغ ألف جنيه خزينة المحكمة على ذمة مصروفات نشر ما يصدر من أحكام. 2- وإذا كان الطلب خاصاً بشركة وجب أن يرفق به فضلاً عن الوثائق المذكورة فى الفقرة السابقة صورة من عقد الشركة ونظامها مصدقاً عليها من مكتب السجل التجارى والوثائق المثبتة لصفة مقدم الطلب وصورة من قرار الشركاء أو الجمعية العامة بطلب الصلح وبيان بأسماء الشركاء المتضامنين وعناوينهم وجنسياتهم. 3- ويجب أن تكون تلك الوثائق مؤرخة وموقعة من طالب الصلح . وإذا تعذر تقديم بعضها أو استيفاء بياناتها وجب أن يتضمن الطلب أسباب ذلك |. الأحكام الدستورية|

(المادة :732 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ، نص المادة قبل الإلغاء :1- للمحكمة التى تنظر فى طلب الصلح أن تأمر باتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على أموال المدين إلى حين الفصل فى الطلب. 2- ويجوز للمحكمة أن تتخذ من الإجراءات ما يمكنها من الإحاطة بحالة المدين المالية وأسباب اضطرابها. 3- وتنظر المحكمة فى طلب الصلح فى غير علانية وعلى وجه الاستعجال. وتفصل فى الطلب بحكم انتهائى.

(المادة :733 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ، نص المادة قبل الإلغاء :يجب أن تقضى المحكمة برفض طلب الصلح الواقي فى الأحوال الآتية : ( أ ) إذا لم يقدم طالب الصلح الوثائق والبيانات المنصوص عليها فى المادة 731 من هذا القانون أو قدمها ناقصة دون مسوغ. (ب) إذا سبق الحكم على التاجر بالإدانة فى إحدى جرائم الإفلاس بالتدليس أو فى جريمة التزوير أو السرقة أو النصب أو خيانة الأمانة أو إصدار شيك بدون مقابل وفاء أو اختلاس الأموال العامة مالم يكن قد رد إليه اعتباره. (ج) إذا اعتزل التجارة أو لجأ إلى الفرار.

(المادة :734 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس ، نص المادة قبل الإلغاء :إذا قضت المحكمة برفض طلب الصلح الواقي جاز أن تحكم على التاجر بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه إذا تبين لها أنه تعمد الإيهام باضطراب أعماله أو إحداث الاضطراب فيها.

قانون التجارة المصري

(المادة: 735 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- إذا قضت المحكمة بقبول الصلح الواقي ، وجب أن تأمر بافتتاح الإجراءات. 2- ويجب أن يتضمن الحكم ما يأتي : ( أ ) ندب أحد قضاة المحكمة للإشراف على إجراءات الصلح. (ب) تعيين أمين أو أكثر لمباشرة إجراءات الصلح ومتابعتها. 3- ويجوز للمحكمة أن تأمر في حكم افتتاح إجراءات الصلح بأن يودع المدين خزانة المحكمة أمانة نقدية لمواجهة مصاريف الإجراءات . ويجوز أن تقضى المحكمة بإلغاء إجراءات الصلح أو بوقفها إذا لم يودع المدين الأمانة في الميعاد الذي عينته.

(المادة: 736 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: يعين أمين الصلح من بين الأشخاص المرخص لهم في مزاولة مهنة أمين التفليسة . وتسرى في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في المادة 572 من هذا القانون. \* **مصححة بالاستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية – العدد 38 (مكرر) في 27/9/1999

(المادة: 737 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: تسرى على القرارات التي يصدرها القاضي المشرف على الصلح الأحكام المنصوص عليها في المادتين 578 ، 580 من هذا القانون. \* **مصححة بالاستدراك المنشور** بالجريدة الرسمية – العدد 38 (مكرر) في 1999/9/27

(المادة: 738 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1 – يخطر قلم الكتاب أمين الصلح بالحكم الصادر بتعيينه فور صدوره. 2- ويقوم أمين الصلح خلال خمسة أيام من تاريخ الإخطار بقيد الحكم بافتتاح إجراءات الصلح في السجل التجارى ونشر ملخصه مصحوباً بدعوة الدائنين إلى الاجتماع في صحيفة يومية يعينها القاضي المشرف. 3 -وعلى أمين الصلح أن يرسل في الميعاد المذكور في الفقرة السابقة الدعوة إلى الاجتماع مرفقا بها مقترحات الصلح إلى الدائنين المعلومة عناوينهم.

(المادة: 739 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يقوم القاضي المشرف فور صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح بقبل دفاتر الدين ووضع توقيعه عليها. 2 -ويباشر أمين الصلح خلال أربع وعشرين ساعة من وقت إخطاره بصدور الحكم إجراءات الجرد بحضور المدين وكاتب المحكمة.

(المادة: 740 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يبقى المدين بعد صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح قائما على إدارة أمواله بإشراف أمين الصلح ، وله أن يقوم بجميع التصرفات العادية التي تقتضيها أعماله التجارية. ومع ذلك لا يجوز الاحتجاج على الدائنين بالتبرعات التي يجريها المدين بعد صدور الحكم المذكور. 2 -ولا يجوز للمدين بعد صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح أن يعقد صلحا أو رهنا من أى نوع أو أن يجرى تصرفا نافلا للملكية لا تسلتزمه أعماله التجارية العادية إلا بعد الحصول على إذن من القاضي المشرف ، وكل تصرف يتم على خلاف ذلك لا يحتج به على الدائنين.

(المادة: 741 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- توقف جميع الدعاوى وإجراءات التنفيذ الموجهة إلى المدين بمجرد الحكم بافتتاح إجراءات الصلح. أما الدعاوى المرفوعة من المدين وإجراءات التنفيذ التي باشرها فتبقى سارية مع إدخال أمين الصلح فيها. 2- ولا يجوز بعد صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح التمسك قبل الدائنين بقيد الرهون وحقوق الامتياز والاختصاص المقررة على أموال المدين.

(المادة: 742 **ملغاة**)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: لا يترتب على صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح حول آجال الديون التي على المدين أو وقف سريان عوائدها.

قانون التجارة المصري

**(المادة :743 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :إذا أخفى المدين بعد تقديم طلب الصلح جزءاً من أمواله أو أثلفه أو أجرى بسوء نية تصرفات ضارة بالدائنين أو تصرفات مخالفة لأحكام المادة 740 من هذا القانون تقضى المحكمة من تلقاء ذاتها بإلغاء إجراءات الصلح.

**(المادة :744 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- على جميع الدائنين ولو كانت ديونهم غير حالة أو مضمونة بتأمينات خاصة أو ثابتة بأحكام نهائية أن يسلموا أمين الصلح خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ملخص الحكم بافتتاح إجراءات الصلح في الصحف مستندات ديونهم مصحوبة ببيان هذه الديون وتأميناتها إن وجدت ومقدارها مقومة بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف المعلن لدى البنك المركزي بيعاً أو إقفالاً أو تحويلات بنكنوت إذا لم يوجد سعر تحويلات يوم صدور الحكم. ويجوز إرسال البيان والمستندات إلى أمين الصلح بكتاب مسجل مصحوباً بعلم الوصول. 2- ويكون الميعاد المذكور في الفقرة السابقة ثلاثين يوماً بالنسبة إلى الدائنين المقيمين خارج مصر. 3- ولا يضاف إلى الميعاد المذكور في الفقرتين السابقتين ميعاد للمسافة.

**(المادة :745 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يضع أمين الصلح بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة 746 من هذا القانون قائمة بأسماء الدائنين الذين طلبوا الاشتراك في إجراءات الصلح وبياناً بمقدار كل دين على حدة والمستندات التي تؤيده والتأمينات التي تضمنه إن وجدت وما يراه بشأن قبوله أو رفضه. 2- ولأمين الصلح أن يطلب من الدائن تقديم إيصاحات عن الدين أو تكملة مستنداته أو تعديل مقداره أو صفاته.

**(المادة :746 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- على أمين الصلح إيداع قائمة الديون قلم كتاب المحكمة خلال أربعين يوماً على الأكثر من تاريخ صدور حكم افتتاح إجراءات الصلح . ويجوز عند الاقتضاء إطالة هذه الميعاد بقرار من القاضي المشرف. 2- ويقوم أمين الصلح في اليوم التالي للإيداع بنشر بيان بحصول الإيداع في صحيفة يومية يعينها القاضي المشرف. ويرسل أمين الصلح إلى المدين وإلى كل دائن نسخة من قائمة الديون وبيان المبالغ التي يرى قبولها من كل دين. 3- ولكل ذي مصلحة الاطلاع على القائمة المودعة قلم كتاب المحكمة.

**(المادة :747 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :للمدين ولكل دائن ورد اسمه بقائمة الديون أن ينازع في الديون المدرجة بها خلال عشرة أيام من تاريخ النشر في الصحف عن حصول الإيداع. وتقدم المنازعة إلى قلم الكتاب ويجوز إرسالها بكتاب مسجل أو ببرقية أو بتلكس أو فاكس، ولا يضاف إلى هذا الميعاد ميعاد للمسافة.

**(المادة :748 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يضع القاضي المشرف بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة قائمة نهائية بالديون غير المتنازع عليها ويؤشر على البيان الخاص بالدين بما يفيد قبوله ومقدار المقبول منه. 2- ويجوز للقاضي المشرف اعتبار الدين متنازعا عليه ولو لم تقدم بشأنه أية منازعة. 3- ويفصل القاضي المشرف في الديون المتنازع عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انقضاء ميعاد المنازعة. 4- ويخطر قلم كتاب المحكمة ذوى الشأن بميعاد الجلسة قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل. كما يبلغهم القرار الصادر في المنازعة فور صدوره.

**(المادة :749 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يجوز الطعن أمام المحكمة في القرار الصادر من القاضي المشرف بقبول الدين أو رفضه. ولا يترتب على الطعن وقف إجراءات الصلح إلا إذا أمرت المحكمة بذلك. 2- ويجوز للمحكمة قبل الفصل في الطعن أن تأمر بقبول الدين مؤقتاً بمبلغ تقدره ولا يجوز قبول الدين مؤقتاً إذا أقيمت بشأنه دعوى جنائية. 3- وإذا كانت المنازعة على الدين متعلقة بتأميناته وجب قبوله مؤقتاً بوصفه ديناً عادياً.

**(المادة :750 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018** بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :لا يجوز أن يشترك في إجراءات الصلح الواقي الدائنون الذين لم يقدموا مستندات ديونهم في الميعاد المنصوص عليه في المادة 744 من هذا القانون ولا الدائنون الذين لم تقبل ديونهم نهائياً أو مؤقتاً.

قانون التجارة المصري

(المادة :751 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :يعين القاضي المشرف بعد الانتهاء من تحقيق الديون ميعاداً لاجتماع الدائنين للمداولة في مقترحات الصلح . وترسل الدعوة إلى حضور هذه الاجتماع إلى كل دائن قبل دينه نهائياً أو مؤقتاً . ويجوز للقاضي المشرف أن يأمر بنشر الدعوة في صحيفة يومية يعينها.

(المادة :752 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يودع أمين الصلح قلم كتاب المحكمة قبل الميعاد المعين لاجتماع الدائنين بخمسة أيام في الأقل تقريراً عن حالة المدين المالية وأسباب اضطرابها وبياناً بأسماء الدائنين الذين لهم الحق في الاشتراك في إجراءات الصلح. ويجب أن يتضمن التقرير رأى أمين الصلح في الشروط التي اقترحها المدين للصلح. 2- ويجوز لكل ذي مصلحة أن يطلب من القاضي المشرف الإذن له بالاطلاع على التقرير المذكور.

(المادة :753 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يتولى القاضي المشرف رئاسة اجتماع الدائنين. 2- ويجوز للدائن أن يقيم عنه وكيلًا في حضور الاجتماع. ويجب أن يحضر المدين بنفسه ، ولا يجوز أن يقيم عنه وكيلًا في الحضور بدلاً منه إلا لعذر يقبله القاضي المشرف. 3- ولا تجوز المداولة في شروط الصلح إلا بعد تلاوة تقرير أمين الصلح المشار إليه في المادة السابقة . ويجوز للمدين تعديل شروطه للصلح أثناء المداولة.

(المادة :754 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- لا يقع الصلح إلا بموافقة أغلبية الدائنين الذين قبلت ديونهم نهائياً أو مؤقتاً بشرط أن يكونوا حازرين لثلثي قيمة هذه الديون . ولا يحسب في هاتين الأغلبيتين الدائنون الذين لم يشتركوا في التصويت كما لا تحسب ديونهم. 2- وإذا كان الصلح خاصاً بشركة أصدرت سندات قرض وجب مراعاة الأحكام المنصوص عليها في المادة 709 من هذا القانون.

(المادة :755 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يسرى على الصلح الواقي من الإفلاس الحظر المنصوص عليه في المادة 666 من هذا القانون. 2- وتسرى في شأن اشتراك الدائنين أصحاب التأمينات العينية في التصويت على الصلح الأحكام المنصوص عليها في المادة 667 من هذا القانون.

(المادة :756 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يوقع الصلح الواقي في الجلسة التي تم فيها التصويت عليه وإلا كان لاغياً. 2- وإذا لم تتحقق إحدى الأغلبيتين المنصوص عليهما في المادة 754 من هذا القانون تأجلت المداولة عشرة أيام لا مهلة بعدها. وتسرى في هذه الحالة الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة 668 من هذا القانون.

(المادة :757 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يحضر محضر بما تم في جلسة الصلح يوقعه القاضي المشرف وأمين الصلح والمدين والدائنون الحاضرون. 2- يجوز لكل دائن له حق الاشتراك في مداولات الصلح أن يبلغ القاضي المشرف كتابة بما لديه من اعتراض على الصلح وأسبابه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ التوقيع على محضر الصلح. 3- وعلى القاضي المشرف خلال سبعة أيام من انقضاء الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة أن يرسل محضر الصلح إلى المحكمة التي أصدرت الأمر بافتتاح إجراءات الصلح للتصديق عليه، وذلك مع تقرير من القاضي عن حالة المفلس المالية وأسباب اضطراب أعماله وشروط الصلح وبيان بالاعتراضات التي قدمت على الصلح وأسبابها.

(المادة :758 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء :1- يقوم قلم كتاب المحكمة بتبليغ المدين والدائنين الذين قدموا اعتراضات على الصلح بميعاد الجلسة التي تحددت لنظر هذه الاعتراضات وطلب التصديق على الصلح . ويجوز لكل ذي مصلحة حضور هذه الجلسة. 2- تفصل المحكمة في الاعتراضات وفي طلب التصديق على الصلح بحكم واحد يكون نهائياً سواء أكان بقبول التصديق على الصلح أم برفض التصديق عليه. 3- يجوز للمحكمة أن

قانون التجارة المصري

ترفض التصديق على الصلح ولو لم يقدم بشأنه أى اعتراض إذا وجدت أسباب تتصل بالمصلحة العامة أو بمصلحة الدائنين تبرر ذلك. 4- إذا رفضت المحكمة الاعتراض على الصلح جاز لها الحكم على المعارض بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه إذا تبين أنه تعمد تأخير الصلح.

(المادة: 759 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يجوز أن يتضمن الصلح الواقى منح المدين أجالا لوفاء الديون. كما يجوز أن يتضمن إبراء المدين من جزء من الدين. 2- ويجوز أن يعقد الصلح بشرط الوفاء إذا أيسر المدين خلال مدة تعين فى شروط الصلح على ألا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ التصديق على الصلح. ولا يعتبر المدين قد أيسر إلا إذا زادت موجوداته على الديون المترتبة عليه بما يعادل عشرة فى المائة على الأقل. 3- وللدائنين أن يشترطوا تقديم ضمان عينى أو شخصى لتنفيذ شروط الصلح.

(المادة: 760 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يشهر الحكم الصادر بالتصديق على الصلح الواقى وفقاً للأحكام المقررة لشهر حكم الإفلاس . 2- ويجب أن يشتمل الملخص الذى ينشر فى الصحف على اسم المدين وموطنه ورقم قيده فى السجل التجارى والمحكمة التى صدقت على الصلح وتاريخ حكم التصديق.

(المادة: 761 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يسرى الصلح الواقى من الإفلاس بمجرد صدور الحكم بالتصديق عليه على جميع الدائنين الذين تعتبر ديونهم عادية وفقاً لأحكام الإفلاس ولو لم يشتركوا فى إجراءاته أو لم يوافقوا على شروطه. 2- لا يفيد من الصلح الواقى المدينون المتضامنون مع المدين أو كفلاؤه فى الدين ومع ذلك إذا وقع الصلح مع شركة أفاد من شروطه الشركاء المسئولون فى جميع أموالهم عن ديون الشركة إلا إذا نص فى عقد الصلح على غير ذلك. 3- ولا يسرى الصلح على دين النفقة ولا على الديون التى نشأت بعد صدور الحكم بافتتاح إجراءات الصلح.

(المادة: 762 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يجوز للمحكمة التى صدقت على الصلح أن تمنح المدين بناء على طلبه أجالا للوفاء بالديون التى لا يسرى عليها الصلح بشرط ألا تتجاوز الأجل الذى تمنحها المحكمة الأجل المقرر فى الصلح -2. ولا يترتب على التصديق على الصلح حرمان المدين من الأجل الذى تكون أبعد مدى من الأجل المقرر فى الصلح.

(المادة: 763 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- تأمر المحكمة فى حكم التصديق على الصلح بناء على تقرير من القاضى المشرف باستيقاء أمين الصلح أو بتعيين رقيب من بين الدائنين أو من غيرهم لمراقبة تنفيذ شروط الصلح وإبلاغه المحكمة بما يقع من مخالفات لهذه الشروط. 2- يطلب الرقيب من المحكمة التى صدقت على الصلح خلال عشرة أيام من الانتهاء من تنفيذ شروط الصلح . الحكم بقتل الإجراءات . ويشهر هذا الطلب بالكيفية المنصوص عليها فى المادة 738 من هذا القانون. 3- ويصدر الحكم بقتل الإجراءات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر فى الصحف ، ويقتد ملخصه فى السجل التجارى.

(المادة: 764 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- يبطل الصلح الواقى من الإفلاس إذا ظهر بعد التصديق عليه تدليس من جانب المدين. ويعتبر تدليسا على وجه الخصوص إخفاء الأموال واصطناع الدين وتعمد المبالغة فى مقدارها. 2- يجب أن يطلب إبطال الصلح خلال ستة أشهر من اليوم الذى يظهر فيه التدليس وإلا كان الطلب غير مقبول . وفى جميع الأحوال لا يكون الطلب مقبولا إذا قدم بعد انقضاء سنتين من تاريخ صدور الحكم بالتصديق على الصلح. 3- ولا يلزم الدائنون برد ما قبضوه من ديونهم قبل الحكم بإبطال الصلح. 4- ويترتب على إبطال الصلح براءة ذمة الكفيل الذى يضمن تنفيذ شروطه.

(المادة: 765 ملغاة) \*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقى والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء: 1- للمحكمة بناء على طلب كل دائن تسرى عليه شروط الصلح أن تقضى بفسخ الصلح فى الأحوال الآتية: ( أ ) إذا لم ينفذ المدين شروط الصلح كما اتفق عليها. (ب) إذا تصرف المدين بعد التصديق على الصلح

قانون التجارة المصري

تصرفاً ناقلاً لملكية متجره دون مسوغ مقبول. (ج) إذا توفي المدين وتبين أنه لا ينتظر تنفيذ الصلح أو إتمام تنفيذه. 2- ولا يلزم الدائنون برد ما قبضوه من ديونهم قبل الحكم بفسخ الصلح. 3- ولا يترتب على فسخ الصلح براءة ذمة الكفيل الذي يضمن تنفيذ شروطه ، ويجب تكليف الكفيل بحضور الجلسة التي ينظر فيها طلب فسخ الصلح.

(المادة :766 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- يقدر القاضي المشرف على الصلح أجر كل من أمين الصلح والرقيب إذا كان من غير الدائنين . ويودع قرار القاضي في هذا الشأن قلم كتاب المحكمة في اليوم التالي لصدوره. 2- ويجوز لكل ذي مصلحة الاعتراض على القرار أمام المحكمة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإيداع ، ويكون الحكم الصادر في الاعتراض نهائياً.

(المادة :767 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : يجوز للمحكمة من تلقاء ذاتها أو بناء على تقرير من القاضي المشرف على الصلح أن تأمر في الحكم بقفل إجراءات الصلح بصرف مكافأة إجمالية للرقيب إذا كان من الدائنين وتبين أنه بذل في عمله جهداً غير عادي وكانت حالة المدين المالية تسمح بذلك.

الفصل العاشر: جرائم الإفلاس والصلح الواقي منه

(المادة :768 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : تسرى في شأن جرائم التفالس الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات.

(المادة :769 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : تسرى في شأن جرائم الصلح الواقي من الإفلاس الأحكام الآتية : 1- يعاقب المدين بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر إذا : ( أ ) أخفى بسوء نية كل أمواله أو بعضها أو غالى في تقديرها بقصد الحصول على الصلح. (ب) ترك بسوء نية داننا بدين وهمي أو ممنوعاً أو مغالى في دينه يشرك في مدوالات الصلح والتصويت عليها أو مكنه من ذلك. (ج) أغفل بسوء نية ذكر دانن من قائمة الدائنين. 2- يعاقب الدائن بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة السابقة إذا اشترك بسوء نية في مداوالات الصلح والتصويت عليه وهو ممنوع من هذا الاشتراك ، أو كان دينه مغالى فيه ، أو قرر له المدين أو أى شخص آخر مزايا خاصة مقابل تصويته مع الصلح. 3- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أمين الصلح الذي قدم أو أقر بسوء نية بيانات غير صحيحة عن حالة المدين.

(المادة :770 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : لا يترتب على إقامة الدعوى الجنائية بالإفلاس بالتدليس أو بالتقصير أى تعديل في الأحكام الخاصة بإجراءات التفليسة إلا إذا نص القانون على غير ذلك.

(المادة :771 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : 1- في حالة إقامة الدعوى الجنائية على المفلس يجب على أمين التفليسة أن يقدم للنيابة العامة أو للمحكمة كل ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو معلومات أو إيضاحات تتعلق بالتفليسة. 2 -وتبقى الوثائق والمستندات المذكورة أثناء التحقيق أو المحكمة لدى النيابة العامة أو المحكمة وترد بعد انتهاء التحقيق أو المحاكمة إلى أمين التفليسة أو إلى المدين أو ورثته على حسب الأحوال.

(المادة :772 ملغاة)\*ألغيت بموجب قانون رقم 11 لسنة 2018 بشأن تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس , نص المادة قبل الإلغاء : إذا كانت الجريمة تتعلق باتفاق عقده المدين أو أى شخص مع أحد الدائنين لمنح هذا الدائن مزايا خاصة مقابل التصويت على الصلح ، جاز للمحكمة الجنائية أن تقضى من تلقاء ذاتها بإبطال هذا الاتفاق وبإلزام الدائن برد ما استولى عليه بمقتضاه ولو صدر الحكم في الجريمة بالبراءة . وللمحكمة أن تقضى أيضاً ببناء على طلب ذوى الشأن بالتعويض عند الاقتضاء.